تاريخ غانة الحديث

تأليف

الدكتور زاهر رياض

دار المعرفة
شركة ذات مسئولية محدودة
١٥ شارع مصطفى أبو علم بالقاهرة
تليفون ٥٨٥٠٥ - سجل تجاري ٩٩٠١٨

تاريخ غانة الحديث

تأليف

الدكتور زاهر رياض

دار المعرفة

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥ شارع صبري أبو علم بالقاهرة

تليفون ٥٨٥٠٥ - سجل تجاري ٩٩٠١٨

الطبعة الأولى — يوليو سنة ١٩٦١

الباب الأول

الأرض والسكان

لم تكد مستعمرة ساحل الذهب تحصل على استقلالها حتى تخلت عن اسمها الذى أطلقه عليها المستعمرون واستبدلت به اسما جديداً هو غانة، وهي تقصد بذلك إحياء اسم قديم لدولة قديمة كانت ذات صولة قامت فى هذا الركن من العالم.

والحق أن جمهورية غانة الجديدة لم تكن فى نفس المكان الذى كانت فيه غانة القديمة، ولذا لا يستطيع مؤرخ مهما أوتى من الإرادة فى إحياء المجد القديم أن يقول إن غانة الجديدة إنما هى استمرار لدولة غانة القديمة.

فغانة القديمة قد اختلف المؤرخون والجغرافيون فى تحديد موقعها فذكر Dela fosse أنها كانت على بعد ٢٤٠ ميلا شمال النيجر بينما ذكر Hartmann أنها أقرب من ذلك إلى النيجر بل قريبة جداً من تمبكتو الحالية. وقد قامت هذه الدولة فى سنة ٣٠٠م. ويعزى قيامها إلى جنس أبيض ربما يكون بعض اليهود السوريين الذين قدموا من برقة. وقد ظلت هذه الدولة حتى القرن الثامن الميلادى حين ارتقى عرشها زنوج من سوننكو وكان أولهم

Kaya Maghan . وامتدت الدولة تحت حكم أحفاده حتى وصلت النيجر شرقا وساحل المحيط غربا وتكرور جنوبا وحافة الصحراء شمالا ودخل ملوكها في القرن العاشر فى حروب مع البربر وخاصة قبائل لمتونة ، فقد غزاها أبو بكر بن عمر [1] . وظلت غانة دولة قوية بل أقوى دولة فى غرب أفريقيا حتى القرن العاشر ، ودخلها الإسلام وأنشئت بها المدارس والمساجد وقدمها كثير من العلماء وطالبو العلم . وبلغت شأوا كبيرا من المدنية حتى أصبحت بيوتها من الحجر والخشب .

وكانت غانة مركزا تجاريا هاما . فكان أهلها يستوردون النحاس والأقمشة من الغرب يستبدلونها بالذهب الذى كان أهم مورد لهم . وكانوا يحصلون عليه من مناجم وانجارا فى أعلى السنغال . وقد هاجمها المرابطون فى سنة ١٠٥٤ . فضمت إلى امبراطوريتهم سنة ١٠٧٦ . واعتنق بعض أهلها الإسلام ودفع الملك الجزية . ولكن لم تلبث أن استقلت ، ولكن قوتها أخذت تتخلى عنها حتى لم تعد فى القرن الثانى عشر أكثر من بضع قرى . وظلت كذلك حتى سنة ١٣٠٣ حين غزاها Samagure زعيم Susu فهاجر فريق من أهلها وأسسوا دولة Walata إلى الشمال الغربى وانتهى أمر غانا نهائيا فى سنة ١٢٤٠ م [2] .

والحدود السياسية لجمهورية غانا الحالية أو مستعمرة ساحل

الذهب لم تحددها وحدة جغرافية أو سياسية ، بل رسمتها الدول الاستعمارية أيام صراعها على هذا الجزء من أفريقيا خلال القرن التاسع عشر . ولذا عاشت كثير من القبائل منتشرة بين غانة وجيرانها سواء من الشرق أو الغرب فقبائل جيامان Jyaman تمتد إلى أكثر من أربعين ميلا فى ساحل العاج ، وفى هذه الجمهورية الجديدة يعيش زعيم هذه القبائل . أما زعيم قبائل داجومبا Dogomba التى يعيش جزء منها فى غانة أيضا فيقيم فى توجولاند ولذا لا نستطيع أن نعتبر هذا الزعيم مقيما بين قبيلته إلا بمقدار ما يخضع هذا الجزء للوصاية البريطانية أو ينضم إلى جمهورية غانا . وكذلك الحال فى مملكة موشى القديمة فجزء كبير منها يعيش فى شمال غانة الحالية بينما تقيم رئاستها فى الخارج على عكس قبائل الأيوى Ewe التى يعيش معظمها فى أرض التوجو ولا يقيم ضمن حدود غانة إلا قلة قليله من أفرادها .

وتكون طبيعة الأرض فى جمهورية غانا جزءا من السطح العام لغرب أفريقيا . الذى يتكون من سهل ساحلى ضيق مواز لشاطىء البحر ثم يرتفع إلى الهضبة الخلفية التى يدور حولها الجزءان الأعلى والأوسط لنهر النيجر . ولذا كانت المنحدرات الجنوبية لهذه الهضبة التى لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة آلاف قدم منبعا لعدة أنهار تنحدر نحو الجنوب لتصل إلى ساحل غانة . ويعنينا من

هذه المجموعة من الأنهار أكبرها وهو نهر فولتا الذى يخترق غانة من الشمال إلى الجنوب . ولما كانت الهضبة قليلة الارتفاع وتنحدر إلى السهل الساحلى على شكل مدرجات متعاقبة كان النهر خاليا من المساقط المائية تقريباً .

ويتكون نهر الفولتا من التقاء نهرين هما الفرع الشرقى الذى يسمى بالفولتا الأبيض والفرع الغربى الذى يسمى بالفولتا الأسود ثم انحدارهما متحدين نحو الجنوب ليصلا إلى شاطىء البحر فى أقصى شرق غانة بعد أن يلتقى بفرع ثالث يسمى أفرام يأتى من الغرب بعد أن يسير موازيا للسفوح الشمالية لجبال كواهو قليلة الارتفاع .

وفى الجزء الجنوبى الغربى من غانة تسير ثلاثة أنهار أخرى قصيرة هى على التوالى برا وانكوبرا وكاتو وكلها تسير متوازية من الشمال إلى الجنوب لتصل أيضا إلى ساحل غانة .

وفيما بين [illegible] هذه الأنهار الثلاثة ونهر الفولتا الأسود تسير جبال كواهو [illegible] تعتبر فاصلة بين مياه نهر الفولتا وهذه الأنهار التى تحصر [illegible] جبليتين، تعتبران من أغنى أجزاء غانة بالذهب [illegible] والألمنيوم والماس . علاوة على أن اتجاهها من [illegible] جعلها تقابل الرياح الجنوبية

الغربية القادمة من خليج غانة محملة ببخار الجهات الاستوائية الحارة فتجعلها تسقط أمطارها على هذا الجزء من غانة ، وكانت سببا فى نمو الغابات شبه الاستوائية بها[٣] . حتى إذا تعدى القادم إلى غانا سلسلة جبال كواهو انتقل فجأة من منطقة الغابات شبه الاستوائية إلى منطقة السفانا ذات الحشائش الطويلة . وإذا عرفنا أن أشجار الكاكاو التى تكون المحصول الرئيسى لغانة قد حلت محل الغابات الاستوائية التى قطعت من هذا الركن الجنوبى الغربى أدركنا أن هذا الجزء بمنتجاته الزراعية والمعدنية هو الذى يكون ثروة غانا القومية .

وينزل المطر هناك فى موسمين يمتد الكبير منهما بين أبريل ويوليو والصغير بين سبتمبر ونوفمبر وتفصل بينهما فترة جفاف . أما فى الشمال فهناك فصل مطير واحد يمتد من أبريل إلى سبتمبر . وعلى ذلك نجد أن الفترة بين نوفمبر ومارس هى أكثر فصول السنة جفافا . وهى الفترة التى تصل فيها الرياح التجارية الشرقية إلى هذه الأجزاء الاستوائية بعد عبورها الصحراء الكبرى . ولذا يمتلأ الجو بالغبار الذى تحمله الرياح معها . ومن الطبيعى أن تكون فترة الجفاف قصيرة لا تمتد إلى أكثر من بضعة

أسابيع فى الجنوب ، ولكنها تأخذ فى الطول كلما اتجهنا نحو الشمال بسبب تراجع الرياح مع حركة الشمس الظاهرية

ولما كانت الغابات الاستوائية لا تعد من حيث القيمة الاقتصادية إلا مصدراً للأخشاب فان مساحتها آخذة فى النقصان لتحل محلها مزروعات الكاكاو والمطاط ونخيل الزيت[٤] أما مابقي منها فما زال على حالته العذرية من غابات ذات أشجار ضخمة عارية الساق .

ومن الطبيعى أن يميل مناخ غانة إلى الحرارة الشديدة بسبب قربه من خط الاستواء ولكن الحرارة تشتد كلما توغلنا نحو الداخل بسبب البعد عن البحر فمعدل الحرارة عند الساحل ٢٥° مئوية وهو فى الداخل ٢٧° ويصل فى بعض الجهات إلى ٣٠° ، ويقل متوسط الحرارة بوجه عام فى المناطق المرتفعة وإن كانت غانة لا تحوى مرتفعات تستحق هذا الاسم . وتنتقل منطقة الحرارة الشديدة شمالا وجنوباً مع حركة الشمس الظاهرية ويقل الفرق الحرارى سواء بين الصيف والشتاء أو بين النهار والليل عند الساحل ويزداد فى الداخل .

ويتركز نصف سكان غانة فى الاقليم الساحلى . ولذا تبلغ نسبة كثافتهم هناك ٩٠ شخصا للميل المربع الواحد ، وربما يعود ذلك إلى النشاط الاقتصادى لهذا الإقليم حيث مزارع الكاكاو الواسعة

والمصانع الكثيرة التى تؤسسها الشركات التجارية الأجنبية[٥] ، ومع ذلك فإن نسبة السكان فى هذا الإقليم الساحلى تقل فى الغرب عنها فى الشرق ، وهى فى هذا تسير سيرا عكسيا مع درجة نزول المطر لعزوف السكان عن المناطق غزيرة المطر حيث تعرقل الغابات نشاطهم الزراعى وعلى ضوء هذا التفسير نستطيع أن نعلل قيام العاصمة فى الشرق .

ويسكن غانة جملة مجموعات سكانية تختلف فى أصولها كما تختلف فى لغاتها ونظمها الاجتماعية .

أما كيف قدمت هذه الجماعات إلى هذا المكان واستقرت فيه فهذا مالا نستطيع أن نصل إلى حقيقته على صورة نرتاح إليها . على أن هـذا القصور لا يمنعنا من أن نحاول التعرف عليه من خلال الأساطير التى ترددها هذه الشعوب ، ولا بد أن حظ هذه الأساطير من الحقيقة التاريخية ضئيل ولكننا لا نملك إلا أن نسلم بها طالما نحن لا نملك غيرها من الوسائل .

وأحد هـذه الشعوب شعب الآكان Akan الذى تقول أساطيرهم إنهم قدموا من الشمال بينما يقول الفانتى إنهم قدموا من TeKgiman بينما يقول الأكم Kong إنهم قدموا من Ejura وأن الأكوامو . Akim من Adansi وهنـاك مكانان خرجوا منهما أولهما يقع فى الجنوب الغربى من البحيرة ويطلق عليه اسم Akwamu

وهذا المكان كما يقال هو الموطن الأصلي لا لشعب الأدانسى فقط بل أيضاً لشعوب الأكم أبواكوا وبعض الشعوب الأخرى فى جنوب الأشانتى بما فيها المامبون Mampon . أما المركز الآخر فهو Asantemanso وهو الآن لا يعدو أحد المراكز الدينية . فأساطير الأشانتى تقول إنه كان فى هذا المكان حفرة فى الأرض خرج منها جميع أسلاف شعوب جنوب الأشانتى . وعاشوا جميعاً فى مدينة كبيرة لمدة من الزمن ، ولكنهم اضطروا إلى الخروج منها والتفرق إلي أماكن كثيرة فى الأشانتى تحت ضغط الشعوب الأخرى القادمة عليهم مثل Juaben ; Kumawu ; Bokofo ; Bekawa . وإلى جانب هذين الشعبين توجد شعوب أخرى تقول إنها قدمت من السماء أو ظهرت من تحت الأرض أوخلقهم إله فى نفس المكان الذى يعيشون فيه الآن . ولكن على الجملة نستطيع أن نصدق ما يقوله الأكان من أنهم قدموا من مكان ما فى الشمال . أى أنهم تركوا الأقاليم العشبية الشمالية تحت ضغط حربى وإن كنا لا نعلم هذا الشعب الذى ضغط عليهم فأجلاهم . وإن كان Claridge يعتقد أنهم الفولانى . ولكننا نعرف فى نفس الوقت أن الفولاني كان شعبا مسالما إلى القرن الثامن عشر حين تحول إلى الحرب إثر وصول شعوب ساحل الذهب إلى مواطنهم الأصلية ، وربما كان هؤلاء المهاجمون هم البانتو . لا سيما ونحن نرى أثر البانتو واضحا فى لغتهم .

وهناك رأى يقول إن الأكان يمثلون جزءا من شعب مملكة غانا القديمة رفض الدخول فى الإسلام فى الربع الأخير من القرن الحادى عشر فهاجر إلى الجنوب مفضلا إياها على الدخول فى طاعة شعب يعتقد أنهم دونه فى المنزلة ، ويقول الأكان أيضاً إن أسلافهم كانوا شعباً يسمى Ntafo كان يعيش شمال الغابات التى تكون الآن إقليم Jonja وأنهم دخلوا غانة الحالية لرغبتهم عن الدخول فى الإسلام الذى جاء إلى مملكة غانة القديمة القوية التى كانت قائمة فى السودان الغربى والتى تكون شعبها من خليط من الزنوج والبربر والتى وصلت إلى درجة عالية من الحضارة حتى لقد امتدت فشملت إقليم البربر فى Adoghast وأنها كانت تتاخم دولة المرابطين . وإلى الجنوب من النيجر كانت توجد سلسلة من الولايات الزنجية الصغرى تقوم فى المنطقة العشبية المحصورة بين النهر وإقليم الغابات . وقد اعترفت هذه الولايات من حين لآخر بسلطة مملكة غانة عليها . وتولى عرش هذه المملكة القديمة (غانة) سلسلة من الملوك البربر منهم اثنان وعشرون حكموا قبل الإسلام . واثنان وعشرون بعده . ثم حدثت ثورة قتل فيها الملك . وتولت العرش أسرة جديدة زنجية هي أسرة Soninko أحد فروع شعب الماندنجو . وحكمت هذه الأسرة حتى سنة ١٠٧٦ حين هاجمت مملكة غانا شعوب البربر المسلمة التى تتاخمها من الشمال ، فحدث ما ليس منه بد من تحطيم مملكة غانة تحت أقدام الفاتحين وفرض الإسلام عليها . الأمر الذى أدى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فروع هذه المهنة ، وقد يعرض رئيس هذا الفرع الأمر على مجلس يتكون من رؤساء الفروع فى المدن المختلفة .

وعلي هذا النحو تجرى الأمور الدينية أيضـــاً ، فلـكل أسرة معبودها . ولـكن كل الأسر ترتبط مع بعضها بمعبود عام .

ورئيس الأسرة هو كاهنها ، كما أن رئيس القرية كاهنها أيضاً الذى يقوم بالطقوس إلى روح رب الشعب .

وإذا كانت مدام ميروفتش قد جمعت بعض الأساطير لشعب الاكان وهى التى ترجع تأسيس دول مملـكة أكانية إلى ســنة ١٢٩٥ فقط فهناك فترة تمتد إلى قرنين تعود فيها هذه الأساطير إلى الصمت .

هذا إلى أن شعب مملـكة غانة القديمة كان أقرب إلى الماندنجو منه إلى الاكان . فلولاها لم يكونوا إلا فرعاً من السونتكو Soninko الذين ينتمون إلى المـاندنجو . وهؤلاء المهاجرون الذين تركوها فى سنة ١٠٧٦ التجئوا إلى الجزء الذى يقع بين Baule والنيجر حيث أسسوا دولة جديدة تنتمى أيضاً إلى السونتكو تمـكنت فى وقت من الأوقات من طرد البربر من مملـكة غانة واحتلوا مدينتهم . وذلك فى الوقت الذى غزا فيه غانة شعب مالى حول سنة ١٢٤٠ .

وأيضاً إذا اعتقدنا أن الاكان لم يكونوا إلا جزءا من شـعب غانا فإنه تقوم أمامنا صعوبتان ، الأولى مكان إقامتهم قبل أن يقدموا وهل وقعوا كجيرانهم الماندنجو تحت تأثـير بانتوى . يجيب على

السؤال Migeod بأنه كان بين شعوب الماندنجو شعب السونتكو Soninko الذى كان يعيش فى أقصى شمال غانة ولكن لم يصل إليه غزو قبائل البانتو . ومن هذا نستطيع أن نقول إن مواطن الاكان كانت فى مكان ما فى جنوب مملـكة غانا فإذا كان شعب السونتكو قد هرب إلى المكان الذى يقع بين نهرى Baule والنيجر فإن هــذا الجزء كان بعيداً تماما عن مسير الغزاة المسلمين لغانة ، وعلى ذلك يصبح شعب الأكان الذى كون جزءا من مملـكة غانة ويعيش فى الجزء الجنوبي منها ـ كما ذكرنا — قد هرب إلى غانة الحالية من غزوة لم تأت إليه .

أما الصعوبة الثانية فهى من هم أصحاب الغزوة الثانية التى فر بسببها شعب Ntafo وقدم إلى منطقة Gonga التى يعيش فيها فى الوقت الحاضر . فليس هؤلاء الغزاة بالفولاني لما ذكرته من الأسباب كما أنهم ليسوا بالبانتو لأنها حدثت وما زال الأكان فى مواطنهم الأولى فى غانة القـديمة . ولا قبائل الموشى لأنهم يذكرون أنهم قدموا فوجدوا Ntafo قد استقروا نهائياً ، فليس هناك إذن من جواب نرتاح إليه لهذه المشكلة .

على أننا نجـد أن جمهورية غانة الجديدة قد فضلت هذا الاسم علي اسمها القديم ســاحل الذهب . وهذا يدل دلالة قاطعة ورسمـية على أنها تميل إلى الرأى الذى يقول إن الأكان الحاليين هم نسل الأكان السابقين الذين خرجوا من غانة . ولـكن الدلائل كلها

تقف فى وجـــه هذا الرأى . والصحيح أن الماندنجو هم الورثة الحقيقيون لغانة القديمة وليس الأكان . أما المنطقة التى سكنها الأكان قديماً فقد كانت خاضعة لمالى التى تحتل مساحة أكبر من تلك التى تحتلها غانة .

ولم تكن هجرة NtaFo إلى الجنوب فى سنة ١٢٠٠ هجرة إجماعية ، بل انقسم الشعب إلى ثلاث شعب اتجهت أولاها إلى حيث الجوان Guan فى الوقت الحاضر وهى المنطقة التى تحتل الفولتا الأوسط وراقده أفرام يدفعون أمامهم الدانسو حتى وصلوا الشاطىء بين وينيبا وكيب كوست Winneba Cape Coast ومن المحتمل أنهم شغلوا أيضا سهل أكرا ومما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد أن زعيم شعب الاكرا له صولجان يطلقون عليه اسم صولجان جوان ، ونحن وإن كنا لا نعرف من أين أتى له هـذا الاسم إلا أنه من الجائز أن شعب الإكرا استولى عليه كغنيمة حرب . حين قدم شعب الاكرا إلى هذا السهل وطرد منه الجوان(٨) .

أما الفانتى فيحتمل أنهم قدموا متتبعين مجارى نهرى تانو واوفين وتذكر أساطيرهم أن مواطنهم الأصلية تقع إلى الغرب من منابع تانو وأنهم قدموا أولا إلى حيث رأس Three Points وظلوا يتحركون نحو الشرق حتى اتصلوا بالأسيبو Asebu إحدى فروع شعب جوان الغربية وانتصروا عليهم واخضعوهم لهم .

أما التوى Twi فقد قدموا نحو البحر بين الجوان والفانتى بينما استقر البرونج فى الأرض العشبية جنوب الفولتا . بين النهر وتلال Mampon كما ملئوا منطقة الغابات التى يخترقها التانو والبرا فجاورهم من الشرق شعب الكواهو . فى الوقت الذى كان يشغل الإقليم الساحلى شعبا الفانتى والجوان . كذلك فى الوقت الذى وصل فيه الأكوامو Akwamu أحد فروع التوى iwT إلى جوار Nsawan بينما كانت شعوب التوى الأخرى قد كونت إماراتها .

وكانت أولى هذه الإمارات Adansi ومعنى اسمهم بناة المنازل ولا بد أن سبب هذه التسمية يعود إلى أنهم أول شعوب غانا بناء لمنازل من الطين . وهذا ولا شك يعنى أنهم أول من استقر . وكان زعيمهم الذى استقر بهم هو Opon Enïm ولكن ثانى زعمائهم Ewurado Basa هو الذى بعث فيهم القوة . إذا أصبح لا يتكلم إلى الشعب مباشرة . بل عين لهذه المهمة موظفا خاصا ، دعنا نطلق عليه اسم (فم الملك) وسايره الزعماء فى ذلك وما زال زعماء الأكان يتبعون هذه العادة حتى الآن :

وتستطرد الأساطير فتقول إن تاسع زعمائهم Abu Bonsrs كان يعاصر ملك الأشانتى Osei Tutu فيما بين سنتى ١٧٠٠ و ١٧٣٥ . وهذا التاريخ يمكننا من أن نؤرخ لأول حكام دولتهم . ونرجح أن ذلك كان فى سنة ١٥٦٠ وكانت عاصمة الادانسى الأولى هى أدانسى مانسو وهى قرية Mansia الحالية فيما بين Akrokyr'e Fomena .

أما شعب Dankyera فقد شغل وادى اودى Oda وأوفن Ofin وكانت عاصمتهم بانسو Banso إلى الغرب من أبواسى Obuasi الحالية . وفى أيام Ewurado Basa كان هذا الشعب خاضعاً للادانسي ولكنهم تحرروا تحت قيادة زعيمهم Obvokoropa وكان ذلك أثر محاولة ابن الملك اغتصاب امرأة من الدانكيرا فقبضوا عليه وحملوه إلى زعيمهم الذى حلق له لحيته وأرغمه على أن يحمل المرأة معه إلى أبيه، فناصره أبوه ومال إلى اعتبار المسألة منتهية . فلم يجد زعيم الدانكيرا بدا من الثورة فأرسل له جيشاً ولكنه هزم .

وطارد المنتصرون فلول المنهزمين حتى عاصمتهم وخربوها فلم يجد الأداتسى بدا من الهجرة فعبروا التلال إلى Akim حيث اشتروا قطعة من الأرض على ضفة برا واستقروا فيها لقرن. حتى إذا شعروا أن قوة غالبيهم قد وهنت عادوا إلى مواطنهم الأولى .

وأخذت قوة الدنكيرا تعلو لاسيما أيام ملكهم Owusu Bore الذى كان محارباً جريئاً فشن الحرب على شعوب Sefwi و Wassw و Twifu فاتسعت دولته حتى وصلت إلى ملتقى أوفن بنهر برا حيث التقى بالفانتى فلم تعد دولتهم بذلك دولة صغيرة بل تمتد إلى أكثر من مائة ميل واستمرت هذه العظمة أربعين سنة كانت قوة الأسانتى تزداد هي الأخرى حتى أضحت أكبر الممالك هناك .

وللاكوامو تاريخ هام أكثر من أى شعب آخر من شعوب

الأكان . وبعضه أكيد لتدوينه ، وأول تاريخ ثابت تستطيع أن ترجع إليه كان فى ١٦٦٠ حين هزم هذا الشعب شعب اكرا فى نهاية أيام الملك Okai Koi ملك الاكرا وكانت مناوشات الأكوامو قد بدأت أيام أبيه Mankpon Okai واستمرت أيام زوجته التى ورثته بعد موته ، وكان هؤلاء الاكوامو قد بدءوا يستقرون فى Nyauawasa بالقرب من مدينة اكرا أيام الملك Ansa Sasraku الأول بعد أن قدموا من كونج عند الساحل وانتقلوا إلى وام Wam عند حدود الاشانتى الغربية ثم إلى Hemen عند الساحل .

ومن هذه النقطة الأخيرة فى Nyanawasa بدءوا ينتشرون بغية بناء دولة قوية لهم . فأخذت بطونهم تزحف ، وفى هذا الوقت كان الأوروبيون قد قدموا واستقروا على الساحل وبدءوا يزاولون تجارتهم مع الداخل فاستفاد هذا الشعب من وجودهم كما فعل الاكرا وبدأ الشعبان يتقدمان نحو الساحل لأن الأروبيين لم يكونوا يجرؤون على الابتعاد عن حصونهم فلم يلبث شعب الاكوامو أن تقرب إلى هؤلاء البيض وحاز ثقتهم فأصبح واسطة بينهم وبين الشعوب الزنجية الأخرى . فكان من نتيجة هذا الاتصال أن زادت قوتهم وثروتهم فنظرت إليهم بقية شعوب الساحل كزعيم لهم . حتى إذا جرؤ شعب آخر على الاتصال بالبيض وتاجر معهم هجم الاكوامو على قوافله ونهبوها . بل هجموا أيضاً على الشعوب التى كانت تسكن الأقاليم العشبية التى كانت تقصدها هذه

القوافل لتحمل منتجاتها إلى البيض . فلم يلبث شعب الاكرا أن ضاق بهذا التضييق وبدأت الحرب بين الشعبين [٩] .

أما المواطن الأولى للاشانتى فحول بحيرة Bosomtwi الصغيرة بالقرب من مدينة كوماسى عاصمتهم الحالية . وكان ذلك فى منتصف القرن السابع عشر وكانوا يطلقون على مواطنهم هذه اسم Amanse وهى تعنى أقدم الشعوب . وتقول أساطيرهم إنهم خرجوا من حفرة فى الأرض وأسسوا لهم مدينة Asantemanso التى لم تلبث أن كبرت حتى أصبحت ذات سبع وسبعين شارعاً لا يستطيع الصقر الطيران فوقها فى مرحلة واحدة . وإذا ما زاد السكان خرجوا منها وأسسوا لهم عدداً من المدن حول عاصمتهم كان منها Kwmawa ; Jwaben ; Bekawi ولم تعد أسانتيمانسو سوى مركز دينى فى وسط الغابة لا يدخلها شخص إلا إذا حمل اذناً، ولذا تقوم قوة على حراسة مداخلها .

ويفسر الكتاب عبارة قدومهم من حفرة فى الأرض أنهم كانوا مختبئين فى مكان ما خشية هجوم القبائل القوية عليهم بسبب تفرق عشائرهم، حتى إذا اتحدت بعض هذه العشائر مع بعضها جرؤت وخرجت لتقاوم كل هجوم أو ضغط . ولكنهم لم يكونوا على درجة كبيرة من القوة فخضعوا أولا لمملكة دنكيرا بعد أن طرحت عن نفسها سلطة الأدانسى وفى خلال مدة خضوعهم حكم أربعة من زعمائهم أما خامسهم وهو Osej Tutu الذى بدأ حكمه فى سنة ١٦٩٥ فكان أول من أخرجهم

إلى الحرية [١٠] بما كان عليه من عدل وقوة وبعد نظر . ولكن هذه الحرية كلفت شعب الأشانتى حياة ملكه الذى مات فى ميدان الحرب ثم تولى العرش بعده أربعة آخرون حتى تصل إلى أيام اوذاى توتو الثانى الملقب بكوامينا Kwamina [١١] والذى حكم أربعا وعشرين سنة . كان خلالها محبوباً من شعبه لما كان عليه من كفاءة نادرة ، وقد عمل على إخضاع الولايات الصغيرة التى تجاوره فكون منها دولة كبيرة وجعلها كلها تدين بالولاء لعرشه الذهبي فى عاصمته كوماسى . فتكون منها جميعاً ما تستطيع أن نسميه دولة فدرالية تربط بينها سلسلة من الأحلاف والمعاهدات، ودخلت الدولة بدورها فى معاهدات مع الدول الأوربية التى قدمت إلى هذا الجزء من أفريقيا للتجارة وكان منهم البرتغاليون والهولنديون ، والبريطانيون ، والسويديون ، والدانمركيون . بل أيضا رعايا دوقيه براندنبرج فى ألمانيا، وحكم ملك الاشانتى هذه الدويلات الصغيرة حكما مباشراً فكان يعين فى كل واحدة منها حاكما من أهلها ولكن هذا الحاكم كان يعيش في العاصمة كوماسى إلى جانب الملك ليكون جزءاً من حاشيته . ولا يعود إلى دولته إلا إذا طلب الملك منه ذلك ليجمع له جيشاً يحارب به فى صف الملك .

وكان ينافس مملكة الاشانتى مملكة ساحلية هى مملكة الفانتى الذين كانوا فى يوم من الأيام أقوى شعوب الأكان ، ولكن ميلهم

إلى السلم ذهب بقوتهم . وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا التنافس إلى قيام العداوة بينهما ـ فكان أن غزاهم الاشانتى وانتصروا عليهم فى موقعة Anemabu وشهدت عاصمتهم مذبحة هائلة بين صفوفهم والتجأ من استطاع الهرب إلى القلاع البريطانية على الساحل يلتمسون منهم الحماية والأمن . فلم يكن استقبال البريطانيين لهم بأقل قسوة من إخوانهم الإفريقيين فأسروهم واسترقوهم وأرسلوا بهم إلى أسواق الرقيق .

وظلت دولة الاشانتى قوية لمدة طويلة (١٢) على نحو ما سنبينه تفصيلا فى الأبواب القادمة إلى أن غزتهم انجلترا فى يناير سنة ١٨٩٦ حين استولوا على عاصمتهم كوماسى .

وفى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٠١ ضمت أشانتى رسمياً إلى الأملاك البريطانية .

ولم تكن مملكة الاشانتى استبدادية بل كان الملك دائماً يتبادل الرأى مع زعماء الدويلات فى مجلس يكون السلطة التنفيذية والتشريعية العليا ، ولذا كان هؤلاء الزعماء يتمتعون بمكانة ممتازة بين أقوامهم . وكانت الضرائب تفرض على الأرض الزراعية التى هى — نظريا — ملك للقبيلة أو العشيرة .

ولذا كان للزعيم جزء من المحصول يدفع منه شيئاً إلى الحكومة المركزية ويحتفظ بالباقى لنفسه ، والضرائب كذلك على الرقيق الذى كان يرسل إلى الشاطىء وعلى مناجم الذهب ومصايد الفيلة . كما كان للملك حق احتكار تجارة الذهب (١٣) . ولكن سلطة الملك وإن كانت مقيدة فيما يختص بحكمه على الدويلات المرتبطة معه إلا أن سلطته مطلقة على مملكته الأصلية ، وكان له بلاط محاط بكل أسباب الفخامة والعظمة ، ومجلسه يتكون من الملكة زوجته ، والملكة الأم وقائد الجيش وبعض الزعماء . ولذا نستطيع أن نقول إن نظام الحكم كان أقرب إلى الارستقراطية منه إلى الحكومة المطلقة الفردية أو الحكومة الديموقراطية ، وكان للملك دائماً عيونه التى تحمل إليه حركات الناس ، وآذانه التى تحمل اليه دبيب النمل .

ويعين ملك الاشانتى مع أمه فى مجلس البلاط حتى اختير الملك قدم له العرش الذهبي ليجلس عليه ، وهذا العرش ذو مقام كبير فى البلاد لأنه ليس مجرد عرش بل تتركز فيه أرواح (الأمة) جميعاً ويعتقد الاشانتى أن ملكهم لا يموت ، ولكنه يذهب إلى مكان ما ، حتى إذا مات عبروا عن ذلك بجمل واصطلاحات خاصة مثل (الدنياليل) أو (المنزل تهدم) أو (سقطت الشجرة العظيمة) وكانت للبلاط تقاليد خاصة معقدة سواء فى الاستقبالات أو الاحتفالات . فالرسل والسفراء

لابد أن يكتبوا إليه مقدما عن ميعادقدومهم كي تتخذ الإجراءات الرسمية المعتادة .وكان الزعماء ورجال الحرب وقواد الجيش يشتركون فى مراسم الاستقبال ، كل بنصيب مخصص له . فمن عادة الزعماء المحليين أن يرفعوا فوق رؤوسهم مظلات كبيرة ذات ألوان براقة يحملها لهم أتباع يسيرون خلفهم ويكونون مع بعضهم موكباً يتقدم موكب الزائرين وتحف بهم الأعلام، ولا يتقدم الموكب فى أحد الشوارع فى طريقه نحو المقر الملكي إلا ويتوقف أكثر من مرة ليقدم فيها بعض الراقصين رقصاتهم الوطنية المثيرة بعد أن ينصبوا حلقة ويتكرر هذا الرقص أكثر من مرة مما يجعل سرعة الموكب بطيئة غاية البطء . ويحيط بهذا الموقف ضاربو الأبواق يرددون نغمات طويلة من آلات زينت بأطواق من الذهب لما كان الحر شديداً كان لابد للتخفيف من أثره . باستعمال المراوح الكبيرة المصنوعه من ريش النعام .

وكان المقر الملكى الذى يقصده الزوار استرادا أقيم فى السوق العام . يتوسطه الملك ويحف به عدد كبير من القواد والزعماء والمحاربين . يحيط بهم جوقة أخرى من الموسيقيين . وترفع على رأس الملك مظلة ملونة كبيرة لايقل نصف قطرها عن المترين . وتحتها عرش الملك وقد فرش بالقطيفة الحمراء . ثم يتقدم رسول الملك وقد حليت أطرافه وصدره بأطواق الذهب ليخلى الطريق أمام القادمين الذين

يتقدمون أولا إلي الزعماء واحـــدا إثر واحد وكلما اقترب الضيف من الملك أرتفعت أصوات الطبول . حتى إذا أقترب من المقر الملـــكى أستقبله أفراد الحاشية وهم كبير الأمناء . ونافخ البوق . وكبير الرسل . وزعيم السوق . وحامل مفاتيح المدافن الملكية . وكبير الموسيقيين . وكبير المطابخ الملكية . ثم رئيس الهيئة التنفيذية ثم الأربعة الذين يتكلمون بلسان الملك وقد أطلقنا على كل منهم من قبل اسم فم الملك . ممسكين بالعصى المذهبة فى حزمة كبير . وقد رفعوها عالياً وأخيراً حافظ الخزائن الملكية .وقد وضع أمامه الموازين والصناديق والأعيرة .

وأخيرا جاء دور الملك ليتقدم إليه الضيوف وينحنوا أمامه وقد كساه الوقار والعظمة وحلق رأسه وقصر لحيته . وجلس على العرش الذهبي المنخفض ووضع فى قدمه صندلا من الجلد الرقيق زينته حلي الذهب من أخمص قدميه حتى قمة رأسه فى أكمل صناعة وأدق حرفة . ووضع فى إصبعيه الإبهام والسبابة زوجا من الصنج يضرب بهما كلما أراد أن ينبه إلى وجوب الصمت .

ويحيط بالعرش الملكى فى العادة نساء قصره من الملكة الزوجة إلى الملكة الأم إلى العمات والأخوات وقد تمنطقن بالسلاسل الذهبية .

وقد كانت فى ممالك الأشانتى قبل امتداد سلطة الاستعمار إليهم أكثر من مدينة كبيرة وصلت بعضها إلى مائتى ألف نسمة . و[لم] يكن معنى ذلك تفكك الروابط القبلية أو انعدام سلطة القبيلة عليهم فإن سكان هذه المدن فى العادة كانوا خليطا من عدة قبائل ، ولكنهم سكنوا هذه المدن وحملوا إليها معهم جميع عاداتهم القبلية فكانوا يمارسون طقوس قبائلهم فى مجتمعاتهم الصغيرة ، وهم فى نفس الوقت يحترمون رؤساءهم القبليين فيأتمرون بأمرهم أكثر مما يأتمرون برؤسائهم المحليين .

ولكن للأشانتى قبل تحولها إلى المسيحية سمعة سيئة فيما يقدمونه من ضحايا بشرية فى الأعياد السنوية إذ كانت تعتقد — كمعظم القبائل الأفريقية — بوجود إله خالق الكون يطلقون عليه اسم تا[illegible] كما يعتقدون بوجود الجنيات والعفاريت ذات الأجسام الصغيرة والرؤوس الكبيرة والتى تستطيع الإضرار بالناس إذا أرادت أو إذا قام ما يغضبهم ، وهى ذات أقدام فى أعلى الرأس ولها سيقان معكوسة الوضع وتصفر ولا تتكلم(١٤) ويقوم بالطقوس الدينية رجال لهم صفة الكهنوت يقومون بها لكل إله على حدة . إذ لم إلى جانب الإله الأعظم جمع من الآلهة الصغرى . تقام لها المحاريب فى الحقول أو الغابات أو الأكواخ . ولكل إله يوم خاص به .

وهو يجيب على أسئلة الناس عن لسان كاهنه إذا كان فى حالة ذهول ، حتى تقمصه الأرواح . وتقدم القرابين إلى الإله عادة من ذبح الدجاج أو ثمار الكولا وتضحى بالطيور والكلاب والخنازير والغنم حسب الاحتياجات . والدم دائما من نصيب الآلهة أما اللحم فمن نصيب الناس . يوزع عليهم لما كان لاندماجهم فى الوحدة الدينية ، والغرض من نحر الضحايا انتقال قوة الحياة والإخصاب إلى المتعبد ولم تكن الضحايا البشرية تقدم إلا فى المناسبات الكبيرة مثل موت الملك . وفى المنازل يقيم الصلاة أكبر أعضاء الأسرة سنا وهو عارى الكتفين دلالة التعظيم أما الحاضرون فيجثون على ركبهم ويرتلون بعض التراتيل فى بعض الأحيان .

ومن أهم الآلهة الصغرى عندهم إله الأرض ، فهو صاحبها ولا بد من تقديم الهبات له قبل الزراعة ويتولى تقديم هذه الهبات (زعيم الأرض) الذى يتولى منصبه بصفة وراثية ويستشيره الناس قبل البدء بإعداد الأرض للزراعة أو قبل الحصاد وغالبا ما يكون زعيم الأرض هو زعيم القبيلة فيصبح ذا شخصية مزدوجة دينية ومدنية(١٥) واستغلال الأرض يكاد يكون وقفا على عشيرة خاصة لا تتغير وإن

كان هذا لا يرقى إلى أن يصبح ملكية . وإلى هـذا التقليد — بالإضافة إلى سوء الأحوال المناخية بالنسبة للأوربيين — نستطيع أن نعزو عدم تمكن الأوربيين من الحصول على تملك ما فى ساحل الذهب .

ويتلقى رجال الدين عند الأشانتى تدريباً خاصا للقيام بمهامهم وقد تمتد مدة هذا التدريب إلى أكثر من سنتين . يفرض عليهم فيها مراعاة العفة والامتناع عن شرب الخمر والشره فى الطعام والاشتباك فى شجار ، وينامون فى الأحراج التى يعتقدون أنها معمورة بالأشباح . كما يتعلمون الطلاسم ثم العرافة والكهانة . ويعتبر الكاهن فى منزلة زوج الإله ، وهو مكلف بخدمة بيته وصيانة معبده وتقديم طعامه المكون من النذور التى يقدمها الناس .

ولهم أديرة يقصدها الراغبون فى نذر أنفسهم للدين ، وهى مكان متسع حوله سور وتنتشر فى جوانبه الأكواخ الصغيرة ، وفى وسط الدير شجرة كبيرة عظيمة الفروع وارفة الظلال يصبغ الدم جذعها وحولها صف من المحاريب والأشياء المقدسة . ويذهب إلى الدير كل من الرجال والنساء ، ولكل منهم تدريب خاص . ودخول الدير محرم على من كان من غير رجال الدين . وعلى المبتدىء بالالتحاق بالدير أن يحلق شعره ويعرى صدره ويظل فى الدير لا يبرحه مدة تسعة أشهر

ثم يباح له الخروج بشرط أن يتنكر ، وعند انتهاء مدة التدريب يحتفل بإدخاله الكهنوت باحتفال يحضره أهله ويقدم فيه الخمر قربانا للالهة ويدور الرقص على نغمات الدفوف والطبول .

ويستعمل العرافون للكشف عن الغيب وسائل كثيرة مثل السوط والقدر وإمعاء الدجاجة والمرآة وأكثر التعاويذ استعمالا المكانس الصغيرة من ليف الشجر والقرون والمساحيق وأنياب الأسد وأنياب الأفعى ، وهناك من التمائم التى يعتقد لابسها أن الناس لا يرونه .

وإذا مات شخص من العشيرة تنقش صورته على جدران بيته كما يقوم النائحون بتلطيخ أجسامهم بالطين الأحمر والأبيض والأسود ، وهى الألوان التى يحملها الببغاء فى العادة إذ كانوا يقدسونه ، ولكل عشيرة مدافنها الخاصة ، ويعتقدون أن الموتى قد يتحولون إلى فهود بعد موتهم مباشرة فيتخذهم بعض الزعماء طوطما لهم . ويعطى الطعام والشراب والتبر ليساعد علي رحلته إلى عالم الأرواح حيث يعتقدون أنهم يعيشون هناك حياة تختلف عن حياتهم علي الأرض ، بل قد يطلب من الميت حديثا أن يتصل بمن سبقوه ليوقفه علي حال من خلفهم .

[illegible] الأغاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وهذا [illegible] إلى حد كبير ما كان [illegible]
[illegible]
[illegible] وعلى كل حال [illegible]
موضع الدراسة

وإذا كان [illegible] موضع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالسواد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الأغاني [illegible]
[illegible] الأغاني [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]

ويلتمس [illegible] من الأغاني إلى أنه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الأغاني [illegible]
[illegible] المسيحية في القرون [illegible]
[illegible]
[illegible] الأغاني [illegible]
[illegible] المسيحيون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسيحيون [illegible]
[illegible] المسيحيون [illegible]

[illegible]

وكذلك يميلون إلى الفنون التشكيلية وصنع التماثيل ولذا لا بد أن يوجد فى البيت أكثر من آلة موسيقية يجيد أفراد البيت التوقيع عليها . وسرعان مايدور الرقص فى المنازل لاتفه المناسبات بل كثيراً ماتجتمع القرية كلها فى مناسبة من المناسبات فى الساحه العامة حيث يرقصون رقصاتهم الجماعية التى يشترك فيها الرجال والنساء والأولاد والبنات فتعلو ضحكاتهم . ويمتلا الجو برنين قهقهاتهم العالية كأنما لايحملون هما مطلقاً .

ولم يكن من السهل على المسيحى الحديث أن يتخلى دفعة واحدة عن كل المعتقدات القديمة أو يمتنع دفعة واحدة عن القيام بالطقوس القديمة لاسيما وأنه يشترك فيها مع أفراد عائلته ولذا ظلت المسيحيه عند كثيرين غشاء رقيقا يخفى وراءه عادات وثنية كثيرة مازال بعضهم يزاولها .

وليست أساطير الشعوب الشمالية لجمهورية غانة أقل من أساطير غيرهم من القبائل الوسطى والجنوبية وأن كان أغلبها قد ضاع . ولكننا نعرف أنهم لايختلفون عن جيرانهم في كونهم قبائل مختلفة تنقسم بدورها إلى عشائر .

وتقول أساطيرهم الباقية أنهم نسل الصياد الأحمر الذى كان

يسمى Takajie الذى قدم من مكان ما فى الشرق . وأن حفيد هذا الزعيم المسمى Gbewe الذى قادهم فى رحلتهم نحو الغرب حتى استقروا فى Pusuga وبدأ يبنى مملكته . وكان لهذا الزعيم ثمان أبناء أكبرهم Zirile الذى خلف أباه ولكنه لم يكد يترك هذه الدنيا حتى اختلف أبناؤه فأسس ثانى أبنائه Sitobo مملكة Dagomba والثالث المسمى Yantaure مملكة موشى والأصغر Tohogo مملكة Mamprusi وأخذ بقية الأخوة مكان الزعامة فى هذه الدول أو غيرها . وكونت هذه الدول الثلاث الكبيرة من بينها حلفا . وإذا كانت الشعوب الشمالية تروى هذه الرواية عن أصلها الا أنها لا تستطيع أن تحدد لحدوث هذه الحوادث زماناً معيناً . وتوالى الملوك على هذه الدول الثلاث ولكل مملكه منها ثبت بأسماء ملوكها .

وقد بدأت المملكة الأولى Dagomba حياة الحرب والفتح أيام Nyagape أبن Sitobo فحارب الملك شعبه وقتل كهنتهم وعين مكانهم أفرادا من قبيلته كما عين بعضهم الآخر حكاما على الأجزاء المختلفه لدولته . ومازال كهنة هذه الولايات الشمالية المسمون Tandansa يحتلون مكان الزعامة من المجتمع هناك . فلهم زعامة الأرض

وسار حفيد Nyagasa غرباً وفتح مملكة بونا ولكن قوة

المملكة أنهارت أمام قوة Gonga [١٧] لما حدث بين الأمراء من خلاف فتمكن الاشانتي من غزوها في سنة ١٧٧٠ وأحتلوا عاصمتها . Yendi دون مقاومة وفرضوا عليهم جزية مقدارها مائتى عبد كل عام ، وأنضم هذا العدد من العبيد الى جيش الاشانتى وعزى هذا الإنتصار إلى استعمال الأخيرين للاسلحة الناريه التى لم تكن الشعوب المغلوبة قد عرفتها . وإذا كان هؤلاء الفاتحون قد علموا الشعوب الشمالية هذا السلاح الحديث فانهم قد حملوا اليهم الحضاره أيضاً .

وقد انتشر الإسلام بين هذه الشعوب الشمالية حين اتى إليها من الشمال بواسطة التجار الذين كانوا يقدمون إلى هذه الأجزاء منذ القرن الثانى عشر الميلادى عن طريق مسالك القوافل التى تخترق الصحراء ويقدرهم هوبير ديشان [١٨] بمائة وخمسين ألفاً . ويقدرهم غيره بأضعاف ذلك . والاسلام لا يتطلب من معتنقيه تغيير كثير من عاداتهم الإجتماعية ، فهو يلقى قبولا فى السودان الغربي لاسيما وهو يدعوهم إلى مزيد من الاخاء . وقد قدم الإسلام إلى هذه الأجزاء أكثر ما يكون عن طريق أصحاب الطرق الصوفية وصاحب الطريقة وشيخها يقوم فى وسط هذه الشعوب بدور (حامل الآلام والمصائب) [١٩] وأشهر الطرق هناك القادريه والتيجانية وكلاهما نشأت فى المغرب وانتشرت فى كل النصف الشمالى من أفريقيا [٢٠] وأكثر من أعتنقه من الأرقاء فرفع من مكانتهم وقد نشأت بينهم

فى العصر الحديث مدارس قرآنية . ويقصد كثير من مسلميهم مصر حيث يتعلمون فى الأزهر ليعودوا إلى بلادهم قادة لزملائهم ولكن يذكر كثير ممن جالوا بين هؤلاء المسلمين أنهم مازالو بعيدين عن الإسلام الحقيقى اذ هم أكثر إهتماما بالشعوذة والشعائر الدينية الظاهرة وتحاشى الأطعمة المحرمة اكثر مما يهتمون بالنيات والأفعال والوثنية أكثر أنتشاراً بين النساء منها بين الرجال ومازال أغلبهن يعتقدن فى الارواح بل مازلن يمارسن بعض العادات الوثنية .

وقد أدى التطور الاقصادى للبلاد خلال القرن الحالى إلى قدوم كثير من الأجانب إلى غانة وقد بلغ عددهم طبقاً لاحصاء سنة ١٩٤٨ ٢١و٨٠٠ شخصاً منهم ٦٧٧٣ من غير الأفريقين ومعظم هؤلاء الأخيرين من البريطانيين الذين يعملون فى الحكومة أو فى الشركات الأجنبية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية وهم يكونون طبقة الخبراء الفنيين والممولين . وهناك أيضاً بعض التجار اللبنانين والسوريين والهنود إلا أن عددهم مازال قليلا بسبب القيود المفروضه على دخولهم وهم يكونون طبقة تجار القطاعى ولم يمتد الزمن بهم إلى أن يرتفعوا إلى منزلة كبار التجار .

وقد بدأ وصول اللبنانيين والسوريين بين سنى ١٩٢١و١٩٣١ واغلبهم مسلمون وقد بلغوا طبقاً لاحصاء سنة ١٩٥١ ١٣٧٠ شخصاً

وهناك شركتان سوريتان احداهما تعمل فى صناعة النسيج والثانية تعمل في تسليف النقود ويحترف اغلبهم التجارة وهم نشطون حتى لقد بلغ ما أستوردوه من المواد الغذائية فى سنة ١٩٥٢ خمس الوارد من تجارة غانة فى هذه المواد (١٩) .

ولن تجد فى غرب افريقيا أثراً للتفرقة العنصرية بل الجميع مختلطون يكونون مجتمعاً واحداً . بل هناك من النوادى المختلطة ما يشترك فيها الوطنيون والاوروبيون والأسيويون ويمارسون مختلف نواحى النشاط . وكثيراً ما يتبادل الجميع الزيارة فى أنسة ومودة بل يشترك أبناء البيض والسود فى مدارس مشتركة يتلقون تعلما مشتركا . وهذا التعليم المشترك يوجد أظهر ما يكون فى مدارس المبشرين .

إما معظم الأجانب الآخرين فن الأفريقيين اجتذبهم إلى غانة شدة الحاجة إلى الأيدى العاملة فى المناجم وزراعات الكاكاو ثم الشركات الصناعية ، وهم يكونون نسبة وصلت إلى ٤٠٫٥ ٪ من مجموع السكان لا سيما وقد أخذ النظام القبلى للسكان فى الضعف نتيجة لهجرة الوطنين من مواطنهم الأولى إلى حيث مراكز العمل فانضم إليهم القادمون الإفريقيون الجدد وأصبحوا يكونون مع هؤلاء ، وحدة إقتصادية تنتمى إلى نوع العمل الذى يمارسونه أكثر مما تنتمى إلى القبيلة أو العشيرة كما كان الحال سابقاً . ومعظم المهاجرين يتركزون فى منطقة الساحل .

مراجع الباب الأول

١ — أنتشار الإسلام والثقافة الإسلامية فى أفريقيا ص ٢١

٢ — Encyclopedia Of Islam , Art . Ghana

٣ — Africa, p. 357

٤ — Geographie Universelle Vlo X p. 17

٥ — Africa, p. 323

٦ — History Of Ghana , p .43 – 47

٧ — Ibid p . 100

٨ — Ibid p . 51

٩ — Ibid p . 56

١٠ — Sons of Africa p . 26

١١ — Ibid p . 35

١٢ — Encyclopedia Britannica , Art . Achanti

١٣ — Sons of Africa , P . 41

١٤ — لديانات فى أفريقيا السوداء ص ٥١ — ٦٢

١٥ Gold Coast in Transition , p . 53

٦ — African Worlds ' p . 196

١٧ — السلالات البشرية فى أفريقيا ص ٦٥

١٨ — الديانات فى أفريقيا السوداء ص ١٩٣

١ — الإسلام فى أفريقيه السوداء ص ٤٣

٢٠ — الديانات فى أفريقية السوداء ص ١٦

٢١ — An African Survey , p . 412

الباب الثاني

عصر تجارة الرقيق

كان تعيين الأمير هنرى الملاح حاكما لمدينة سبتة المراكشية فى بداية القرن الخامس عشر إيذانا بابتداء عصر جديد فى تاريخ العالم هو عصر الإكتشافات الجغرافية . كان الأمير هنرى يرى التجار المسلمين قادمين من الصحراء الكبرى يقودون قوافل ضخمه تحمل الذهب والعاج وريش النعام وعرف منهم أنها قادمة من جنوب هذا التيه الرملى الهائل . حيث يعيش أناس أغلبهم وثنيون واقليتهم مسلمة . لديهم من هذه الخيرات والثروة شيء كثير . هذا إلى أنه فيما وراء هذا التيه الرملى وإلى الشرق قليلا . تعيش مملكة مسيحية يحكمها ملك أسود مسيحى . ولم يكد الأمير يسمع هذا الكلام حتى طافت بذهنه أحلام هداية هؤلاء الوثنيين والمسلمين الذين يعيشون وراء هذه الصحراء الهائلة إلى الدين المسيحى . بل طافت بذهنه خطة ضخمة ذات هدف واحد ذى شعب متعددة وهى الوصول إلي مصادر هذه الثروة الضخمه والاستيلاء عليها وحرمان التجار المسلمين منها . وكذلك الإتصال بهذا الملك المسيحى الذى يقبع هناك فى الشرق . والتحالف معه من أجل رسم خطة

ترمى إلى زحف مشترك يتجه إلى هذه الممالك الاسلامية القوية التى تقطن مصر والشاطىء الأفريقي الشمالي . ولا شك أن هذا الزحف المسيحى المشترك ، وكذلك الاستيلاء على مصادر هذه الثروة التى تعطى هؤلاء المسلمين القوة والمنعة والثراء . لا شك أن هاتين الخطتين – إذا سارتا معاً – سوف يؤديان فى النهاية إلى جانب هداية الوثنيين والمسلمين القاطنين وراء الصحراء الكبرى إلى الدين المسيحى – إلى إنتصار ساحق للمسيحية .

ولا شك أن الأمير هنرى قد استمد من حماسه الديني خيالا رسم له هذا الأمل الرائع . فقد أنضم حديثاً إلى جماعه فرسان القديس يوحنا الذين سكنوا جزيرة مالطة واتخذوا من طريقة حياتهم الخاصة وسيلة إلى إنتصار المسيحيه والمسيحين [1] .

وإذا كان الوصول إلى ماوراء الصحراء الكبرى من أجل تنفيذ هذه الأغراض ذات الهدف الواحد يبدو صعباً بل مستحيلا عن طريق القوافل البرية فلا بد أن الوصول إليها عن طريق البحر يبدو سهل التنفيذ إذا اقترن بالعزم والسفن المحيطية الضخمة والملاحين المدربين .

وبدأت الرحلات البحرية تتجه نحو الجنوب محاذية لساحل أفريقيه الغربية كما بدأ التغلب على هذا المحيط المجهول الذى كان يبدو للاوروبين مارداً جباراً لا يستطيعون التطلع إليه حتى لقد

أطلقوا عليه « بحر الظلمات » . وفى سنة ١٤٤٢ حملت هذه السفن إلي البرتغال أول حمولتها من الذهب والعبيد قادمة من ريودورو . فكان هذا مشجعاً لمزيد من الاندفاع نحو الجنوب . فلم تمض عشرون سنة أخرى حتى وصلت السفن البرتغالية إلي موضع مدينة منروفيا الحالية . ومنح ملك البرتغال لمن يدعي فرناد جوميز Fernao Gomez عقداً باحتكار تجارة شاطيء غينيا لخمس سنوات مقابل خمسمائه دوكات سنوياً ووعد باكتشاف مائه عقدة من الشاطيء كل عام أيضاً . وكان لهذا العقد أثره إذ لم تلبث السفن أن وصلت إلى ما نسمية الآن بجمهورية غانة .

وكان ذلك فى سنة ١٤٧١ حين وصلوا إلى مصب نهر برا Pra حيث أنشأوا مركزاً تجاريا باسم هذا المخاطر « فرناد جوميز » ولما عرف أن هذا المكان وما حوله غنى بالذهب أطلقوا عليه اسم ساحل الذهب وهو الأسم الذى ظل يحملة إلى ما قبل سنتين من يومنا . وإذا ما انتهى عقد احتكار جوميز لتجارة المنطقة عولت الحكومة البرتغالية على أن تقوم هي بعبء الاتجار في هذه الأنحاء [2] بعد أن تبنى هناك حصنا يقيها شر هجمات القبائل الإفريقية . وشحنت إلى هناك فعلا جميع الأمكانيات التى تساعد علي إتمام هذا الغرض وسافر معها مائة من المهندسين والعمال . والحق ان الأهالى وزعيمهم أحسنوا إستقبال هؤلاء القادمين وبدأت بينهم المفاوضات من أجل استئجار المكان

الذى يصلح لإقامة الحصن كما بدأت المفاوضات من أجل التفاهم على مواد التجارة وكيفية تبادلها . ولم تلبث هذه المفاوضات التى ـ شابها كثير من التهديد والوعود ـ أن أنتهت إلي النجاح . وإذا قام بناء الحصن وأعيدت السفن إلى البرتغال لتأتى بمزيد من المهمات وشحنت السفن بما يفوق حمولتها من الذهب والعبيد وكان هذا بدء قيام الأوروبيين بتجارة عبيد غرب أفريقيا . وإذا ما انتهى بناء الحصن فى سنة ١٤٩٦ أطلق عليه اسم سان جورج دى مينا ومنح حق البلديات وافتتح بصلاة على روح الأمير هنرى ، ومنح حاكم الحصن إزامبوجا Azambuja بعد إحالته على المعاش لقب لورد غينيا .

ولا شك أن هذا الحصن قد بنى على مثال الحصون الاوروبية فى مكان حصين يفصله عن البحر خندق عميق أقيمت عليه قنطرة إلى جانبها برج مستدير جعل فيه مكتب قائد الحصن الكبير وإلى جانب هذا الحصن الكبير أقيمت بضعة حصون صغيرة فى أكسيم Axim وشاما Shama واكرا Accra . ولا بد أن البرتغال كانت تؤمل عن طريق هذه السلسلة من الحصون والقوات التى تعسكر فيها أن تحتكر تجارة لهذه الأنحاء . ولكن هذا الأمل لم يتحقق بل بدا أنه بعيد التحقيق منذ اللحظه الأولى حين بدأ الاسبان يقدمون ، رغم ما فعلته الحكومة البرتغالية من كتمان أخبار غرب أفريقيا وخاصة عن رجال البحر الجنويين والهولنديين والبريطانيين . ولكن الأسبان لم

يلبثوا أن انسحبوا حين عقدت الدولتان إتفاقاً حصلت بمقتضاه أسبانيا علي جزائر كناريا لقاء انسحابها من ساحل غينيا ولاشك أن الدافع الذى دفع بإسبانيا إلى عقد هذه الصفقة لم يكن الرغبة فى التفاهم مع البرتغال بقدر ما كان الرغبة فى تركيز جهود رجالها في الدنيا الجديدة . ولكن الأمر إذا كان قد بدأ سهلا مع الأسبان فإنه لم يكن سهلا أمام غيرهم من المنافسين الذين بدأت قوافلهم البحريه تصل إلى هذه الاجزاء الأفريقية الجديدة بل زاد عليهم الفرنسيون الذين نشطوا فى تجارة الذهب حتى غدوا قبل أن يكتمل النصف الأول من القرن السادس عشر منافسا خطرا للبرتغاليين حتى أصبح من الواجب عليهم أن ينظموا أمرهم تنظيما دقيقاً من أجل التغلب على هذه المنافسة الخطرة وقد اقتضى هذا التنظيم أن يرسلوا رحلتين إلى البرتغال سنوياً فى مواعيد ثابته علاوة على حراسة ساحل غانة بواسطة دورية بحرية دائمة تمنع هؤلاء المنافسين من القدوم والقبض على من يقدم منهم ومحاكمته بتهمة القرصنة(٣) .

ولكن مهمة البرتغاليين لم تكن سهلة بالقدر الذى نتصوره لاسيما وأن الحاميه البرتغالية التى استقرت فى هذه السلسلة من الحصون كانت تعتمد ـ سواء فى ذخيرتها أو مؤونتها ـ على ما كان يأتيها من البرتغال ، كما كانت مصاريفها تقع على عاتق هذة التجارة . التى لابد أن دخلها كان قليلا فى أول الأمر . لاسيما وأن المعاهدات التى

عقدت مع الزعماء الأفريقيين المحليين لاتبيح لهم سيطرة كاملة عليهم . هذا إلى أن هذه الحاميه البرتغالية لم تكن تخرج من الحصن فلم تكن تستطيع فرض سلطتها إلى أبعد من مرمى بنادقها أو مدافعها .

وكانت التجارة تتركز آنذاك فى الذهب . والعاج والرقيق .

ولكن البرتغالين لم يلبثوا أن استقروا فى اماكن أخرى فى افريقيا . بل وصلوا إلى الهند وتركز اهتمامهم فى هذا القطر البعيد فاصبح ساحل غانة ميداناً ثانوياً لاسيما وقد انصرف اهتمام الحكومة البرتغالية إلى هذه الأسواق الجديدة التى بدت أوفر ثروة . ولذا نستطيع أن نقول أن النشاط البرتغالى لم يتركز فى ساحل غانه إلا ريثما اكتشف حقل النشاط الهندى فى سنة ١٤٩٤ . ولذا أصبحت التقارير ترد من غرب أفريقيا منبئة عن سوء الأحوال وتمرد الحاميات بسبب اهمال الحكومة لشؤون هذا الركن ولا بد أن الحكومة قد حاولت الاصلاح إلا أن هذه المحاولات لم تجد ، فلم يأت منتصف القرن السادس عشر حتى غدا ساحل غانة فى نظر الحكومة البرتغالية كما مهملا .

وإذا كان الفرنسيون قد بدوا فى أول امرهم منافسين خطرين ، إلا أن البريطانين لم يلبثوا أن جاوزوهم فى هذا الخطر . فقد وصلوا فى سنة ١٧٧٩ وتوقفوا الي حين بعد أن احتجت الحكومة البرتغالية

على هذا المجهود لدى الملك أدوارد الرابع ولكنهم عادوا إلى نشاطهم فى سنة ١٥٥٣ حين اقلع من ميناء بورتسموث توماس وندهام بقصد ساحل غانة . ورغم الخساره الجسيمه التى أصابت رجال هذه الحملة ـ إذ مات منهم نحو المائة ـ إلا أن الذهب الذى حملوه كان كثيراً إلى حد أن أغرى كثيرين بمعاودة هذه الرحلة (الناجحة) .

وبدأت رحلات البريطانين إلى ساحل غانة تكثر فى الوقت الذى أخذ البرتغاليون يهبطون ولقد أدت المقاومة البرتغالية لهذه المحاولات (الأجنبيه) إلى تعاون الفرنسين والبريطانيين لوقف هذه المقاومة . بل لم تأت سنة ١٥٦١ حتى كون فريق من التجار البريطانين شركة اطلق عليها اسم (شركة التجار المخاطرين فى غانة) كان من بينها صديق من أصدقاء الملكة اليزابث مما ضمن لهم تشجيع الملكة نفسها

وكان هؤلاء القادمون أكثر كرماً من البرتغالين فلم يلبث الزعماء الوطنيون أن مالوا إليهم . ولكن تجارة الذهب لم تلبث أن هبطت واتجه جهد هؤلاء القادمين إلى تجارة الرقيق التى بدت مجزية أكثر من غيرها . وفى سنة ١٥٨٠ ثارت هولندا على فيليب الثانى امبراطور اسبانيا وحصلت علي استقلالها وبدأت هى الأخرى تجرب حظها فى هذا الميدان الجديد . وترحب الوطنيون بهذا العميل الجديد كما رحبوا بالبريطانيين[٤] فاستقر الهولنديون فى مورى Muri وبوترى Butri وكورمانتين Kormantine وكومندا Kommende

ولم يكن رواج تجارة الرقيق فى هذا الوقت إلا استجابة لكثرة الطلب ، فقد استقر البريطانيون أيضاً فى برمودا فى سنة ١٦٠٩ وبربادوس فى سنة ١٦٢٧ وانتيجوا وغيرها من جزر غرب المحيط الأطلسى عند الشاطىء الشرقى لأمريكا . وبدأوا يشتغلون بالزراعة لحسابهم واشتد الطلب على العبيد فكان أن تألفت شركة بريطانية جديدة تحتكر هذا النوع من التجارة فى شاطىء افريقيا الغربى فيما بين الرأس الأبيض ورأس الرجاء الصالح . فكان من جراء هذا أن بلغت تجارة الرقيق من هذه الأجزاء من أفريقيا (ساحل غانه) ذروتها . فحصلت شركة William & Mary على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية فى امريكا . ولم تلبث هذه الشركة ان احتكرت هذا الحق لمدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة ١٧١٣ . ولكن العقد انتهى فجأة فى سنة ١٧٣٩ حين اشتكى بقية التجار البريطانين ففسخ فيليب الثانى العقد مما اضطر بريطانيا إلى الحرب مع أسبانيا .

وفيما بين سنتى ١٦٨٠ ر ١٧٠٠ نقلت هذه الشركة وحدها ١٤٠ الفامن العبيد بينما نقلت الشركات الأخرى ١٦٠ الفاً أخرى . وفيما بين سنتى ١٧٠٠ر١٧٨٦ نقلت هذه الشركة وحدها ٦١٠ر٠٠٠ الى جمايكاوحدها . بل يقدرعدد العبيد الافريقيين الذين نقلهم التجار

البريطانيون وحدهم فيما بين سنتى ١٦٨٠ر١٧٨٠ مليونين ومائة وثلاثين الفاً بمعدل ١٩٥ر٢٠ عبداً سنويا .

ووصلت تجارة البريطانيين فى الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الامريكية . وكانت لفربول أهم موانيها وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر وكان عدد السفن التى تعمل فى هذه التجارة وحدها ١٩٢ سفينة تبلغ حمولتها ١٤٦ر٤٧ عبداً [٥] وتوقفت هذه التجارة بعض التوقف خلال حرب الاستقلال ولكنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى لقد أصبح عدد مراكز تجارة الرقيق فى سنة ١٧٩١ أربعين مركزاً كان بينها للبريطانيين أربعة عشر مركزاً وثلاثة فرنسية وخمسة عشر هولندية وأربعة للبرتغاليين ومثلها دانمركية. ونقلت هذه المراكز فى سنة ١٧٩٩ ثمانية وثلاثين الفاً للمراكز البريطانية وعشرين الفاً للفرنسيين وأربعة الآف للهولنديين ولم يزد نصيب الدانمركيين عن الفى عبدو نصيب البرتغاليين عن ألف واحد .فكأن البريطانيين وحدهم إحتكروا نقل نصف عدد رقيق غرب افريقيا وقد بلغ أربعة وسبعين الفاً ولم يصل هذا الرقيق كله إلى الأسواق التى تطلبه بل لم يصل إلا النصف . فنسبة الرقيق الذين يموتون قبل الخروج من افريقيا يصل إلى ١٢½ ٪ . وفى خلال الرحلة ٤½ ٪ . وقبل بدء العمل فى جمايكا ٣٣½ ٪ . ولابد أن هذه النسبة الكبيرة من المتوفين فى هذه الرحلة تعود إلى اختلاف المكان عن مكان محيطهم واختلاف المناخ وإلى

ظروف معيشتهم السيئة ، إذ كان الرقيق يساق كالماشية بعد أن
يربطوا من مقالهم بالحبال ، وتشكل كل مجموعة من عشرة
رجال يسيرون وراء بعضهم في صفوف طويلة ، وعليهم الرقباء
بالسياط الملتهبة وفي أيديهم البنادق الكبيرة يصوبون
بها على أبدان هؤلاء التعساء بسبب أو بغير سبب . وما كان
الطعام أو الشراب يقدم إليهم إلا في النادر ، وكان الضعيف الذي يسقط
من الإعياء يحل وثاقه ويترك مكانه حتى يموت . وكان التنافس بين
الشركات الأوربية يؤدي بهم إلى أن تضم كل شركة رقيقها …
خاصة كالوشم بالنار ، وكانت هذه العلامة في الغالب حرقاً في مكان
بارز من أجسادهم . وإذا وصلوا إلى الشاطئ حشروا في الزرائب
إلى أن تصل السفن التي تتولى عملية النقل . وسواء كان المشترون
من (تجار) الرقيق من الأوربيين أو الأمريكيين فإنهم كانوا
لا يرحمون العبيد في سفنهم (الزوارق) لمدة طويلة مسجونين …
الطعام لهم حتى وإن كان هذا الطعام تافهاً وفي أوقات متباعدة …
متقطعة . ولا غرابة إذن إذا اشتد الطلب على الرقيق من وقت
لآخر من أجل تعويض هذا العجز المستمر . وكلما ازداد الطلب
على الرقيق ازدادت الغارات شدة وعنفاً إذ كان الغزاة يهجمون
على القرى عند الصباح الباكر أو أثناء الليل ويطلقون الرصاص
على أهلها أو يشعلون النار في منازلها حتى إذا بادر السكان

بالهرب تلقفتهم نيران الغاصبين فيصطادونهم كما تصاد الأرانب
وكان الموت من نصيب من يقاوم ولو مقاومة خفيفة ، وإذا نجح بعض
الفارين في الوصول إلى كهف الأدغال الكثيفة فإن الغزاة كانوا يطلقون
عليهم مادة الفلفل ليخرج هؤلاء بالخروج خائفة الأختناق . فتتلقفهم
أيدي المنتظرين .

وما تكن هذه الشركات الأوربية المتنافسة لتحصل على هذا العدد
من الرقيق بواسطة رجالها بأنفسهم ، بل كان ذلك عن طريق الزعماء
المحليين . وقد أدى تنافس الشركات الأوربية فيما بينها لأجل الحصول
على الرقيق إلى تقسيم هؤلاء الزعماء بين هذه الدول المتنافسة بتسابق
كل منها إلى (التعاقد) على توريد كمية معينة في مدة معينة .

وقد سارعت هذه الشركات الأوربية إلى وضع السلاح الأوربي
الحديث في أيدي أنصار هؤلاء الزعماء الوطنيين من أجل تسهيل العمل
عليهم . وجدير بنا أن نذكر أن البرتغاليين وإن بدوا في آخر قائمة
المشتغلين في تجارة الرقيق في هذا الركن من افريقيا ، إلا أنهم كانوا
في أجزاء أخرى أكثر نفوذاً كما كان الحال في الكونغو ، حيث عملوا
وسعهم رجال الكنيسة البرتغالية بعد أن تعذر عليهم العمل في ساحل
غانة بسبب سيادة الدول المنافسة كبريطانيا وهولندا
والدنمرك هناك .

ولم تكن عملية شراء الرقيق عند الساحل عملية سهلة بل كانت معقدة . فإذا كانت قوة التجار الأفريقيين تعلو قوة التجار الأوروبيين فإن الرقيق كان لا يشترى ولا يباع إلا فى حدود التصريح الذى يعطيه الزعيم الإفريقى . وكان هذا التصريح يعطى لمدة معينة وقد لا يعطي إلا لعدد محدود من السفن بل لا يعطى إلا لسفينة واحدة وقد يعرض الرئيس الأفريقى عدداً من الرقيق بأسعار أعلى من السعر العادى بدعوى أنه رقيقه الخاص فإذا رضى التجار بجميع هذه الشروط تعرضوا بعد ذلك لضريبة خاصة تفرض على كل عبد لقاء خروجه من بلده . وحتى بعد أن زالت سيطرة التجار الإفريقيين على الأوروبيين كانت التجارة مستحيلة قبل أن يقدم التجار الأوروبيون الهدايا إلى الزعماء الإفريقيين وكانت البنادق والأسلحة أهم هذه الهدايا[٦] ولا يمكن تحديد السعر الذى كان الأوروبيون يدفعونه فى رقيق غرب أفريقيا . وذلك راجع إلى إختلاف السعر بسبب العرض والطلب من وقت لآخر . ومن مكان إلى آخر . ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقدر العبد القادر على العمل كان يصل في القرن السادس عشر إلى ثلاثة جنيهات وأرتفع فى القرن السابع عشر إلى خمسة وعشرين جنيها .

وإذا كان الأوروبيون قد قاموا بعبء هذه التجارة عن طريق الساحل فإن الداخل لم يكن آمنا بل كان هناك التجار العرب الذين

وصلوا إلى سهول النيجر عبر الحافة الجنوبية لمنطقة الصحراء الكبرى أو عن طريق طرق القوافل التى تجتاز هذه الصحراء من الشمال إلى الجنوب وقاموا بنصيبهم من حيث الاتفاق مع الزعماء على توريد أعداد الرقيق لهم كما كان زملاؤهم الأوروبيون يعملون فى الإقليم الساحلى .

وإذا تجاوزنا إقليم الساحل إلي الداخل كانت عمليات تجارة الرقيق بأكملها في أيدى الأفريقيين إذ كان الزعماء الأفريقيون يرفضون رفضاً باتاً السماح لأى أوروبي بالتوغل إلى الداخل . فكان عمال هذا الزعيم هم الذين يتولون جمعه من الأسواق الداخلية وفقاً لطرقهم الخاصة . فالدويلات الصغيرة التى قامت فى الإقليم الساحلى من ساحل الذهب كانت تفرض سلطتها على الشركات الأوروبية أو عمالها بل كانت تفضل أن يبقى الأوروبيون فى حصونهم الساحلية لا يبرحونها . كى لا تخترق قواتهم المسلحة أراضيهم كما أنهم كانوا يفضلون أن لا يتصل هؤلاء الأوروبيون بالدول الأفريقية القوية الموجودة فى الاقاليم الداخلية كالاشانتى أو الأكوامو . وإذا ما حاولت هذه الدول القوية أن تغير على الدويلات الأفريقية الساحلية كان على هؤلاء أن يلجأوا إلى طلب المعونة من هذه الحصون الأوروبية التى تبادر بمدهم بالأسلحة الوفيرة المتقدمة على أسلحة جيرانهم وبالجندى الأوروبي المدرب على الحرب[٧] .

وكانت شعوب الفانتى والأكراهى التى تتحكم فى سوق الرقيق . فكانوا هم الذين يرسلون برجالهم إلى الداخل لجلب الرقيق بينما كان الأشانتى يرسلون برقيقهم من الداخل إلى أسواق مانسى Mansi على بعد ثلاثين ميلا من Cape Coast على طول طريق يمتد من كوماسى إليها . وفى هذا الطريق كانت المحطات التى ينتظم فيها التجار أو الجلابون والعملاء من أجل أتمام عملية الشراء ، وغالبا ما كانت عملية البيع تتم فى إحدى أو بعض هذه المحطات دون الحاجة إلى الوصول إلى الساحل . وكان البريطانيون قد أقاموا حصنهم الرئيسى Cape Coast الى جانب كومندا Kommenda وأنومابو Anomabo وأكرا . علاوة على بضعة حصون صغيرة فى ونيبا Wenneba وسكوندى Sekondi بينما كان الهولنديون فى المينا Eimina واكرا واكسيم وبوتزى ومورى وسكوندى وشاما وكورمانتين وتاكورادى وبيراكو وكومندا علاوة على ما كان لهم من حصون أقدم عهداً في دوما وإليز وكارتاجو . بينما كان الدانمركيون فى كرستيان برج وسان توما . وفردريك بورج وللألمان فردريك بورج الكبير ودوروثيا وتاكراما . وكان الألمان أقل هؤلاء الأوروبيين حظاً فى حسن العلاقة مع الأهالى وكذلك مع جيرانهم الهولنديين بل قد أدى النزاع إلى قتل إثنين من حكامهم هناك الأمر الذى أدى بهم إلى تصفية مراكزهم فى سنة ١٧٢٥ . وقد تبادل هؤلاء الأوروبيون هذه الحصون أكثر

من مرة . بل كانت كل مجموعة من الحصون ترتبط مع بعضها بنظام دفاعى سواء مع بعضها أو مع الزعماء الأفريقيين .

ولم تكن إقامة الأوروبيين فى هذه الحصون ولا علاقتهم مع الأهالى أو مع جيرانهم من الأوروبيين تجرى سهلة ولا هينة بل كثيراً ما تعرضوا للهجوم ، بل كثيراً ما تعرضوا للحصار الذى يطول حتى ليعز عليهم الحصول على المؤونة . وقصة إستيلاء الوطنيين على حصن كريستيان برج جديرة بأن تروى . فقد كان هذا الحصن كغيره من الحصون مقصد الوطنيين فى غير الأوقات التى يزدحم فيها العمل بتجارة الرقيق يشترون منه ما يريدون من المواد الأوروبية التى يريدون الحصول عليها وأهمها البنادق والذخيرة لقاء ما يقدمونه لهم من الذهب والفلفل والعاج . وحدث فى سنة ١٦٩٣ أن نقصت الحامية الدنمركية فى هذا الحصن نقصاً كبيراً بسبب المرض والموت . حتى لم يعد به أكثر من خمسة وعشرين رجلا صالحين للقتال وعرف بهذا زعيم من زعماء الوطنيين يسمى Asameni فعنت له فكرة الاستيلاء على الحصن . وكان هذا الزعيم رجلا معروفاً لكل من الدانمركيين والبريطانيين وكثيراً ما قدم إليهم يشترى منهم ويبيع لهم . أو يقوم بالوساطة بينهم وبين غيره من الزعماء .

واتجه هذا الزعيم يوماً إلى قائد الحصن وأبدى له أن هناك بعض الوطنيين الذى يساومون فى شراء مجموعة من البنادق وأنهم فى أشد

الحاجة إليها فى أقرب فرصة حتى إذا أبدى قائد الحصن إستعداده لعقد الصفقة حدد له الزعيم يوماً معيناً يقدم فيه ومعه هؤلاء الزعماء على أن تكون البنادق معدة . وفى اليوم المعين قدم الزعيم إلى الحصن ومعه ثمانون إفريقيا . وبدأوا يتفاوضون حتى إذا انتهى الكلام المبدئي ، رغبوا فى مشاهدة البضاعة . فحملت إليهم فأرادوا تجربتها . وطلبوا لذلك بعض الذخيرة . وما كادت الذخيرة تحضر حتى كان كل رجل منهم قد تقلد بندقيته وأرغم قائد الحصن ورجاله على تسليم الحصن لهذا الزعيم . الذى بادر فارتدى بدلة قائد الحصن وأخذ فى الاتجار مع البريطانيين والهولنديين وكان يزور زملائه من قواد الحصون البريطانية والهولندية ويعقد معهم الصفقات كما كان يزور السفن الراسية حيث يتبادل الزيارات مع ربانها . بل أثر عنه أنه كان يسرف فى تحية زملائه بضرب المدافع كلما قدموا عليه أو بارحوه. حتى إذا تنبه الدانمركيون إلى فقدهم الحصن ، وأرسلوا إليه من يسعى فى ذلك رده إليهم بعد أن حصل منهم على ألف وستمائه جنيها وكان قد حصل عند استيلائه على الحصن على بضائع بلغت قيمتها سبعة الآف جنيها وبذلك بلغ مجموع ما حصل عليه بهذه اللعبه ثمانية الآف وستمائه جنيها لمدة لم تتجاوز بضعة أشهر (٨) .

وكانت الحروب التى تدور بين هذه الدول الاوروبية فى القارة

يتردد صداها فى أفريقيا فكانت تتبادل الغارات إذا سمعت بنشوب الحرب في أوروبا كما كانت السفن تحاول أسر سفن أعدائها بل تحاول محاكمة من بها من الملاحين بتهمة القرصنة . كما يحاولون الإتفاق مع حلفائهم من الزعماء الأفريقيين على وقف أعمال أعدائهم الأخر . فقد أتفق البريطانيون مع زعيم كومندا على عرقلة عملية استخراج الذهب التى يقوم بها الدانمركيون فى مناجم التل المقدس ورأى الدانمركيون سوء موقفهم فاضطروا إلى استئجار عدد من الوطنيين للدفاع عنهم ودفعوا لذلك اجورا عاليه وصلت فى ذلك الوقت إلى خمسة الآف جنيه ولكن هذا كله لم يفدهم فى شيء إذ هزمت قواتهم أمام قوات أعدائهم أكثر من مرة حتى اضطروا فى النهاية إلى عقد صلح مع مهاجميهم حتى إذا انتهى الإتفاق إلى صلح عدوا أنفسهم محظوظين .

وفى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الجزء الساحلى فيما بين نهر تانو ومصب الفولتا مقسما إلى عدد كبير الدويلات. ففيما بين تانو وانكوبرا كانت هناك دولتا ادوير وانكوبرا . وفيما بين انكوبرا وبرا كانت هنـــاك أكسيم وآنتى وآدوم وجابي . وفيما بين برا وبنيا كانت هنـاك دولة كوماندى أقوى الدول الساحلية أطلاقا . وكانت تمتد لمسافة عشرين ميلا من بنيا إلى جبل الحديد . وإلى الشرق من مورى كانت دولتا فيتو Feto وأسيبو

ثم يلى ذلك الفانتى التى كانت تمتد من جبل الحديد Asebu إلى تانتوم كويرى Tantum Kweri وهي مسافة تبلغ خمسه وعشرين ميلا كما كانت جبال الشيطان عند ونيبا Winneba تفصل بين دولة أكرون Akron الصغيرة ودولة اجونا Agona الكبيرة . وإلى الشرق من هذا كله كانت دولتا اكرا ثم نتجو Ningo ولم تكن أراضى كل دولة من هذه الدويلات الصغيرة تمتد إلى الداخل أكثر من بضعة أميال وكانت كل دويلة تعتمد الى حد كبير على مقدار ما تتسلمه من الدولة صاحبة الحصن أو الحصون التي تقوم على أراضيها . وكانت قيمة إيجار الحصن تتراوح بين أوقيتين وخمس أوقيات من الذهب وكان ثمن أوقية الذهب آنذاك أربعة جنيهات . وإلى جانب هذا الإيجار كان هناك بعض الزعماء الذين يتناولون الهدايا شبه المنتظمة من أجل تسهيل أعمالها . وغالبا ما كانت هذه الهدايا عينية وكانت الخدمات التى يستطيع هؤلاء الزعماء تقديمها تتلخص فى فض الخصومات التي تقع بين الشركات ورجال الشحن وكذلك من أجل تقديم الماء إلى رجال الحصن بصفة منتظمة وكانت هذه الهدايا تتراوح بين ماقيمته اثنا عشر جنيهاوخمسة عشر .وكان فى مقدور هؤلاء الزعماء قفل الطريق إلى الداخل فى أى وقت. وفى سنة ١٨٢٠ كان مجموع المبالغ التى دفعتها الشركات البريطانية سواء للايجار أو غير ذلك خمسة الآف جنيها(٩)

وإذا كان البرتغاليون قد وصلوا مصب نهر برا Pra فى سنة ١٤٧١ فإنهم سرعان ما وصلوا إلى الكونغو فى سنة ١٤٨٢ أيام الملك جون الثانى وتوالت رحلاتهم إلى هذه الأجزاء حيث قدم المستكشفون ومعهم رهبان الفرنسسكان . وحملوا إلى ملك الكونغو تحيات ملك البرتغال كما حملوا إليه الهدايا الملكية وهم يوالون السؤال عن كيفية الوصول إلى أرض القس حنا . ولكنهم عند عودتهم إلى بلادهم حملوا معهم بعض الأهالى فكان ذلك أيضاً بدء تجارة الرقيق فى تلك الأنحاء . ولم تأت سنة ١٥٦٨ حتى تأسست (شركة أفريقيا) لتخطف أو تبتاع أهل أفريقيا . وكان حجه وزير المستعمرات فى هذا الشأن أنه (لا يستطع أن يمنع تجارة تعود على الامة بمثل هذه المنافع) ومهما كان النظام الاجتماعى الذى عاش أهل الكونغو فى ظلة من الرقي أوالانحطاط فإنه كان نظاماً كفى حاجتهم بعد أن تعرضوا لكثير من الآلام فى هجرتهم حتى تم استيطانها فى هذه الأرض التى وجدهم فيها البرتغاليون .

وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا فى علاقتهم مع زنجا ملك الكونغو على قاعدة المساواة التامة فى التحالف إلا إنه لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحروب بين الأمراء المتنافسين مما سنحت معه الفرصة للبرتغاليين أن يدعموا سلطانهم . وكان من نتيجة هذه الحروب التى اضطرمت ـ وكان وقودها هذه المجتمعات الهادئه من الوطنيين ـ

أن انتشر البؤس والخراب ودفعت المجاعة والانحلال الخلقي بالناس إلى إتباع عادة أكل لحوم البشر . وهو أمر لم يكن معروفا من قبل ذلك إذ لم يكن من عادة هذه الشعوب مزاولة هذه العادة من تلقاء أنفسهم إلا فى نطاق ضيق جداً يتلخص فى قتل الملك الذى يعجز عن الحكم وأكله كي تسرى حكمته وشجاعته السابقة إلى خليفته ، فلم تكن أكثر من عادة دينيه . وأن كانت قبيحة إلا إنها لم تكن أولى العادات الدينية القبيحة فى العالم .

ويمكننا أن نعبر مسرعين بمامر من الحوادث إلى نتيجتها التى لا ينكرها أحد وهى تركيز البرتغاليين همهم فى جمع العبيد . ولم يتحولوا إلى العاج والفضة والنحاس ألا فيما بعد . وهذه المعادن لم تكن فى ذلك الوقت وفيرة فظلت تجارة العبيد هى التجارة الرئيسية . وكانت مجزية كل الجزاء فقد اشتد الطلب عليهم ليعملوا فى مزارع ومناجم جزائر الهند الغربية [١٠] .

ومن أجل هدا الغرض أقام البرتغاليون على الساحل الغربي لأفريقيا الجنوبية ـ كما فعلوا في ساحل غانة ـ سلسلة من الحصون مثل حصن لواندة الذى أقاموه فى سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا الذى أقاموه فى سنة ١٦١٧ مهمتها تلقى رسائل العبيد التى تصلهم من الداخل عن طريق الأمراء المحاربين من أجل نقلهم إلى البرازيل . وفى هذه

الحصون يقوم البرتغاليون بتقسيم هذه الرسالات إلى أنواعها المختلفة طبقاً لأحجامهم وأوزانهم وطباعهم وكانت حكومة أنجولا التى أقيمت هناك لتشرف علي (استتباب الأمن) تحصل على ضريبة خاصة عن كل رأس . علاوة على الضريبة التي يحصل عليها المبشرون لقاء تعميد هؤلاء (البؤساء) المرحلين

وقد حملت السفن البرتغاليه إلى أمريكا الملايين من هؤلاء العبيد وليس فى استطاعة أحد الوصول إلى رقم صحيح لعددهم وأن كان أحد المؤرخين البرتغاليين قدقدره برقم إجمالى قدره مليونان وثلاثمائة وتسعة وثمانين ألفاً من ميناء أنجولا وحدها فيما من سنتى ١٤٨٦و ١٦٤١ أى بمعدل تسعة ألاف من العبيد كل عام. وإزدادت التجارة نشاطاً خلال القرن الثامن عشراً حتى وصل معدلهم إلي ٢٥ ألفاً .

وقد نقل معظم هذا الرقيق إلى البرازيل التى كانت هى الأخرى من الأملاك البرتغالية فيما وراء البحار وظلت كذلك أكثر من مائتى سنة . ورغم أن هذه التجارة أوقفت رسمياً فى سنة ١٨٢٦ إلا أنها ظلت عدة سنوات بعد ذلك . لأن اقتصاد هذا الجزء من العالم الجديد صار مرتبطا إلى حد كبير بما تحمله السفن إليه من هذه الأيدى العاملة المجانية . حتى إذا لم تبذل أية محاولة جديه لايقاف الرق المنزلى الذى استمر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر

تحول إلى نوع آخر من الرق عرف باسم عمال العقود وهو النوع الذى مازال يجرى العمل به في انجولا حتى الوقت الحاضر .

وإذا كان هؤلاء الاوروبيون قد تخصصوا فى تجارة الرقيق فى غرب افريقيا بوسائلهم الخاصة التى كانت تتخلص فى أقامة الحصون على السواحل ثم عقد المعاهدات مع الزعماء الذين يقومون من جانبهم بتوريد الرقيق بطرقهم الخاصة أيضاً فقد كان العرب هم الذين حازوا قصب السبق فى هذه التجارة عشر فى شرق أفريقيا بطرقهم الخاصة أيضاً . ولم يأت العرب إلى شرق أفريقيه فى القرن الخامس كما قدم الأوروبيون بل قدموا إليه منذ أيام موغلة فى القدم فقد كانت مواجهة بلادهم لشاطىء افريقيا ثم هبوب الرياح الموسمية فى اتجاهات معينة فى مواسم معينة أكبر معين لهم على السير بسفنهم الخفيفة إلى شواطئ افريقيا والعودة منها فى أمن ويسر فكان العرب هم الذين يقومون بتوريد العبيد إلي كل من الدولتين الرومانية والفارسية منذ أيام قبل الميلاد . وكذلك هم الذين حملوه إلى أسواقه فى الشرق بين ظهور المسيحيه والأسلام . وأنا لنرى أثر ذلك فيما ازدحمت به بلاد العرب من الرقيق قبل الإسلام . فقد كونوا القوه المحاربة للقبائل المختلفة كما كانوا هم الذين حرسوا لهم التجارة التى كانت دائمة السير نحو الشام واتيوبيا . وأنا لنرى فى أسماء بلال وأم أيمن وعنترة العبسى خير شاهد على هذا الازدحام . وظهر الأسلام وحث أنصاره على السعى

فى طلب الرزق فكان أن اندفعوا فيما كانوا يندفعون فيه من تجارة . وشهدت حركة الفتوح الكبرى اندفاعا نحو بلاد جديدة لعبوا فيها دور السيد فاشتدت رغبتهم فى أقتناء العبيد وكثر عدد السادة الذين اقتنوا هذا الرقيق كما ازدادت القدرة على هذا الاقتناء بحكم الثروة التى انصبت عليهم انصباباً . ولذا كانت بلاد شرق أفريقيا مقصد التجار العرب فى طلب الرقيق الأسود . فكانت السودان واتيوبيا وشواطىء الصومال حتى اقصى الجنوب مسرح نشاطهم .

وقد شهدت بلاد إتيوبيا بعض هذا النشاط وقام أباطرة تلك البلاد يقاومون هذه التجاره فنشبت بين هؤلاء التجار والأباطرة سلسلة من الحروب الطويلة المدمرة منذ القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر [11] . واستغل تجار اليمن هذه الحروب ليزيدوا من أوارها فدفعوا بالمال والرجال إلى هؤلاء التجار ليزيدوا من قوتهم كى يأتوالهم بمزيد من الرقيق الأتيوبى والسوداني والصومالى .

وشهدت أيام الأمبراطور عمدا صيون حرباً طويلة شنها حق الدين بن أحمد حرب أرعد ثم أخوه جمال الدين ثم ابناؤه العشرة ، وقف فيها السلاطين المسلمون إلى جانب الاباطرة دفاعاً عن شعبهم وكيانهم واستمرت عملية سلب افريقيا من الأفريقيين التى كان يقوم بها عرب واسيويون أكثر من عشرين قرناً قبل أن يشارك فيها الأوروبيون .

وإذا كان الأوروبيون قد اكتفوا فى الغرب بالوقوف عند الساحل وانتظار مجيء الرقيق فإن القوافل العربية كانت تتوغل فى داخلية البلاد .

وكان تكوين القافلة دائماً يتخذ شكلا يكاد يكون ثابتاً . فهناك تاجران أو ثلاثة فى المقدمة يتبعهم اتباعهم ثم جماعة العبيد المسلحين ثم صف طويل من الحمالين سواء كانوا عبيداً أو أحراراً ومعهم العلم الرمزى للتاجر أو السلطان . وكان عدد القافلة يتفاوت من مائة إلى ألف رجل أو يزيد . وكانت طرق هؤلاء التجارة تمتد من المدن الساحلية فى مقدشو أو كلوة أو سوفالا إلى منطقة البحيرات التى تمتد من بحيرة طانا إلى رودلف إلى فيكتوريا إلى نياسا فى اقصى الجنوب .

وكانت القوافل تهجم على القرى الآمنة فتخطف من تستطيع خطفة من أهلها . وإذا كان تجار الغرب قد تخصصوا أكثر ما تخصصوا فى الاتجار بالرجال . فإن التجار العرب كانوا يتجرون فى الرقيق بجميع أنواعه . فإذا ما عادوا من رحلتهم إلى مراكزهم الساحلية بدأوا يقسمون حصيلتهم أقسام مختلفة فالرجال البالغون فى مكان خاص ليتجهوا به إلى بلاد تريد هذا النوع من التجارة والصبيان إلى بلاد أخرى والنساء إلى بلاد ثالثة وهكذا وإذا كان هؤلاء التجار

يقومون بالسفر إلى مواطن الرقيق لإقتناصه فليس معنى ذلك أنهم لم يعقدوا المعاهدات مع سلاطين والزعماء لأجل أن يجلبوا إليهم الرقيق كما كان يفعل الإوروبيون فى غرب افريقيه بل زاولوا العمل بكل من الوسيلتين (١٢) .

وإذا كانت السفن الاوروبيه التى تحمل الرقيق إلى امريكا من الخشب أو الخشب والحديد وعلى شيء كبير من المتانه يقودها الشراع، إلا أن سفن التجار العرب كانت خفيفة لا تزيد حمولتها عن أربعين طناً ، تعمل فى كل منها رفوف مؤقته من غاب البامبو مع ترك ممر ضيق فى الوسط . ثم يرص العبيد رصا على رفوف الغاب بحيث يجلس البالغون والبالغات إلى جوار بعضهم وتكدس الأولاد عليهم وكانت حمولة السفينة كبيرة بحيث لاتترك مجالا لحركة ما . فلم يكن يمر يوم واحد على الرحلة حتى تكون الرائحة المنبعثة من السفينة تشبه قبراً مفتوحا لا سيما والموت يبدأ بينهم منذ اللحظة الأولى . وكان من العسير رفع أولئك الذين ماتوا إذا كانوا فى القسم الأسفل من السفينة فلم يكن هناك بد من تركهم مكانهم حتى تنتهى الرحلة ويتم تفريغ الجزء الأعلى .

وكانت زنجبار هى السوق الأماميه لتجارة الرفيق .فيعرض الرقيق فى مكان السوق العام كما تعرض المواشى فيصف الرجال وحدهم فى دائرة ووجهم نحو مركزها . وكلهم واقف ، ولكن العجز أضعف بعضهم

حتى عن مجرد الوقوف وكان أغلبهم أشبه بالهياكل العظمية النحيلة قد
وصمتها المجاعة والمرض . وفي وسط الدائرة يقف المشترون يتهامسون
ويقترب الواحد منهم من الرقيق ليفحصه بيده فيتحسس أجزاء
مختلفة من جسمه والبائع يقسم أنه ليس هناك أحسن من ذلك .

أما صفوف البنات والسيدات فكانت صفوفا يقدم المشترون إليهم
فيتحسسونهن أيضاً فيتعرضن لمهانات لا يمكن التعبير عنها لا سيما وقد
نزعت عنهن الخرق الصغيرة التى يسترن بها أجزاء معينة من أجسادهن
حتى إذا حاولن اخفاء شيء منها لا يتردد تاجر الرقيق عن استعمال
الشدة معهن من أجل إزالة حيائهن .

وقد أثارت الفظائع التى ارتكبها تجار الرقيق من الاوروبيين
وكذلك ارتفاع نسبه الوفيات التى كانت تحدث بين الرقيق المرسل
من أفريقيا إلى المستعمرات البريطانية وغير البريطانية فى أمريكا ثائرة
كثيرين من الناس ولمعت بين هؤلاء المعارضين أسماء كثيرة رددت الصرخات
بوجوب القضاء على هذه التجارة الممقوته من أمثال كلاركسون
Clarkson وباكستون Baxton وسير رتشارد ستيل
وتوماس داى TdomasDay ومن الكتاب أدام سميث Adam Smith
وملر Miller فجعلوا يرددون الدعوة وحثوا الناس على كتابه
العرائض إلى البرلمان والجمعيات الدينيه وكان ذلك منذ نهاية الربع
الأول من القرن الثامن عشر وادلى رجال القضاء بارائهم فى موقف

الرقيق إذا حضر مع سيده إلى إنجلترا وهل تصبح إنجلترا بعد ذلك
موطنا لهؤلاء الرقيق وادلى اللورد مانسفيلد برأيه الذى يقول بأن
العبد لا بد أن يصبح حراً اذا وطأت أقدامه أرض الوطن
البريطانى .

وبدأ مجلس العموم البريطانى يهتم بالأمر حين أثار أحد أعضائه
وهو دافيد هارتلي هذه المسألة ووصف تجارة الرقيق بأنها تعارض
إرادة الله الذى خلق جميع الناس متساوين ، كما تعارض حقوق الإنسان
ولم تلبث الجمعيات الدينية أن احتضنت الدعوة وكانت جماعة الكويكرز
Quakers أول من طلبت من أعضائها عدم ممارسة شراء الرقيق
أو مجرد الحصول عليه بل طردت الجمعية من عضويتها كل من
عارض هذا الرأى وكان ذلك فى سنة ١٧٦١ .

وفى سنة ١٧٨٣ تألفت أول جمعية فى بريطانيا من أجل تحرير
الرقيق وجعلت همها إلى جانب ذلك مقاومة تجارة الرقيق وخاصة في
غرب أفريقيا . وكانت هذه الجمعيه أول جمعيه تهدف نحو هذا الغرض
لا فى بريطانيا فحسب بل فى العالم كله . وكان هذا سبباً فى تحرك
زملائهم كويكرز المستعمرات البريطانية فى أمريكا فطردوا هم أيضاً
من بينهم كل من امتلك عبداً ورفض تحريره . ولمعت أيضاً من بين
من أهتم بهذه الحركة فى امريكا أسماء دولمان وانطونى بنزت وكان

الثاني منهما أول من اخرج الدعوة إلى الحيز العالمي . وتألفت في بعض الولايات الأمريكية جمعيات تدعو إلى مثل ما تدعو إليه جمعية العاصمة .

وإذا ما أنتهت حرب الاستقلال الأمريكي في سنة ١٧٨٧ نص دستورها على مساواة جميع البشر وجعل تحرير العبيد أساساً من أسس انتخاب المستر فرانكلين .

وقد تزعم الدعوة في إنجلترا في سنة ١٧٨٧ الدكتور Packard نائب مدير جامعة كمبردج تخصص جائزة لمن يكتب أحسن بحث في هذا الأمر وردد دعوته رجال الدين وأخذوا يبشرون بها واصدروا كذلك جملة منشورات . وتألفت جمعية من أجل اتخاذ خطوات ايجابية لتحرير العبيد برئاسة Granyille Sharp وتألفت لها فروع في بلدان كثيرة . فقدمت العرائض إلى مجلس العموم . فتألفت لجنة برلمانية في سنة ١٧٨٨ لبحث الأمر [١٣] وعرض نتيجة بحثها على المجلس وبدأت اللجنة في عملها ١٢ مايو من نفس السنة وأنتهت منه في إبريل من العام الثاني . وأقترحت أصدار مرسوم بمنع استيراد الرقيق إلى الأرض البريطانية أو مستعمراتها . ولكنه رفض بأغلبية خمسة وسبعين صوتاً . وانتهى الحال إلى إنشاء مستعمرة سيرا ليوني من أجل ايواء العبيد الآبقين وفي سنة ١٧٩٢ أثيرت المسألة مرة أخرى حين أثارها عضو البرلمان Wilber Force وأقترح

منح تعويض لمن يحرر عبداً يملكه واقتراح أصدر قانون بذلك وافق عليه مجلس العموم ولكن مجلس اللوردات أقترح تأجيل تنفيذه عاماً كي يعطى أصحاب العبيد مزيدا من الفرص .

وفي العام التالي وافق مجلس العموم على مرسوم بإبطال مزاولة التجار البريطانيين تجارة الرقيق ولكنه خذل في القراءة الثالثة .

وحتى سنة ١٨٠٤ لم تقم انجلترا بإجراء إيجابي لأجل مقاومة هذه التجاره بينما كانت الدانمرك قد سبقتها واصدرت مرسوماً ملكياً في ١٦ مايو سنة ١٧٩٢ بأبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت ١٨٠٢ نهاية هذه التجارة أي أنها منحت فرصة عشر سنوات للدانمركيين الذين يباشرون هذه التجاره بتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى .

وأخيراً نجحت الحركة في انجلترا حين أثارها من جديد اللورد جرانفل في سنة ١٨٠٦ ونجح في حمل المجلس على أصدار مرسوم بأنهاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية ولكن لم يوافق على هذا القرار في مجلس اللوردات إلا في سنة ١٨٠٧ . بل نص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني . وعلى أثر ذلك أنشيء المعهد الأفريقي كي يشرف على حركة المقاومة . ولم يكن معنى صدور هذا الرسوم أنهاء هذه التجارة الممقوتة بل أنتهى ما كان

شرعياً منها فقط، وظلت حية وظل هناك بريطانيون يمارسونها ولكن بطريق التهريب مادام القانون لم يفرض عقوبة على من يمارسها . ولم يتم هذا الأمر إلا فى سنة ١٨١١ حين صدر المرسوم بالنص على عقوبات معينة لكل من يعمل فى هذه التجارة سواء بالنقل أو أى وسيلة أخرى من وسائل الإشتراك وكان هذا المرسوم هو الذى وضع حداً لهذه التجارة في الأملاك البريطانية .

أما فى فرنسا فكان أصدار إعلان حقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ يعنى مساواة جميع البشر ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث أن أصدرت فى سنة ١٧٩٣ قراراً بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستعمرات الفرنسيه فيما وراء البحار . وكان عضو الجمعية Vincent Ogé الزنجى أول من رفع الصوت ضد المظالم التى ترتكب فى حق إخوانه الزنوج وكان من مواطنى مستعمرة سان دومنجو بل لم يلبث أن وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً بأنه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية العبيدوقام بأول حركة إيجابية فى المستعمرات الفرنسيه ولكنه هزم وأعدم . فراح ضحية المساواة التى نادت بها الثورة الفرنسية ولكن بطريقة نظرية فقط منذ سنة ١٧٨٩ .

وإذا ما وصلت أخبار أعدام هذا الرجل إلى باريس أثارت

شعورا بالسخط فلم تملك الجمعية التشريعيه ألا تصدر قرارا يمنح الزنوج الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسيه حق التمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون سواء بسواء . بل أعطاهم حق الجلوس فى المجالس التشريعية سواء فى فرنسا أو المستعمرات .

وفى أغسطس سنة ١٧٩١ قام الزنوج بثورة عامة فى الجزء الشمالى من مستعمره سان دومنجو نخافت الحكومة من انتشار اراءها فاصدرت قراراً يؤكد القرار الأول . ولكن الثوار هجموا على المواطنين البيض وقتلوهم فطلب الزراع الحماية من بريطانيا فنصرتهم بقوة أرسلتها إليهم ولكن تفشى المرض أرغم أفرادها على الأنسحاب . وفى أيام نابليون أعطيت الجزيره دستورا مستقلا عن الدستور الفرنسى . كما نصت القوانين الفرنسية على مساواة جميع الفرنسيين أمام القانون كما أصدر نابليون خلال حكم المائه يوم قراراً بتحريم تجاره الرقيق . فكان هذا نهاية هذه التجارة فى الأملاك الفرنسية . وتأكد هذا الألغاء فى مؤتمر باريس الثانى فى سنة ١٨١٥

وحرمت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق منذ سنة ١٧٩٤ ولكن لم يوافق على هذا القانون ألا فى سنة ١٨٠٧ وأجل تنفيذه إلى سنة ١٨٠٨ .

ولكن هذه المجهودات (الفردية) لم تكن تعنى ألا محاربة تجارة الرقيق فى داخل حدود الدولة التى تصدر القانون فكان لابد من القيام بعمل دولى إجماعى تتعهد فيه مجموعة من الدول بمحاربة هده التجارة وتحريمها . وكان مؤتمر فينا فرصة طيبة لهذا العمل لاسيما وأن السفن التابعة لدول شمال أفريقيا كانت دائماً الإغارة على سفن الدول الأوروبية لنهبها واسترقاق ركابها فاتخذ المؤتمر قراراً بضرورة سحق هذه التجارة ، ومن أجل تنفيد هذا الاتفاق عقدت كل من انجلترا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق الى ممتلكاتهما وكان ذلك فى سنة ١٨١٤ على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً فى أول يونيو سنة ١٧١٩ وكان سبب هذا التأجيل الرغبة فى إدخال عدد من الرقيق الى جزيرة هايتى . ولم تلبث الدول أن حذت حذو الدول الأخرى فحرمت البرتغال تجارة الرقيق فى أملاكها شمال خط الاستواء فى أول يناير سنة ١٨١٥ وحددت سنة ١٨٢٣ ميعاداً لالغائها نهائياً . ولكن هذا الميعاد مد الى سنة ١٨٣٠ وقد دفعت انجلترا للبرتغال تعويضاً وصل الي ثلاثمائة ألف جنية واتفقت أسبانياً مع انجلترا علي تحريم هذه التجارة منذ سنة ١٨٢٠ ولكن بعد أن حصلت من انجلترا علي تعويض بلغ أربعمائة ألف جنيها فى الوقت الذى حرمت فيه هولندا هده التجارة على رعاياها فى سنة ١٨١٤ والسويد فى سنة ١٨١٣[١٤] . ولكن رغم ذلك ظلت تجارة الرقيق تجرى فى بعض

أجزاء افريقيا تحت سمع حكومات هذه الأجزاء وبصرها كما هو الحال فى شرق أفريقيا وموزمبيق والسودان . وحوض الكونغو وشمال افريقيا العثماني ومراكش وكذلك نيجيريا، فلا بد من بذل الجهود فى كل هذه الأجزاء الإفريقية من أجل القضاء على هذة التجارة قضاء نهائياً .

أما فى شرق أفريقية فإن الجهد العظيم الذى بذل لإيقاف تجارة الرقيق فى المحيط الأطلسى لم يكن لتقاس شيئاً إلى جانب هذا الذى بذل لوقفها فى المحيط الهندى حيث كان التجار العرب يزاولونها على نطاق واسع . فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع أهمها عدم اعتراف التجار العرب بالمعاهدات التى عقدت بين الدول لأجل هذا المنع . هذا إلى أنهم لم يكونوا يفهمون سببا لهذا المنع طالما القوانين السماوية تبيحها، هذا إلى أن هذه التجارة كانت أكثر أنواع التجارة إدراراً للربح فهى التى نشرت الرخاء فى الموانى البحرية التى تزاولها . وخلقت لها أهمية عظيمة ثابتة . هذا إلى أنه كان لابد من تعويض قناصة العبيد والمهربين والتجار الذين كانوا يمولون هذه التجارة ، وفى النهاية كان لا بد من تعويض السلطان لاعن ماله الذى يعمل فى هذه التجارة فحسب بل عن المكوس التى يجبيها من هذه التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته .

فقواد القوافل كانوا يحصلون على بعض العبيد بلا مقابل . سواء

بالاغتصاب أو الغزو بأنفسهم ، كما كان دخل السلطان ، — كما كان فى حالة السلطان سعيد بوسعيد — يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيها سنوياً ، وفقاً لتقديره الشخصي بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك . كما كانت الوزارة تذكر أن هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته .

ولا نستطيع أن نتكلم عن الجهـــود التى بذلت لوقف هذه التجارة دون أن نشير إلي الرحالة المستكشف لفنجستون الذى نشر كتابه عن فظائع تلك التجارة فى شرق افريقية فى الوقت الذى كانت تجارته عبر الأطلنطى هي التى تستحوذ على اهتمام الرأى العام وبدا له أنها قد وصلت إلى نهايتها ، وإذا به يفاجيء أن هذه الجهود الهائلة التى بذلت فى هذا الميدان ونجحت هذا النجاح البعيد فى هذا الوقت القصير لم تكن إلا شيئاً يسيراً لما تحتاجه معركة المحيط الهندى حيث تنمو تجارة الرقيق وتتسع بدرجـــة خطيرة . وقد نجح لفنجستون فى إشعال الحماس الشعبي فى سنة ١٨٥٧ ضد هذه التجارة ، وساعد على هذا الاشتعال تقدير الرأى العام لجهود لفنجستون الشخصية .

ولم تجد تجارة الرقيق فى المحيط الهندى من يدافع عنها . فليس هناك أصحاب مزارع بريطانيون يثيرون الضجة لغرض استمرار هذه التجاره . كما أصبح المجتمع مهيئاً أكثر من أى وقت مضى

لسحق هذه التجارة . فكانت الأسئلة أو الخطب التى تلقى من حين لآخر فى مجلس العموم البريطانى لأجل تقوية الوسائل المتخذة للضغط على هذه التجارة تتوالى. فقد استمرت هذه الخطب تفضح شرور هذه التجارة مستندة إلى تقارير لفنجستون عن آلاف القرى المهجورة وعشرات الآلاف من الأفريقيين من ضحاياها . كما لم يكن هناك انقسام فى الوزارة البريطانية مثل الذى حدث فى طريق تجارة الرقيق فى المحيط الأطلسى فلم تكن هناك حاجة إلى مزيد من التحريض سواء من الرأى العام أو البرلمان لاسيما وأن رئيس الوزراء البريطانى بالمرستون كان ذا اتجاهات قديمة تهيئة لقيادة هذه الحملة . فقد كان وزيراً للخارجية في سنة ١٨٣٠ و ١٨٤١ وكان المسئول الأول عن توجيه سياسة الضغط فى حملة الأطلسى، ولذا نجده قد بذل أقصى ما يستطيعه رجل فى سبيل تشجيع معاونة الذين كانوا يعملون عن طريق مباشر فى الميدان .

وكانت الوسائل الأولى التى لجأت إليها الحكومة البريطانية فى هذا السبيل هى عقد المعاهدات مع حكام البلاد الإفريقية التى يقوم منها الرقيق وكذلك حكام البلاد التى تستقبله ، ولما كانت عقلية هؤلاء الحكام لا تقبل هذا التحريم مطلقا، كما أن أرباحهم كانت عرضة لأن تنقطع فجأة فقد لجأت بريطانيا إلى اتباع سياسة التدرج

فى هذا التحريم . بتحديد مناطق هذه التجارة أولا ثم الى الالغاء ثانيا .

وقد ظهرت هذه السياسة واضحة فيما عقد من معاهدات سلطان سعيد سلطان زنجبار فكانت المعاهدة الأولى فى سنة ١٨٤٥ التى تعهد فيها هذا السلطـان بفرض أقصى العقوبة على مصدرى الرقيق من أملاكه وبين الموانى المختلفة ، ومعنى هذا إباحة هذه التجارة فى داخلها ، وكانت هذه المعاهدة تعرض السلطان لسخط رعاياه إذ كانوا هم المستفيدون من هذا التصدير . وكان من نتيجة هذه المعاهدة نقص هذه التجـارة إلى ٢٠ ٪ من معدلها السابق ، وكانت وسـيلة تنفيذ هذه المعاهدة هى حراسـة الأسطول البريطانى لموانىء شرق أفريقيـة ، والقبض على كل سفينة تحاول الإقلاع منها وهى تحمل عبيداً ، وقد اضطرت الحكومة البريطانية لأن ترصد عدداً كبيراً من سفنها لمراقبة هذه الموانى ثم لتعقب السفن التى تظن أنها تحمل رقيقاً ، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراداً صغيراً ذات شراع وبها آلات بخارية تنتشر كلها على طول الشـاطىء الأفريقى ، وفيما بين المياه العميقـة التى تقف بها هذه الطرادات والشاطىء كانت تقف قوارب خفيفة تساعدها على قطع الطريق أمام سفن نقل العبيد ، وكان كل قارب منها يحمل فيما بين عشرين وثلاثين رجلا . وكان المقبوض عليهم يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية ، وكانت في العادة فى عدن

أو مدينة الرأس . وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافـآت مجزية لملاحى وضباط السفينة التى تقوم بضبط التهريب . فقد كان هؤلاء الملاحون والضباط معرضين لأن يعيشوا مدة طويلة على ظهر سفنهم دون أن يروا اليابس مطلقا لمحاولة النزول إلى اليابس فى أى منطقة من مناطق شرق أفريقيـة يعرضهم لا لمختلف الإهانات فحسب بل للموت . كما حدث لملاحى إحدى السفن التى تجرأت على الرسو فى رأس جوردفوى فى سـنة ١٨٦٠ . فكانت الحكومة مضطرة إلى تغيير هؤلاء الملاحين من وقت لآخر ومعنى ذلك استبدال عامل جديد بآخر ذى تجربة .

وكانت الخطوة الثانية بعد ذلك هى تحديد الموانى التى يسمح لها بتجارة الرقيق وقصرها على أقل عدد ممكن . ولأجل هذه الخطوة تألفت لجنة فى سنة ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطىء الأفريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقات السابقة والبحث عن إمكان الاستفادة منها فى تقدير مدى إمكان وضع حـد نهائى لها . فاتفق الرأى على وجوب زيادة سفن الرقابة فى المحيط ، على أن هذا الأجراء لم يكن إلا خطوة للاجراء الكبير الذى ينحصر فى استبدال المعاهـدات القائمة بمعاهدات أخرى تنص على التحريم صراحة وبصورة قاطعة .

أما عن أفضل الوسائل التى يمكن اتخاذها للعناية بالعبيد المنقذين فهو إقامة مؤسسة على الشاطىء الأفريقى ، وكانت أولا فى جزيرة

سيشيل – حيث يعتنى بهم ويدربون على حرفة من الحرف لمدة بين ثلاث وخمس سنين، ثم إطلاقهم ليعيشوا فى المنطقة التى يرغبونها . ولما كانت هذه المؤسسة تعتبر أرضاً بريطانية كان لا بد من رفع العلم البريطانى عليها الأمر الذى لا بد أن يستلزم موافقة السلطان، وفى حالة رفضه كان لا بد من احتلال مكان ما فى أراضيه لإقامة هذه المؤسسة . الأمر الذى يؤدى الى قيام حالة من النزاع أو سوء التفاهم بين الحكومة البريطانية وحاكم عربي علي علاقات حسنة بها ، ولذا كان السعى أولا لإقناع سلطان زنجبار بالتنازل أو بيع أو تأجير ميناء ما من موانيه لبريطانيا كجزء من المعاهدة وهذه الفكرة وأن كانت مرفوضة من السلطان قبل عرضها ألا أن كثيرين من البريطانيين كانوا يعارضونها أيضاً . لا سيما وأن هيئة إدارة الهند كانت تشكل أكبر هولاء المعارضين . وكانت هذه الهيئة هى صاحبة الإختصاص الفعلى على شرق أفريقيا إذ كتبت تقول أن ليس لها أدنى حق فى الاستيلاء على منطقة ما من أملاك السلطان

من أجل هذا أرسلت بعثة بريطانية فى سنة ١٨٧٣ الى السلطان تطلب منه وقف نقل العبيد بين الموانى المختلفة ثم النظر إلى عملية شحن الرقيق الذى يؤتي به من الداخل على أنها قرصنة . وأخيراً قفل أسواق الرقيق . وفهم السلطان من هذه المطالبة أن الغرض منها هو وقف هذه التجارة كلية فلم يملك السلطان

إلا عرض الأمر على المشايخ فى أكثر من اجتماع عقد لهذا الغرض، فكان أن رفض المشايخ القيام بشىء من هذه الأعمال . وإذا ما رفع السلطان إجابة المشايخ على هذه الطلبات البريطانية عبر عن رغبته فى الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية وطلب إعفاءه من هذا المأزق الحرج الناتج من اختياره أحد اثنين أحلاهما مر . وهي إغضاب الحكومة البريطانية وإنهاء مصير بلاده فقد سرد الحجج التى تمسك بها ومعه المشايخ وهي أن ثورة لا بد أن تحدث فى زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماما من جراء انعدام الأيدى العاملة فيها ، لا سيما وأن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية فلم يسع البعثة إلا الإلحاح والتهديد باستعمال القوة . الأمر الذى جعل السلطان يلجأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيعقد معهم اجتماعات متوالية تنتهى فى العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السلطان إلى التماس التخفيف من الحكومة البريطانية ، بطلب استمرار هذه التجارة لمدة معينة من أجل تأجيل الدمار الذى سيصيب مرافقهم الاقتصادية المختلفة .

إزاء هذا التعنت من السلطان لم تجد الحكومة البريطانية بدأ اللجوء إلى الدول الأوروبية لأخذ رأيها فى هذا الأمر فوجدت من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فرنسا وألمانيا كل تعضيد لمشروعاتها رغم ما كان يساور الحكومة الفرنسية من خوف من أطماع

انجلترا رغم وجود شبه اتفاق بينهما منذ سنة ١٨٦٢ على احترام استقلال ممتلكات السلطان .

إزاء هذا التعضيد الذى لقيته بريطانيا لم تجد من وسيلة إلا الضغط على السلطان من أجل توقيع هذه المعاهده الأخيرة . هذا فى الوقت الذى كان الأسطول البريطاني يشدد الحصار على موانى شرق أفريقية ليمنع نقل العبيد أو شحنه وأنتجت هذه الوسائل الجديدة أثرها حتى أصبح نقل العبيد فى ظل المعاهدة القديمة قد توقف . وقد أبلغت الحكومة عظمة السلطان أنه فى حالة رفضه التوقيع فإنها تجد نفسها ملزمة إلى اتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى حصار زنجبار طبقا للقانون الدولى . فلم يجد السلطان وسيلة إلا أن يحاول محاولة أخيرة وهي اقناع الحكومة البريطانية فى انجلترا بالتخلي عن هذه السياسة أو على الأقل تأجيلها فابدي للمستر كيرك القنصل البريطانى فى زنجبار رغبته فى السفر إلي لندن كما سأله عن المسئول عن تنفيذ الحصار كى يقابله ولكن الحزم الذى قوبل به من المستر كيرك وتفهيمه أن مثل هذه المحاولات لن تجديه نفعاً لم يجد السلطان وسيلة إلا توقيع المعاهدة فى الخامس من يونيو سنة ١٨٧٣ وتتلخص فى :

١ – منع تصدير العبيد من ممتلكات سلطان زنجبار .

٢ – يقوم السلطان بعمل الترتيبات اللازمة فى جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل .

٣ – القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين .

٤ – إغلاق كل الأسواق العامة التى تقوم فى مملكته للتعامل فى الرقيق .

٥ – حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إعادة إخضاعهم للرق .

٦ – تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمين فى شرق أفريقيا من اقتناء الرقيق أو شراء رقيق جدد .

وعلى أثر ذلك بادر السلطان بإعلان شعبة بمنع نقل العبيد بحرا فى كل الموانى التابعة له وإغلاق أسواقه وتنفيذ العقوبة على كل من يحاول مخالفة ذلك .

ومنذ هذا التاريخ لم تعد تجارة الرقيق تتم إلا عن طريق التهريب الأمر الذى يؤدى ولاشك إلى كثرة وفيات الرقيق التى بلغت فى هذا العهد أكثر من ٧٠٪ وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ارتفاع أثمان الرقيق إلى أكثر من أربعة أضعاف ثمنه الأول ويزيد هذ الثمن كلما بعد السوق عن المشترى . ولم يطل الزمن حتى وجدت الحكومة

البريطانيه أن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا النوع من التجارة هي التدخل المباشر لدى السلطان بصورة أو بأخرى . وأتت هذه الخطوة سريعاً حين تدخل القنصل البريطاني لدى السلطان فكانت نتيجه هذا التدخل أصدار قرار نهائي فى الخامس عشر من يناير سنة ١٨٧٦ بإلغاء الرق ومنع تجارته فى جميع الموانى الخاضعه للسلطان . وأخيراً طرق القنصل الجديد الحديدهو محمى فطلب من السلطان أيضاً منع القوافل التجارية القادمة من الداخل . وكذلك منع رعاياه من أمداد كل قافلة تصل من بلاد غير خاضعة لسلطته . فكانت نتيجة هذه الإجراءات الحاسمة توقف تجارة الرقيق توقفاً يكاد يكون تاما ولا شك أن هذه التوقف قد أضر بالتجار الذين كانوا يقومون بها وهم جميعاً أصحاب قوة . فلا غرابة إذا حاولوا محاولة اليائس فقاموا فى أوقات متباعدة بتحريض بعض رعايا السلطان على الثورة من أجل أعادة هذه التجارة كتلك التي حدثت فى كلوا فى سنة ١٨٧٧ فكان أن اتخذت إجراءات حاسمة لوقفها . فقد جند السلطان جيشة للوقوف فى وجه هذه المحاولات وأيدته السلطات البريطانيه بتعيين نائب قنصل فى كل من كلوة وممباسا ولامو والموانى الأخرى وكذلك نائب قنصل فى أوجيجى وبهذا أنزوى التهريب إلا فى أضيق الحدود إذ ظلت سفن العبيد يقبض عليها بين الحين والحين وآخر حالة قبض فيها على سفينة تنقل العبيد كانت فى سنة ١٨٩٩ .

أما فى الكونغو فقد اقترنت الجهود المبذولة لكشف هذا

الجزء بجهد آخر بذلته الجمعية الدولية الأفريقية من أجل سحق هذه التجارة حتى إذا عقد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عمل الكشف نصت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة العمل على سحق تجارة الرقيق كما نصت قرارات مؤتمر برلين الذى عقد من أجل تنظيم تقسيم قارة أفريقيا على ضرورة تعاون الدول الأوروبية على القضاء علي هذه التجارة وعملت حكومة الكونغو الحرة منذ أنشائها على سحقها[١٥] .

ولكن القضاء علي تجارة الرقيق فى كل من شرق أفريقيه والكونغو جعل تجاره من العرب يتجمعون فى الداخل حيث اسس محمد بن حميد المرجبي المعروف بأسم تيبو تيب مملكة Nkonde فى الإقليم الشرقى من اقاليم جمهورية الكونغو الحالية وباشر هناك تجارته فى حرية ، ولم تلبث الاحتكاكات التى قامت بين أبنه سيفو وحكومة الكونغو الحرة أن انتهت إلى الحرب ثم إلى القضاء على هذه الدولة العربية والقضاء على تجارة الرقيق نتيجة لذلك[١٦] .

وعمل فردريك لوجارد على القضاء على تجاره الرقيق فى أوغندا ولكن ذلك لم يكن من السهولة ، بمكان نظرا لوجود أقرب مصدر للرقيق إلى الشمال من هذه الدولة وأعنى بها منطقة أعالى النيل لا سيما والحكم الوطني فى السودان باح هذه التجارة وجعل لها سوقا فى أم درمان وفرض الضرائب والرسوم على تجارها ،

إلا أن امتداد الحكم الثنائي إلى السودان عقب حملة الاسترداد التى ارسلتها مصر فى سنة ١٨٩٨ والتى قضت علي الحكم الوطنى فيه ، قضت أيضاً على تجارة الرقيق وبذلك انعدم المورد الذى كان يرد منه الرقيق إلى أوغندا ومن ثم أصبح القضاء على تجارته أمراً سهلا . لا سيما وقد تعهد ملك أوغندا بمعاونة البريطانيين فى هذا السبيل .

ونجحت أيضا حملات السير هارى جونستون على مراكز تجارة الرقيق فى نياسالاند فى القضاء على هذه التجارة بعد أن كلفت كثيرا من الجهد والمال والأرواح .

وكذلك فعل الألمان فى مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية حيث قام تجار الرقيق بأكثر من ثورة قضى الحكم الألمانى الجديد سنينا عديدة فى سحقها لا سيما وقد تحصن هؤلاء التجار فى المراكز الداخلية ونجحوا فى ضم الأهالى إليهم ، بل نجحوا فى طرد القوات الألمانية الى الساحل فى أكثر من مرة حتى اضطرت هذه الجيوش الى الاستعانة بالأسطول الألمانى[١٧] .

وعمل البريطانيون أيضاً على سحق هذه التجارة فى نيجيريا

حين امتد حكمهم اليها فى سنة ١٩٠٠ وكانت وسائلهم فى ذلك المعاهدات التى يعقدونها مع الزعماء الوطنيين فى الداخل . بل أدى الأمر فى كثير من الأحيان الى استعمال الحملات الحربية التى قادها لوجارد وغيره من حكام هذه المستعمرة والتى استمرت حتى سنة ١٨٩٧[١٨] .

مصادر الباب الثانى

١ — Universal History , vol . VI , P. . 3529 — 3551

٢ — History of Ghana , p . 66

٣ — Ibid P . 71.

٤ — Ibid P . 75.

٥ — Encyclopedia Britannica . Art . Slavery

٦ — Slave Trade , p . 199 — 220 .

٧ — History of Gold Coastp 88

٨ — History of Ghana .p. 93 — 95

٩ — Ibid .p. 97.98

١٠ — صحوة أفريقيا ص ٥٦ | ٦٤

١١ — الاعلام ص١٢ و ١٣

١٢ — The British Anti Slave Movement, P.195

١٣ — Ibid p . 112

١٤ — Encyclopedia Britannica , Art . Slavery

١٥ — The British Anti Slave Movement , p . 223 .

١٦ — Ibid p. 227

١٧ — الإستعمار الأوربى لافريقيا ص ٢٧ — ٢٨٢

١٨ — The British PAnti Slave Movement , p . 237 .

الباب الثالث

تفوق البريطانيين

كان الأوروبيون يقيمون مراكزهم على الشاطيء ولا يتصلون بالأهالى الا عن طريق الوسطاء . ومن الطبيعى أن تكون ممالك المنطقة الساحلية أكثر قربا الى هؤلاء الأوروبيين من ممالك الداخل . وكان طبيعاً أيضا أن يدب الخلاف بين هذه الممالك الساحلية بسبب اتصال بعضها بهؤلاء الأجانب من حيث قلة هذا الاتصال أو كثرته . أو بسبب مدى استفادة هؤلاء الزعماء من هذا الاتصال ونحن لا نبتعد عن الوقائع قليلا اذا قلنا أن مملكة الأشانتى - بسبب اشتغال بعض أهلها بالزراعة ، وكذلك بسبب كبر مساحتها - كانت أقوى ممالك غانة لا سيما فى القرن الثامن عشر ولكنها فى نفس الوقت كانت لا تتصل بهؤلاء الأوروبيين الاعن طريق الوسطاء الذين هم سكان الممالك الساحلية الصغيرة غير المتحدة فكان طبيعيا أن تتطلع إلى الإتصال بهؤلاء الأوروبيون بطريق مباشر ذى منفعة لها وعلى هذا لأساس نستطيع أن نعلم سر الحروب التى بدأت الأشانتى تشنها على ممالك الباندو والجيامان والدنكيير ا- Banda ; Gyaman ; Denkyera والتى كان من نتائجها ضم بعض هذه الممالك إلى مملكة الأشانتى

ومعاقبة من لم يقبل هذا الضم من حلفائهم . وكان طبيعيا أن يتحد المختلفون من هذه الدول الصغرى لأجل مقاومة الخطر الأشانتى .

ولكن الذى حدث لم يكن كذلك بل أسرعت الفرقة إلى البيوت المالكة تنتهز الفرصة المواتية لأجل تحقيق الأغراض الخاصة . فتفرقت البيوت المالكة فى هذه الدويلات الساحلية الصغيرة إلى أحزاب تتنازع [١] بل يحاول بعضها التقرب إلى الأشانتى المنتصرة ويحاول آخرون الاحتفاظ باستقلالهم بل تحاول أحزاب ثالثة التقرب إلى الأوروبيين وطلب المساعدة منهم كما حدث فى النصف الأول من القرن الثامن عشر . ومن هذا نستطيع أن نعلم أن السبب الرئيسى لهذه الحروب لم يكن حب التوسع من الأشانتى فحسب بل كان اقتصادياً بحتاً هو الحصول على الثروة من جراء الاتصال بالأوروبين [٢] . وكان الرقيق هو مادة تجارتها تبادله بالسلاح الأوروبى . وكانت أسواقه الرئيسيه فى سالاجا ثم يساق إلى الساحل كما تساق الماشية ولكن أسواق الشاطىء مثل سوق مونسو لم تكن تنتظر هذا الرقيق الذى يأتى إليها بل كثيراً ما كان تجار هذا السوق من الأوروبيين يأخذون حاجتهم من الحروب فيتصلون بالغالبين يشترون منهم أسرى حروبهم من الأعداء بأسعار أرخص . وعبثاً حاولت دويلات الساحل الفانتية التجمع فى أحلاف - كما تعمل الأشانتى - لمقاومة غالبيهم كما حدث أيام الزعيم آبورا Abora .

وكما كانت هذه القبائل والممالك الأفريقية منقسمة فيما بينها هذا الأنقسام الذى بدت آثاره فى هذه الحروب المدمرة كان الأوروبيون كذلك إذ هناك البريطانيون والهولنديون والدانمرك والذى قلنا أن علاقاتهم فى أفريقيا كانت مرآة تنعكس عليها حروبها فى القارة . وكانت شركة Royal African Compamy أكبر الشركات المتاجرة ولكن أعمالها أبعد ما تكون عن النجاح ، فقد أرادت أن تحتكر تجارة هذه الأنحاء ولكن لم يكن هذا الاحتكار يعنى أكثر من طرد غيرها من الشركات البريطانية . ولكن البرلمان البريطانى أبى عليها هذا النوع من التجارة مادام كل من يريد الاشتراك فى هذه التجارة يدفع رسمها للحكومة وكان لا يتجاوز ١٠ ٪ يستعمل فى حفظ الأمن . كما كانت الشركة تشكو أيضاً أن الضريبة قد تسببت فى رفع أثمان البضاعة البريطانية مما أضر بالتجار البريطانيين ومن بينهم هذه الشركة .

ومن أجل هذا قام الخلاف لا بين الشركة والحكومة فحسب بل بين الشركة وغيرها من الشركات البريطانية، الأمر الذى انتهى بانسحاب الشركة وتأسيس شركة أخرى باسم African Company of Merehants أبيح الانضمام إليها لمن أراد نظير رسم معين . ومعنى هذا ادماج جميع الشركات البريطانية فى هذه الشركة الجديدة التى تشجعها الحكومة بمنحة سنوية قدرها ١٣٫٠٠٠ جنيها تستخدمها الشركة فى المحافظة على الحصون .

وكان معنى هذه المنحة اشراف البرلمان على أعمال الشركة وطلب التدخل فى معرفة حساباتها . الأمر الذى أبته الشركة فعرضت

الحكومة أن تأخذ على عاتقها عبء الإدارة وتتخصص الشركة في التجارة [٣] . لاسيما وقد أخذت الحكومة البريطانية حق إدارة الحصون الفرنسيه فى غمبيا حين استولت عليها وفقاً لصلح باريس فى سنة ١٧٦٣ . وفى خلال الفتره التى تلت ذلك حتى سنة ١٧٨٣ استولت بريطانيا أيضاً على ما كانت تملكه الشركات الهولندية فى كونرادسبرج Conradsburg, mori ; Apam وموري وآبام وكورمانتين وبيرا كو Karmantine, BaraKu حتى إذا عقد صلح فرساى فى تلك السنة نص على Status quo .

ولكن هذه الحروب الطويلة وإن انتهت بتفوق البريطانيين إلا أنها أضعفتهم من الناحية المالية والحربيه . لاسيما وقد قامت الحروب فى القارة ـ حروب الثورة الفرنسية ـ واهتمت بها انجلترا أكثر من اهتمامها بأى حرب أخرى . فتعرض نفوذها فى أفريقيا إلى الهبوط . فقد هاجم الأفريقيون حصن Tanlam kweri واختطفوا قائده . كما هوجمت حصون مورى وسيكوندى . وكذلك قتل قائد حصن Wimeba ، وذلك بسبب ضعف حاجياتها ، ولم يجتمع الأفريقيون الى طرد هؤلاء الدخلاء إلا بسبب قصور فهمهم عن إدراك كنه هذه الحصون الأوروبية كما لم تكن هناك دوافع قومية تدفعهم إلى هذه الحرب أو هذه المهاجمة . كما نظروا إلى مصلحتهم المادية أكثر من أية مصلحة أخرى . إذ كان كل همهم الحصول على ما بها من أدوات الحرب والذخيرة .

وقامت الحرب بين الأشانتى والفانتى وخاف البريطانيون من نتائجها فانتصار الفانتى من لم يكن معناه فى نظرهم الا ازدياد قوة هؤلاء وربما فكروا فى الهجوم على الحصون . أو قطع الطريق إلى الداخل حيث أعداؤهم الأشانتى . كما أن انتصار الأشانتى معناه توقف الأسواق الداخلة عن تصدير ما يطلبونه من الذهب والرقيق. وازدادت الحرب شدة أيام ملك الأشانتى Osei Tutu Kuàmina Bonsu الثاني فى سنة ١٨٠٠ حين نصر الفانتى أعداءهم الآسين Assin واعتزوا بهذه النصرة التى تتفق مع تقاليدهم لاسيما وأن هؤلاء الأعداء الذين آووهم ونصروهم هم جيرانهم الأقربون [٤] .

وكان ملك الأشانتى واسع الصدر حين طلب هؤلاء الهاربين لا لمعاقبتهم ، بل للمفاوضة معهم وإذا ما رفض الفانتى ذلك طلب ملك الأشانتى أن يسمح له بمطاردتهم فى أراضى الفانتى . وإذا ما رفض الطلب الأخير لم يسع الأشانتى سوى إعلان الحرب التى انتهت بهزيمة الفانتى فى سنة ١٨٠٦ فى مكان يبعد عن حصن Gape Coast بأربعة أميال . الذى لجأ إليه الأمراء الفارون .

وكاو يبدو منذ اللحظة الأولى أن هذه الحرب لا تعنى البريطانيين فى قليل أو كثير . ولكن حاكم الحصن الكولونل تورانى Torrani كان يرى ضرورة صداقة الأشانتى لخير التجارة البريطانية . رغم ما كان ظاهراً عن بعد الأشانتى عنهم . وقرب الفانتى منهم لاسيما وأن

الحكومة قد عينته فى منصبه هذا منذ سنة ١٨٠٤ مزودا بجميع السلطات كي يضع النفوذ البريطاني على أساس من الحزم والاحترام رغم أنه لم يكن من رجال الحرب كما لم يكن ذا معرفة أكيدة بالأشانتى ومبلغ استقرار مملكتهم أو مدى ما يملكهم ملكهم من سلطة أو قوة فعالة . سوى ما كان يسمعه عن قوتهم . دون أن يتأكد من الوسائل التى بلغته بها هذه المعلومات . فلم تكد جيوش الأشانتى تصل إلى مشارف حصن أنومابو الذى كان مليئاً باللاجئين وبدأوا فى اطلاق النار عليه حتى بدا أنهم لا بد مستولون عليه وسوف يلى ذلك مذبحة بين الفانتى وحين علم توراني بالأمر وهو فى حصن كيب كوست أرسل لرسل إلى الأشانتى يعرض الوساطة ، وكان الأشانتى رغم قوتهم قد هاجموا الحصن مرتين وفشلوا فى الاستيلاء عليه فمالوا إلى الصلح بل أبدى ملكهم رغبتـه فى أن لا يقاتل البريطانيين وان كان يأخذ عليهم أيواءهم لأعدائه من الفانتى . فسرعان ما أرسل وفد من الأشانتى إلى الحصن لأجل مباحثة الأمر ولم يصل الوفد إلى قرار حاسم ورأى أن يستشير الملك فلم يجد الحاكم حرجاً فى أن يذهب بنفسه إليه مصطحبا معه زعماء اللاجئين وقد انتوى أن يسلمهم إلى الأشانتى رغم ما رآه الزعماء في هذا العمل من خيانه ظاهرة لهم وهناك عرض عليهم أن يأخذوا من شاءوا من حلفاء الفانتى الآسين Assin فكان ذلك إيذاناً بصداقة الأشانتى للبريطانيين (لأنهم رأوا فيهم تجاراً فقط لا يعنيهم

شىء إلا التجارة) . ولم يكن توراني فى ذلك إلا مقـدراً حقيقية الظروف التى كان فيها البريطانيون فقد كان حصن أنومابو أضعف من أن يقاوم ضغط الأشانتى . وإذا كان الأشانتي قد رجعو عنـه مرتين فليس معني ذلك استمرار المقاومة أو قدرة الحامية على استمرار المقاومة فـكأن تصرف توراني لم يكن إلا لتلافى هزيمة منتظرة . أوعلى الأقل لتلافى انهيار النفوذ البريطاني أمام قوة الأشانتي .

وفى المقابلة التى تمت بين الـكولونل وملك الأشانتى اعترف الأول بسلطة الاشانتى على الفانتى بحق الفتح وأن كان ذلك لم يتم كتابة . وكان معنى ذلك امتداد سلطة الأشانتى إلى كل الإقليم الساحلى حيث الحصون البريطانية وغـير البريطانية قائمة . وان احتفظ الحاكم البريطانى بالحقوق القضائية بالمدن التى تقوم بهـا الحصون .

وكان هذا الاتفاق بين الاشانتى والبريطانيين مقدمة طبيعيـة للزحف الذى انتواه جيش الاشانتى تحت قيادة الملك نحو الشرق من أجل مد سلطته وتأمينها . فسار الجيش يسحق القرى وينهبها وظل جيش الاشانتى في هذه المنطقة يتابع سياسة النهب سنة كاملة ولم يعد إلى قواعده فى الداخل إلا حينما تفشى الجدرى والدوسنتاريا بين أفراده .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الغزوة الموفقة ان أرتفع اسم

الاشانتي إلى القمة بينما نزلت أسهم الفانتي ولذا بادرت المدن التى كانت تعترف بسيادتهم كاكراوالمينا إلى طرح هذا الاعتراف عنهم وبذله الى الاشانتى ولم يكن نصيب الحصون البريطانية من هذا الولاء دون المدن الساحلية .

وماكاد جيش الاشانتى يعود الى قواعده حتى قام الفانتى يعيدون سلطتهم على البلاد التى خرجت عن ولائها لهم . واتجهت هذه المدن الى الاشانتى لنجدتهم . وخرجت جيوش الاشانتى من جديد تحاول نجدة من التجأ اليهم ولكن الحلفاء الذين آزروها فى المرة الأولى مثل شعوب الأكيم Akmapim ; Akiw واكوابيم بدلت من صداقتها عداء فكانت النتيجة أن اضطرت جيوش الاشانتي الى الارتداد مدحورة . علاوة على الخسائر الهائلة التى نزلت بها فكان أن عادت جيوش الفانتى تهاجم الحصون البريطانية والهولندية ولكن حال دون نجاحها تفشى المرض بين جنودها . فكان أن عادت الاشانتى لتؤكد نصرها السابق فوصلت فى زحفها الى مدينة اكرا ووصلتها وظلت تنتظر هناك جيوش أعدائها من الأكيم لتقدم خضوعها . وطال انتظارها واستمر هذا الانتظار الى عام كامل . مما أثقل مقامهم على أهل المدينة بسبب ما أتاه الجند من نهب أقواتهم ولم يصل العام الى نهايته كانت اكرا وشعبها قد فضلوا عداء الأشانتى على صداقتهم المخربة . فخرجت جيوش

الأشانتى من المدينة تبحث عن أعدائها أينما كانوا ولكن الموت كان أسرع الى أعدائه منه فكانت ضربة الحظ هذه هى التى أتاحت له انتصارا ثالثا عاد جيش الاشانتى على أثره الى قواعده منتصراً فى سنة ١٨١٤ .

فكانت هذه الانتصارات الثلاثة التى نالها جيش الاشانتى بين عامى ١٨٠٦ و ١٨١٤ هى التى ارتفعت بهذه الدولة الى قمة المجد فى غانة ونزلت بالفانتى وحلفائهم من الاكيم والابواكم الى الحضيض لا سيما وقد اعترف البريطانيون والهولنديون بهذه السيادة وصل الى بلاد الفانتى حكام عينهم ملك الأشانتى ليحكموها .

ولكن وسط هذه الأحداث التى أدت الى ارتفاع شأن الاشانتى حدث أن ارتفعت الأصوات فى انجلترا باستنكار تجارة الرقيق ومن ثم قامت الصيحات سواء من الشعب أو البرلمان أو الوزارة انتهت بصدور مرسوم بالغاء تجارة الرقيق على نحو ماذكرنا فى الباب الثانى رغم معارضة الأميرال نلسن ورجال البحر بدعوى أن مثل هذه الخطوة سوف تؤدى الى تحطيم البحرية والاسطول .

وكانت تجارة الرقيق بالنسبة لغانة شيئاً هاماً إذ أنها كانت تكون الجزء الأكبر من تجارتها علاوة على اشتراك الأفريقيين ـ على اختلاف طبقاتهم ـ فيها فالزعماء أقدر الناس على إرسال العدد الكبير من رقيق الحرب ولكن أوساط الناس كانوا قادرين عليها حين

يستطيعون بيع خصومهم الذين يخسرون قضاياهم أمامهم ويعجزون عن دفع الغرامات التي يحكم بها عليهم . كما يستطيع كل واحد بيع المدين الذى يعجز عن الوفاء بدينه وكذلك ببيع كل من يستطيع خطفه واقتناصه . وكذلك الفقراء يستطيعون بيع أولادهم وأقاربهم المدين يعجزون عن إعالتهم . وبذلك كانت هذه التجارة أساساً اقتصادياً لهذه البلاد . مما يجعلنا نتصور الضربة الساحقة التى تنزل باقتصاديات كل من يعتمد على هذه التجارة من جراء وقفها ولذا بادرت الشركة بإبلاغ الحكومة أن أبطال تجارة الرقيق شيء يصعب تحقيقه فى هذه البلاد التى تعودت هذه التجارة . بل جعلت اقتصادها كله قائماً عليها . وإذا كان موظفو الشركة قد عوضوا عن اشتراكهم فى هذه التجارة بزيادة مرتباتهم فإن ذلك لا يعنى توقفهم عن شيء الفوه والفوا أن يجعلوه مصدر ثرائهم واقترحت الشركة أن يتحول نشاطها إلى الأرز والذرة وزيت النخيل والخشب والذهب والعاج وأن كان هذا كله لن يعوض إلا شيئاً يسيرا من النشاط الأول الذى اعتادت الشركة أن تبذله فى تجارة الرقيق . ولذا لابد أن تمر فترة طويلة حتى تتوقف تجارة الرقيق تماماً لا سيما وأن السفن الأمريكية والبريطانية ما زالت تعمل فى هذه التجارة فى ظل العلم الأسبانى . وأن الحصون البريطانية الموجودة أضعف من أن تقاوم الجهد الكبير الذى يبذله تجار هذه الدول فى ظل العلم الأسبانى فلا غرابة إذا اتجه الجهد البريطانى إلى توحيد

هذه الحصون البريطانية المتناثرة فى قوة واحدة توضع فى يد بريطانية حازمة تستطيع أن تلعب دورها فى حزم من أجل أجل تنفيذ قرار الحكومة البريطانية بوقف هذه التجارة على أن تتعاون هذه القوة تعاوناً صادقاً مع أصحاب القوة من الوطنيين بعد تحويلهم عن هذه التجارة إلى تجارة المنتجات الزراعية وضمان أرباح من هذه التجارة الجديدة لا تقل بحال من الأحوال عن أرباحهم من تجارة الرقيق ويمكننا أن نترك هذه الأقوال إلى لغة التجارة فنقول أن المسألة فى نظر البريطانيين أصبحت تنحصر فى (ضمان بقاء سوق الأشانتى مفتوحاً) وليس هناك من سبيل لذلك إلا السيطرة التامة على العلاقات بين الأشانتى الذين يقطنون فى الداخل ويملكون القوة والمنتجات والفانتى الذين يقطنون الساحل ويملكون وقف الطريق إلى حيث مراكز التسلم والتصدير . وأخيرا علاقات هذين الشعبين بالبريطانيين ولابد أن وجهة نظر الأشانتى فى هذا الأمر تنحصر في أن علاقتهم بالفانتى مسألة داخلية بحتة لا سيما بعد انتصارهم الأخير عليهم فى سنة ١٨١٤ وأن الانجليز أو غيرهم من الأوروبيين الذين يقيمون بالساحل لا دخل لهم فى هذا ما داموا يحافظون على وضعهم كتجار ولاشك أن الفانتى كانوا يشاركون مواطنيهم هذه النظرة ولكنهم فى نفس الوقت لا يستطيعون أن يغضوا النظر عن أن الأوروبيين بسلاحهم الممتاز ورغبتهم فى ضمان أمن المناطق الساحلية التى تقوم

بها منشآتهم قادرون عن بذل المساعدة لهم . أما الأوروبيون سواء كانوا بريطانيين أو غيرهم فلم يكونوا غير تجار تعنيهم مصالحهم التجارية أكثر من أى شىء آخر ولكنهم فى نفس الوقت لا يستطيعون أن يغضوا النظر أيضا عن أن الحرب سوف تعرقل هذه التجارة بل ربما تؤدى إلى وقفها تاما وبالتالى إلى افلاس الشركة .

وإذا كانت تجارة الرقيق تعتمد فى الماضى على أسرى هذه التجارة لم يعد لها مكان فى الوقت الحاضر . وحينئذ فانه لا يمكنهم أن يشاهدوا قيام الحروب بين الأشانتى والفانتى ثم يقفون منها موقف المتفرج بينما يملكون السلاح القوى الذى يستطيع أن يضع حدا لهذه الحروب أو على الأقل يستطيع أن يحمى الضعيف من القوى استعمال قوته . ومعنى هذا أن الأوروبيين يجب أن يكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتلبية صرخات الاستغاثة التى قد تصلهم فى كل وقت وكل حين ولم يكن هذا التفسير سوى بدء تدخل الأوروبيين فى السياسة أى تحول الشركة التجارية الى أهداف غير أهدافها الأصلية . واذا حدث هذا فلن يكون تفسيره غير فرض الحماية الأوروبية على الجانب الضعيف وهذه الحماية لا تعنى شيئاً قدر ما تعنى مسئوليتهم التامة عن أعمال من فرضوا عليهم حمايتهم . ولم تجد الشركة وسيلة لفض هذه الخلافات مقدما سوى التفاهم مع الأشانتى بعقد معاهدة صحيحة تقوم العلاقات التجارية على أساسها وتم عقد

هذه المعاهدة فعلا فى كوماسى فى السابع من سبتمبر سنة ١٨١٧ اتفق فيها علي الاعتراف بملكية الأشانتى للأرض التى تقوم عليها الحصون البريطانية وعلي تأجيرها للبريطانين لقاء ايجار معلوم . وأن يحمل اليهم تجار من الأشانتى تقوم الحصون بحمايتهم خلال مدة اقامتهم . وأن يقيم فى كوماسي مقيم بريطانى من أجل التفاهم علي كل مايهم الجانبين . وكان من الواضح أن وصول التجار الأشانتى ببضائعهم الى الحصون البريطانية يعنى أن مسئولية حفظ الأمن والمحافظة على سلامة الطرق التجارية انما تقع على عاتق الأشانتى ولهم أن يتخذوا لذلك من الوسائل مايرونه كفلا بالوصول الى هذه النتيجة . ولكن فى حالة نشوء خلاف ما فان حكومة الأشانتى سوف تبلغ الأمر الى البريطانيين . وأن يتولى البريطانيون محاكمة الوطنيين الذين يرتكبون المخالفات البسيطة فقط[٦] .

وفى سنة ١٨١٨ ثارت الحرب بين الأشانتى وبعض أعدائهم من من حلفاء الفانتى وانتصر الأولون وحضر رسلهم إلي البريطانيين يزفون إليهم هذا النبأ السار ، ولكن هؤلاء الرسل أهانهم الفانتى ورفعت حكومة الأشانتى بشكواها إلى البريطانيين الذى لم يقوموا بأى إجراء لعقاب المعتدين فعد الأشانتى هذا العمل من جانب البريطانيين تهاوناً فى تنفيذ المعاهدة التى تنص على حقهم فى القبض على مرتكبي الجرائم ضد الأشانتى ثم محاكمتهم إذا كانت جرائمهم صغيرة

أو تسليمهم إلى الأشانتى إذا كانت جرائمهم كبيرة لاسيما وأن البريطانيين كانوا يملكون القوى التى تمكنهم من القبض على المعتدين علاوة على نفوذهم لدى الفانتى وفي يناير سنة ١٨١٩ وصل إلى كيب كوست جوزيف دبوى Joseph Dupuis أول معتمد بريطاني عينته الحكومة البريطانية رسمياً قنصلا فى كوماسى وكان من الطبيعي أن ينظر إليه البريطانيون وخاصة ممثلو الشركة نظرة الرضى لأنه الذى سوف يحمى مصالحهم ولكن الأمر لم يكن كذلك ، بل نظروا إليه كمنافس لهم فى نفوذهم لاسيما ونفوذ الحكومة من وراءه يعضده ويزيد من مكانته كما أنه لم يتكلف أن يخفي امتعاضه من ممثلى (أصحاب الحوانيت) كما نعت الشركة التجارية .

وفى مارس من نفس السنة وصلت شكوى الأشانتى ولكن المترجم أضاف إليها خلال الترجمة إلى الانجليزية ما يشتم منها رائحة التهديد مما جعل حاكم الحصن يسارع فيتخذ احتياطات دفاعية .

ولما لم تجد حكومة الأشانتى صدى لما فعلت أرسلت رسولا ذا مكانة ليفاتح البريطانيين فى هذا الأمر وصل الرسول معه نسخة من معاهدة سنة ١٨١٧ كما يحمل التعليمات بأنه فى حالة عدم قيام البريطانيين بأية إجراءات فعليه أن يترك لهم المعاهدة دليلا على انتهاء العمل بها واعلان الحرب . فلم يجد القنصل بداً من التدخل لحسم الأمر بصفته ممثلا للتاج البريطانى . ولكن لم يتخذ إجراء قبل يناير سنة ١٨٢٠ مما

دعا حكومة الأشانتى إلى إعادة الشكوى عن طريق رسول جديد هو ابن عم للملك وهو يتهم قائد الحصن لا بالإهمال فى نظر الشكوى كما تقضى المعاهدة بل بالقيام بما يشبه الاستعداد للحرب ومن أجل ذلك طالب بتعويض قدره بألف وستمائة أوقية من الذهب يدفعها الحصن ومثلها يدفعها حاكمه فلم يجد القنصل بداً من ارجاء الأمر حتى يسعى فيه هو بصفته ممثلا للتاج بعد أن يقوم بزيارة كوماسى وقام بهذه الزيارة فعلا فى فبراير سنة ١٨٢٠ . وهناك تكررت شكوى ملك الأشانتى من حاكم الحصن لأجل هذه المسألة ولمسألة أخرى تدخل فى باب التعاون التجارى مثل دفع ثمن البضائع البريطانية التى يدفعها البريطانيون مقابل البضائع الوطنية وطالت المفاوضات إلى مارس وانتهي الأمر بعقد معاهدة جديدة نصف على ما نصت عليه المعاهدة الأولى من تعهد الطرفين بتنشيط التجارة والمحافظة على الطرق التجارية والعمل على صيانتها ولكن فى هذه المعاهدة الجديدة اعترف ملك الأشانتى أنه وجميع رعاياه يعتبرون أنفسهم رعية بريطانية فكان من أثر ذلك أن سقط حقهم فى المطالبة بأى تعويض عن أية خسارة تقع عليهم أو مصالحهم كما نصت المعاهدة أيضاً على حق القنصل البريطانى فى الإشراف على المصالح البريطانية هناك لاسيما ما كان منها خاصا بأثمان مواد التجارة الوطنية كي لا يغبن أصحابها فيها[1] فكأن هذه المعاهدة تعين بداية النفوذ البريطانى فى هذا الجزء من افريقية .

لاسيما وقد اعترف البريطانيون فى المــادة الخامسة من هذه المعاهدة بأن الفانتى يكونون جزءاً من مملكة الأشانتى وحق الأشانتى فى اقتلاع بذور الشغب فى كل حدود دولته .

وكانت فرصة ذهبية انتهزها حاكم الحصن ومن معه من رجال الشركة ليظهروا أنفسهم بمظهر الممثلين الحقيقيين للمصالح البريطانية والمدافعين عنها لا القنصل فرفضوا التصــديق على المعاهدة . بل لم يعترفوا بالمندوب الأشانتى الذى حضر مع القنصل من كوماسى ليبلغ حكومته نبأ اقرار هذه المعاهدة بل لم يسمحوا له بالمرور الى السفينة التى تقف تجاه الشاطىء فلم يملك القنصـل الا الاعتذار الى هذا المندوب وابلاغه أنه سـوف يرفع الأمر الى الحكومة فى لنـدن لتعالجه يد الحزم ، وسافر القنصل الى انجلترا ليرفع الأمر فى الوقت الذى لجأ فيه حاكم الحصن إلى اتخاذ مزيد من اجراءات الدفاع بل الى بناء حصن جديد ليزيدوا من تحصينات المدينة .

وانقطعت أخبار القنصل ومعاهدته لعشرة شهور لم يملك الأشانتى ازاء هذا التجاهل سوى وقف سير التجارة الى الحصون البريطانية ووقف التعامل على الدانمركيين والهولنديين .

وبذلك توقفت التجارة البريطانية تماما كما تحقق فشل ممثلى الشركة فى تنشيط التجارة أو المحافظة على الطرق أو صيانة الأمن . الأمر الذى دعا الي مهاجمة الشركة فى جميع الأوساط مما دعا الحكومة

البريطانية الى تأليف لجنة برلمانية فى سنة ١٨١٦ تسافر الى غرب أفريقيا لتحقق الأمر وتقترح ما تراه لمعالجته .

ففى هذا الوقت من القرن التاسع عشر كانت انجلترا تجتاز مرحلة من أهم مراحل تاريخها وهي مرحلة تقدمها التجارى والصناعى فقد أرهقت الحروب النابليونية جميع دول أوروبا وحالت دون ازدهار صناعتها بينما ظلت انجلترا فى سـلم نسبي وأرضها لم تخربها الحروب فاستطاعت صناعتها أن تجتاز دور التجربة دون منافس حظر من دولة أوروبية أخرى ولم يكن يعنيها شيء قدر أن تجد أسواقا لهذه المنتجات الصناعية [٨] ورغم ذلك لم تتطلع انجلترا الى تـكوين امبراطورية تقوم على مجموعة من المستعمرات التى تستغل خبراتها لصالح البريطانيين ، بل اكتفت بهذه المجموعة من المستعمرات التى يسكنها بريطانيون يعترفون بولائهم للملك وهى التى كونت فيما بعد ماسمى بالكومونولث البريطانى وهى كندا واستراليا وجنوب أفريقيا ورأت فى سكان هذه المستعمرات ما يكفيها لاستهلاك فائض مصنوعاتها لاسيما وقد استقلت الولايات المتحدة منذ قرن بسبب ما حاولته انجلترا معها من ارغام على اتباع سياسة قائمة علي الاســتغلال لصالح الوطن أكثر مما هى لصالحها ، لاسيما وقد تولي أمور سياستها وزارة من المحافظين الذين لا يرغبون احداث أى تغيير فى نظم الحـكم مخافة حدوث ما لا يحدث عقباه كما حدث فى فرنسا . الا أن هـذه السياسة لم تـكن لتقف أمام تخمر

الأفكار الذى كان يجرى فى أذهان رجال الطبقة الوسطى والذى كان يرمى إلو وضع أعنة الأمور فى يدهم إلي جانب يد العمال الذين أصبحوا أصحاب أثر فعال فى تسيير الأمور الداخلية .

ولم تلبث اللجنة البرلمانية أن أتمت عملها فى غرب أفريقيا وقدمت تقريرا أوصت فيه بزيادة تحصين الحصون لأجل مقاومة تجارة الرقيق مع بقاء السلطة هناك فى يد الشركة على أن يعين مندوبها هناك بواسطة الحكومة ولكن هذه التوصيات انتهت بصدور مرسوم سنة ١٨٢١ الذى قضى على الشركة التجارية والقاء عبء إدارة هذه الأجزاء علي عاتق حكومة التاج وعين لمباشره هذا الأمر حاكم مستعمرة سير اليوني . الذى أصبح يحمل أسم حاكم سير اليونى وساحل الذهب . وكانت سير اليونى هذه مستعمرة أنشأها البريطانيون فى سنة ١٧٨٦ من أجل أيواء الزنوج المحررين حتى إذا ألغيت تجارة الرق فى المستعمرات البريطانية بمقتضى مرسوم سنة ١٨٠٧ نمت هذه المستعمرة بسرعة وعينت لها الحكومة حاكماً عاماً . واستطاع السير شارلس مكارثى أحد حكامها من مساعدة القبائل الوطنية المجاورة على الإستقرار والزراعة(٩) . فإذا ما ضمت إليه ساحل الذهب عمل على تنظيمها . الأن موظفى الشركة القديمة رفضوا الإنصياع لأوامره بل عاكسوا كل أصلاح أراده، بل عاكسوا كل تدخل حكومى فى أمر عملهم على مثل مافعلوا مع

ديوى Dupuis وكذلك وقفوا فى وجه كل تقارب بين البريطانيين والأشانتى ، حتى إذا حانت حادثة عرضية فى سنة ١٨٢٢ أهان فيها أحد رجال الشرطة البريطانيين ملك الأشانتى . اختطف هذا الرجل وأرسل إلى أحد المراكز الداخلية حيث أعدم ، فلم يملك السير مكارثى سوى الحرب فخرجت قوة بريطانية لمفاجأة الأشانتى ولكنها ضلت الطريق وتراجعت . وجعل السير مكارثي يستثير أهل اكرا للحرب فلبوا دعوته ، وكونوا له فرقة قوامها خمسمائة محارب انضم إليها الفانتى الذين وجدوا فى هذه الحرب فرصة العمر للتخلص من سيادة الأشانتى وتقدم جيش الأشانتى فى شهر ديسمبر بينما كان السير شارلس غائباً فى سير اليونى حتى إذا بادر بالحضور دارت الحرب ، وتمكن الأشانتى من حصار القوة التى كان يقودها السير شارلس بنفسه وقضت على معظم أفرادها وانتحر السير شارلس كى يتجنب الأسر الذى كان معرضاً له . وكان ذلك فى العشرين من يناير سنة ١٨٢٤(١٠) . واستمر القتال إلى شهر مارس أرهق فيه البريطانيون إرهاقاً هائلا حتى إذا عرض عليهم الأشانتى المفاوضة قبلوها بل قبلوا عقد معاهدة جديدة .

ولم تكن أخبار هذه الهدنة لتبعث السرور فى نفس الفانتى وخافوا أن يكونوا هم ضحية هذا الصلح ، فعادت الحرب مرة أخرى وهزم الانجليز من جديد . وعادت جيوش الأشانتى إلى قواعدها تكلل

هاماتهم غار النصر . وفى الوقت الذى قدم إلى ساحل الذهب حاكم بريطانى جديد اعتلى عرش الأشانتى ملك جديد على أثر وفاة أوزاى بونسو ودارت الحرب من جديد وقدمت جيوش الأشانتى من الداخل يقودها ملكهم الجديد واستطاع البريطانيون للمرة الأولى أن يحرزوا النصر وبذلك غسل عار الهزيمة الأولى . وأصبح البريطانيون مرة أخرى (أصحاب الأرض) وقد فرت جيوش الأشانتى تحت إمرة ملكهم وهى الأرض التى كانت فى الماضى موضع نزاع بين الفانتى والأشانتى ، ولما كان الفانتى قد أصبحوا فعلا منذ قامت الحرب بينهم وبين الأشانتى تحت الحماية البريطانية فلم هناك من معنى لهذا الانتصار البريطانى سوى أن أصبح البريطانيون هم أصحاب الأرض الحقيقيون .

ومما يلاحظ أن التطور الذى أصاب الحرب هذه وقلب انتصار الأشانتى إلى الهزيمة لم يكن بسبب طول مدة الحرب ولا طرق الحرب البريطانية الحديثة بقدر ما كان سببه تخلى بعض القبائل المتحالفة مع الأشانتى عنهم وانضمامهم إلى صفوف أعدائهم من أجل محاولة التخلص من سيادة الأشانتى والعودة إلى استقلالهم السابق الذى حطمته سيادة الأشانتى السابقة . وقد وقف مثل هذا الموقف قبائل الأكم والأسن والحيامان والباندا والدنكيرا .

وسرعان ما عرض الحاكم الجديد السير نيل كامبل الصلح على

الأشانتى على أساس عقد معاهدة جديدة على أساس احترام الأشانتى الأملاك البريطانية وكذا أملاك حلفائهم . وقد عارض ذلك الفانتى والدنكيرا لأن العادة قد جرت بين قبائل هذا الجزء من أفريقيا أن يبدأ المهزوم يعرض عقد الصلح أولا . فإذا كان البريطانيون هم الذين بدأوا بعرضه فإن ذلك لم يكن يعنى غير رغبتهم فى تحطيم ما نالوه وحلفاؤهم من انتصار . ولكن الحاكم لم يعبأ بهذه الاعتراضات واستمرت المفاوضات بل طالت المفاوضات واشترك فيها أكثر من حاكم تعاقبوا على منصب حاكم سيراليونى وانتهى الاتفاق إلى قبول الأشانتى دفع أربعة آلاف أوقية من الذهب كضمان على أن يرسلوا رهينتين من أعضاء أسرتهم الملكية ليبقوا فى حصن كيب كوست . وأن يعترفوا باستقلال قبائل الفانتى والأكم والدنتركيرا . وفى الوقت الذى أطلق الأشانتى أسراهم كدليل على حسن نيتهم رفض الفانتى إطلاق سراح أسرى الأشانتى (وكان بينهم زوجة الملك) . ما لم يسلم إليهم حصن المينا الذى كانت حاميته قد بدلت مساعدتها للأشانتى .

فكان هذا الشد من ناحية الفانتى سببا لا فى تعطيل إبرام المعاهدة فحسب بل فى انتشار الفوضى فى الإقليم الساحلى كله . مما أضر بالتجارة ، ولكن وصول الحاكم الجديد الكابتن جورج ماكلين وضع حداً لهذا كله ، حين اتصل بالأشانتى ونجح فى أن يعقد معهم معاهدة نصت على أن يدفع الأشانتى ستمائة أوقية من الذهب

وأن يسلموا اثنين من الرهائن ضمانا لتنفيذ شروط هذه المعاهدة(*) وأن تطلق التجارة حرة من كل قيد وأن تعترف الأشانتى بحرية دويلات الفانتى والدنكيرا والأسن وغيرها ممن كانوا تحت سلطتها. على أن يراعوا جانب الصداقة وأن يلجأ مستقبلا فى كل خلاف يقوم إلى المفاوضات السلمية على أن يقوم الحاكم البريطاني بواسطة مجلس يجلس فيه معه اثنان من الزعماء بمعاقبة كل من يرتكب اعتداء . وإذا رفض المجرم تنفيذ ما يحكم به عليه فلن يحاول أحد الجانبين حمايته وبذلك أصبحت هذه المعاهدة تربط ثلاثة أطراف هم البريطانيون والأشانتى والفانتى ويقف فيهم البريطانيون فى فى مكان الصدارة لاسيما وقد قبل الطرفان الأخيران حماية البريطانيين فى حالة وقوع اعتداء أحدهما . وكان توقيع هذه المعاهدة فى سنة ١٨٣١ وردت الرهائن والذهب إلى الأشانتى فى سنة ١٨٤١ .

وإذا كانت هذه المعاهدة قد وضعت حداً للفوضى التى دامت أكثر من خمس وعشرين سنة(**) إلا أن السلم الذى أعقبها أنعش التجارة من جديد لاسيما وقد باشرت الحكومة البريطانية حكم هذه الإجزاء بطريقة مباشرة فجعلت تعين لها حاكما مسؤولا أمامها واعتمدت له أربعة آلاف جنيه لتصرف في تنظم الإدارة

(*) تعود الرهائن إلى موطنها بعد ستة سنوات

(**) مند صدور قانون الغاء تجارة الرقيق .

التى يعتمد عليها . وجعلت للحاكم مجلساً منتخباً يعاونه على أن لا تمتد سلطته خارج الحصون والموانى والاشخاص المقيمين فى نطاقها .

وقد مكن هذا الاعتماد (الحكومة) الجديده من أن تعتمد على قوة بوليسية مكونه من ١٥ شخصاً . وجعل ماكلين يتقرب إلى الزعماء الوطنيين ، بل نجح فى أن يعقد معهم المعاهدات التى تضعهم فى حماية أنجلترا بل استطاع أن يجعل نفسه مركز القوة هناك حين كان يلجأ إليه كل صاحب نزاع . وعمل جهده من ناحية أن يكون محايداً حقاً وسرعان ما كسب له حياده وعدله فيما نظر أمامه من خلاف سمعة حسنة حتى قصره جميع الزعماء فى خلافاتهم الخاصة . بل طلبت المحاكم الوطنية أن تستعين بقوة بوليسه في تنفيذ أحكامها . وليس معنى ذلك أن نجاح ماكلين كان ميسرا منذ اللحظة الأولى بل أنه أستطاع أن يحقق كل هذا النجاح بعد جهاد طويل سواء مع رجال الشركة من البريطانيين أو الزعماء المحليين وإذا كان اختصاص ماكلين فى أول الأمر كان قضائياً بحتاً ، إلا أنه استطاع أن يحيله قوة تنفيذية بل إلى قوة تشريعية ايضاً حين فرض رسماً قدره ١٪ على الصادرات من أجل سد العجز فى ميزانيته ودانت لشخصيته القبائل الساحلية حتى أصبح (النفوذ) البريطانى مستقراً على مساحة محصورة بين نهر الفولتا شرقاً ونهر برا غرباً وتمتد إلى الداخل حتى حدود مملكة الاشانتى . فيما عدا الحصون الهولندية .

وفى سنة ١٨٤٣ عينت لجنة برلمانية Salect Committee لدراسة أحوال غرب أفريقيا . فأشادت بأعمال ماكلين واقترحت أن تشرف الحكومة على كل المنشئات البريطانيه هناك عن طريق حاكم عام على أن تقتصر مهمة ماكلين على رئاسة الهيئة القضائية متعاوناً مع الزعماء الوطنيين ، فاصبح بذلك رئيساً لمحكمة النقض لنظر جميع القضايا وفقاً للقوانين الوطنية وبذلك أصبحت بريطانيا تتمتع بما تستطيع أن تسميه (رعاية أبويه) لشعوب ساحل الذهب دون أن يكون لها حماية قانونية عليهم . بل حرر بهذه الرعاية عقد Bond فى سنة ١٨٤٤ يعتبره الأهالى بمثابه الماجنا كارتا . لأنه يبين حقوق كل فريق .

وفى سنة ١٨٥٠ انفصل ساحل الذهب عن سير اليونى وأصبحت له حكومة مستقلة تملك السلطات التنفيذية والتشريعية، وفى نفس السنة باعت الدانمرك حصونها إلى أنجلترا نظير عشرة آلاف جنيه لأنها وجدت نفسها لا تملك الأسواق التى تستطيع تصريف الحاصلات الاستوائية كالقطن والبن والسكر والمطاط فيها . مادامت تجارة الرقيق قد انتهى أمرها إلى غير رجعة[11] فكان لابد للنفوذ البريطانى أن ينتشر إلى حيث كانت هذه الحصون الدنماركية وأن يمارس الحاكم البريطانى ما كان يمارسه من سلطات فى الأجزاء البريطانية . فدارت المفاوضات مع زعماء الوطنيين الذين كانوا يعيشون حول هذه الحصون الدانمركية وأنتهى الحال إلى مثل ما أنتهى به فى المنطقة البريطانية بعد عقد عدة جلسات معهم وأخيراً انتهى الأتفاق إلى أعتبار القانون

الذى يوقعه الحاكم العام وتوافق عليه جلالة الملكة يصير نافذ المفعول على كل من يعتبر نفسه فى حماية الحكومة البريطانية . ومادام الأمر قد وصل إلى هذا الحد من الاعتراف بحماية الحكومة البريطانية لهم أصبح من الواجب أن يدفعوا لها الضرائب ، ففرضت جزية الرؤس وقدرت بشلن واحد عن كل رجل أو أنثى أوطفل على أن يجمع هذه الضريبة موظفون يعينهم الحاكم لا السلطات الوطنية ويخصص دخل هذه الضرائب لدفع إعانات لرؤساء العشائر على أن يصرفوها على ما فيه مصلحة أفراد عشائرهم وعلى تسهيل المواصلات والتقاضى أمامهم . وبذلك أصبحت هذه (الجمعية التشريعية) التى تتكون من الزعماء والحاكم العام هي الجمعية صاحبة السلطة فى أمور التشريع ، وكان هذا أمراً جديداً لم تألفه هذه الدويلات أو هذه الشعوب لاسيما وأن جمع هذه الضرائب موكول إلى غرباء عنهم غير خاضعين لسلطة رؤسائهم ، ولذا أثارت هذه الضريبة سخطاً لاسيما وقد أخذت الحكومة منها بعض مصاريف الإدارة كالمرتبات ولذا لم يصل ما جمع من هذه الضريبة إلى الحد الذى قررته الجمعية ، بل أخذت فى النقصان عاماً بعد عام حتى لم تتعد ١٥٠ جنيهاً فى سنة ١٨٦١ .

وانتهى الأمر إلى قيام الاضطراب الذى اضطر الحاكم إلى استعمال الشدة فى قمعه رغم عدم وجود حماية بريطانية (رسمية) على حكومات هذه الدويلات التى وافق زعماؤها على هذه الحماية . ولكن

الذى حدث أن بعض هذه الشعوب – التى لم تكن قد أتفقت مع بريطانيا على هذه (الحماية) – سعت تطلبها لنفسها لاسيما تلك التى كانت تسكن أعالى نهر برا . هذا بينما كانت مملكة الأشانتى واقفة عن حد الصداقة مع بريطانيا .

وفى خلال ذلك كانت الخلافات بين مملكة الأشانتى وحلفائها مستمرة لأسباب أو لأخرى وذلك خلال حكم أوزاى ياو أكوتو Osei yaw Akoto وخليفته كوا كو دوا Kwaku Dua لاسيما حين خرجت الآكم والدنكيرا عن طاعة الأشانتى . فكان أن اتخذت بعض الحوادث الفردية سبباً لإثارة العداوات القديمة ، فى الوقت الذى أثارت الحماية البريطانية على شعوب الساحل ثائرة بعض شعوبها فعادت تفضل حماية الأشانتى على الحماية البريطانية كما فعل شعب آسن. فلم تملك الفانتى سوى استغلال مثل هذه الفرص لتتمتع بسيادتها الجديدة التى كسبتها من الأشانتى . فعاد سوء العلاقات بين الأشانتى والبريطانيين . وزاد من حدته لجوء بعض الاشانتى فى سنة ١٨٦٣ إلى البريطانيين طلباً لحمايتهم عن جرائم ارتكبوها وأرادت حكومتهم القصاص منهم ورفض الحاكم تسليم اللاجئين حين طلبت حكومة الأشانتى ذلك وناصرته الحكومة البريطانية فى ذلك رغم احتجاج الأشانتى . فمال الأشانتى إلى الحرب . إلا أن الدويلات التى خرجت عن سلطة الأشانتى ودخلت فى (حماية) البريطانيين رفضت السماح

لجيوش الأشانتى باختراق أراضيها فعبرتها جيوش الأشانتى بالقوة . فثارت الحرب من جديد وتقهقرت قوات البريطانيين وحلفائهم . ولكن لم تلبث جيوش الأشانتى أن تبينت عظم الخطر الذى تتعرض له خلال سيرها فى أرض الأعداء فتقهقرت بدورها . وعن للحاكم البريطاني تتبعهم إلا أنه تردد عن تحمل مسؤولية مايترتب على انتصاره ودخوله عاصمة الأشانتى . إذ لم يدر ماذا يعمل بعد ذلك ، وليس لديه أوامر صريحة من حكومته بشىء ما . وكانت الحكومة البريطانية من ناحيتها لا تفضل الحرب ، بل تؤثر عليها الصداقة مع حرية التجارة . ولكن التردد قد يشجع الأشانتى على مهاجمتهم فعادت وسمحت للحاكم البريطانى بالتقدم بل أيدته بقوات قدمت إليه من جزائر الهند الغربية وسيراليونى وغمبيا البريطانية[١٢] . ولكن انتهاء فصل الجفاف فى سنة ١٨٦٣ أعاد الحاكم البريطاني إلى تردده لاسيما وقد بدأ المطر وبدأت معه أمراضه . ففضل المفاوضة التى استمرت طوال سنتى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ دون الوصول إلى نتيجة .

هذا فى الوقت الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية الكولونيل أورد لزيارة الأملاك البريطانية فى غرب أفريقيا ليكتب تقريراً عن مدى كفاية الإدارة البريطانية من حيث حالتها الإدارية والمالية وذلك من أجل مزيد من التعاون ، وكذلك من حيث علاقة هذه الإدارة بالأهالى الوطنيين . فاقترح التقرير توحيد الإدارة البريطانية

مع مستعمرة سير اليوني، هذا بينما كانت الحكومة البريطانية تفكر في الانسحاب كلية من غرب أفريقيا فيما عدا مستعمرة سير اليوني(١٣) لأنها تبينت أن مصالحها هناك لا تستحق عناء ضغط الأشانتي المتواصل ولكن التقرير الجديد وكذلك سير الحوادث أرغماها على ترك هذه الرغبة إذ أن تحقيقها يترك هذه الأجزاء وشعوبها ودويلاتها في حالة من الفوضى، فاكتفت بإعطاء التعليمات إلى الحاكم العام بأن يلزم الدفاع عن المراكز البريطانية تاركاً للوطنيين الدفاع عن أنفسهم. فكان أن أثار هذا القرار أيضاً خوف القبائل الضعيفة.

وفي سنة ١٨٦٧ اتفقت أنجلترا مع هولندا على تبادل بعض الحصون رغبة في تحاشي اختلاط مناطق النفوذ ببعضها ورغبة في تقسيم الشاطىء إلى منطقتين متميزتين إحداها بريطانية والأخرى هولندية على أن تفصل بينهما حدود واضحة هي نهر سويت Sweet فحصل الهولنديون على حصون بين Beiyn وديكسوف Dixove وسيكوندي Sekondi وكومندا kommenda البريطانية التي تقع غرب هذا النهر بينما حصل البريطانيون على الحصون الهولندية موري Mori وكورمانتين kormantine وآبام APam واكرا ACcra التي تقع في الشرق. كما تنازل البريطانيون للهولنديين أيضاً عن حق السيادة القضائية في واساو WsccsW وادنكيرا Dendyera وابولونيا ainollopPA(١٤) دون أن يستشار الأهالي أو الزعماء في ذلك. كأن

هذه الأجزاء قد عدت ملكاً حلالاً لهم. مع أن كلا الطرفين لم يكن يملك في هذه الأجزاء (رسمياً) سوى حق الاستغلال نظير الإيجار الذي يدفعه. فلم يشعر أهل دنكييرا الذين كانوا يعتبرون أنفسهم حلفاء طبيعيين للبريطانيين الذين يحمونهم من استبداد اشانتي إلا وقد انتقلوا إلى يد الهولنديين الذين لم يرتبطوا بهم من قبل. فشعروا أن البريطانيين قد تخلوا عنهم لأعدائهم لا لسبب سوى أن (البيض) أرادوا أن يتجنبوا بعض المشاكل الداخلية كما شعر الفانتي أن استكانتهم إلى حماية البريطانيين لهم جرت عليهم وبالا عرضهم لانتقام الأشانتي فبدءوا يتخدون بعض الاحتياطات الدفاعية.

ولذا لم تكد تبدأ إجراءات تبادل الحصون حتى قامت الاضطرابات حين رفض أهل كومندا رفع العلم الهولندي. فبدأت مدافع الحصن تصوب إليهم. فكان ذلك بداية حرب طويلة بينهم وبين الهولنديين، ارتكب فيها الطرفان كثيراً من الفظائع. وكان طبيعياً أن تمتد هذه الحرب إلى حلفاء كومندا الذين رأوا أنفسهم مدفوعين إلى مساعدة حلفائهم. هذا في الوقت الذي تحالف فيه الواساو والدنكييرا من أجل مقاومة هجوم الأشانتي المنتظر. وكان طبيعياً أن يمتد أثر هذا إلى التجارة التي هي الهدف الأكبر لكل الأطراف المعنية بالأمر.

وكان قيام هذه المتاعب أمام كل من البريطانيين والهولنديين

واهتمامهم بتسويتها فرصة انتهزها بعض أمراء الأشانتى من أجل تنفيذ أطماعهم التى تتلخص فى الإخلال بنظام وراثة العرش أثر وفاة الملك كواكو Kwaku فى سنة ١٨٦٧ . وكان بين هؤلاء الأمراء من يتطلع إلى كسر شوكة البريطانيين . بل بدأت فعلا بعض العمليات الحربية عند نهر Pra فى سنة ١٨٦٨ . فقام الفانتى يدافعونها . فكأن بمجرد وجود الأوروبيين على الساحل ونظرهم إلى مصالحهم الخاصة دون غيرها كان سبباً فى إشاعة هذا الاضطراب . والذى كان ولا بد ضاراً بمصالح التجارة . ولكنه يعطى الفرصة أمام الأوروبيين وخاصة البريطانيين لبذل حمايتهم على من من يرى نفسه فى حاجة إلى حمايتهم من الوطنيين مما يقطع الشك باليقين فى أن هذه الشركات التجارية التى باشرت هذا العمل فى أفريقيا أوغير أفريقية لم تكن إلا وسيلة غير مباشرة لنشر النفوذ الأجنبى عن طريق إحداث الخلاف والشقاق بين الوطنيين وبث الفرقة بينهم ثم تظاهر الأوروبيين بحماية الضعيف من القوى(١٥) .

وكانت أن رأت هولندا أنها لم تعد تستطيع أن تسود الموقف ففكرت فى التخلي عن نشاطها فى هذا الجزء من أفريقيا بل بدأت المفاوضة فعلا مع بريطانيا من أجل التنازل لها عن كل ما تملكه هناك(١٦) ولكن الحكومة البريطانية رأت ألا تزيد مشاكلها مشاكل أخرى واشترطت رضاء الأهالى عن هذا التنازل لاسيما وأن

أهالى المينا Elmina كانوا يدفعون الإيجار الذى يتسلمونه من الهولنديين إلى الاشانتى لقاء حمايتهم لهم . ولذا لم يتم هذا التنازل إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة بشيء غير قليل من التحايل وكان ذلك فى سنة ١٨٧٢ . فكأن هذا التاريخ يحدد بدء انفراد البريطانيين بالأمر كله فى منطقة ساحل الذهب .

ومن ثم أصبح واجب الحاكم البريطانى وكان آنذاك بوب هنسى Pope Henessy تحسين العلاقات ، بينه وبين الاشانتى وإعادة فتح الطرق التجارية بعد أن وعد الأشانتى بمضاعفة الإيجار(١٧) . خلال زيارته لكوماسى . ثم وجد أن من الخير أولا التدخل فى الخلافات القائمة على العرش بإزالة الوضع غير الشرعي الذى كان قائماً حين اغتصب العرش كوبينا إدجان Kobina Edjgn كوبينا أدجان فعينه الحاكم البريطانى حاكما على المينا . وأعيد إدو بوفو إلى العرش ولكن الأشانتى كانوا يتطلعون إلى حسم الخلاف الذى لم يحسم منذ سنة ١٨٦٣ بينهم وبين البريطانيين فكان لابد للبريطانيين أن يتخذوا للأمر عدته باتخاذ وسائل الدفاع أولا ثم منع حلفاءهم الفانتى من القيام بأى عمل استفزازى ، لأن أوامر حكومة لندن كانت لا تزال تقضى بالمحافظة على السلم جهد الطاقة وأن لاتدخل حرباً إلا فى حالة الدفاع عن الحصون البريطانية . فكان أن لجأ الفانتى إلى تكوين حلف منهم وحلفاءهم يستطيع أن يدافع عن مصالحهم إزاء كل من الأشانتى والبريطانيين فعقد كثير من الاجتماعات بين زعماء

وملوك هذه الدويلات الساحلية وانتهت فى سنة ١٨٧١ إلى الوصول إلى اتفاق شامل على تكوين حلف الفانتى الذى يحمل اسم دستور مانكسم Mankerrim Constitution هدفه إقامة جو من الصداقة بين ملوك وزعماء الفانتى وجيرانهم لغرض الدفاع عن مصالحهم ضد العدو المشترك . ثم العمل على تحسين أحوال دول الحلف سواء فى نواحى الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعليم . بل نص هذا الدستور على أن يرأس الحلف ملك منتخب من بين ملوك الاتحاد على أن يعاونه مجلس مكون من اثنين من المندوبين لكل حكومة من أجل المحافظة ما أمكن علي السلطات التقليدية .

ويملك هذا المجلس حق التشريع لاسيما فى الأمور المالية وكذلك حق التنفيذ لاسيما فيما يتصل برغبات الحكومة البريطانية . وبذلك نستطيع أن نقول إن هذا الدستور الذى وقعه ثلاثة وثلاثون من الملوك والزعماء قد أتاح الفرصة لأول مرة لإقامة دولة الفانتى القوية المتحالفة مع بريطانيا بمحض رغبتها والتى تعتمد على مساعدتها ونصيحتها وصداقتها .

وقد أرسلت نسخة من هذا الدستور إلى الحكومة البريطانية فى لندن . وكانت لاتزال تميل إلى سياسة عدم التدخل الفعلى فى تأثير سياسة جلادستون القائمة على تفضيل

حرية التجارة دون الدخول فى مغامرات استعمارية بل تكتفى بأن تكون العلاقات مع هذه الدول على أساس المصلحة المتبادلة . وكانت ترى فى هذا المبدأ منطق التقدم الاقتصادى فى انجلترا بعد أن غدت انجلترا دولة صناعية من الطراز الأول لا يعنيها سوى الحصول على المواد الغذائية وضرورات الحياة بأسعار رخيصة دون التورط فى حروب[١٨] . وليس أدل علي نجاح هذه السياسة من أن أرقام الواردات قد ارتفعت من ١٤٦مليونا من الجنيهات فى سنة ١٨٥٦ إلى ٢٣٧ مليونا فى سنة ١٨٦٩ . كما ارتفعت أرقام الصادرات من ١١٦ مليون إلى ١٨١ مليوناً الجنيهات . ولذا رأت الوزارة البريطانية فى هذا الدستور تحولا استعماريا هى فى غنى عنه إذ يلقى على عاتقها بمسئوليات الدفاع عن هذه الحكومة الجديدة لا من أعدائها فحسب بل من الشعب أيضاً وهى شعوب كانها لم تتعود الخضوع لمثل هذه النظم الجديدة . وأبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها فى كتابها إلى الحاكم العام فى يناير سنة ١٨٧٢ . ولكنها عادت وتراجعت الى فكرة قبول هذه الحماية بعد كثير من التردد وأصدرت لذلك مرسوما فى يوليو سنة ١٨٧٤ بفصل ساحل الذهب عن سيراليونى ثم إنشاء مستعمرة ساحل الذهب التى يملك مجلسها التشريعى سلطة التشريع لنفسها .

مصادر الباب الثالث

١ — History of Ghana , p . 138
٢ — Ibid , p . 142 .
٣ — Ibid, p. 145
٤ — Sons of Africa , p . 39 .
٥ — History ot Ghana ,p . 155
٦ — Ibid , p . p . 165 — 167
٧ — Ibid , p . 173
٨ — Hiatory of Europe , vol . p. p. 760—764
٩ — الإستعمار الأوربى لأفريقيا ص ٢٠٧ و ٢٠٨
١٠ — History of Ghana , p . 179
١١ — Ibid , p . 195
١٢ — Ibid , p . 218
١٣ — Ibid . p . 233
١٤ — Ibid , p. 236
١٥ الشركات تجاربه . مجلة نهضه أفريقيا السنة الثانيه
١٦ — History of Ghana , p. 236
١٧ — Ibid , p. 248
١٨ — التطور الاقتصادى فى أوروبا ص ٢٨٢ — ٢٨٥

الباب الرابع

بين البريطانيين والأشانتى

ذكرنا فى الباب الثالث أنه فى خلال حكم أوزاى پاو أكوتو وخليفته كواكو دوا الأول خرجت دويلتا الآكم والدنكيرا عن طاعة الأشانتى . فى الوقت الذى أثارت الحماية البريطانية على شعوب الساحل ثائرة بعض شعوبها فعادت تفضل حماية الأشانتى على الحماية البريطانية فلم تملك الفانتى سوى استغلال مثـل هذه الفرصة لتتمتع بسيادتها الجديدة التى كسبتها من الأشانتى فعاد سوء العلاقات بين الأشانتى والبريطانيين وزاد من حدته لجوء بعض الأشانتى إلي البريطانيين طلباً لحمايتهم عن جرائم ارتكبوها وأرادت حكومتهم القصاص منهم ورفض الحاكم تسليم اللاجئين حين طلبت حكومة الأشانتى ذلك ، وناصرته الحكومة البريطانية فى رفضه رغم احتجاج حكومة الأشانتى فمال الأشانتى إلى الحرب إلا أن الدويلات التى خرجت عن سلطة الأشانتى رفضت السماح لجيوش الأشانتى باختراق أراضيها والوصول إلى البريطانيين حتى إذا عبرتها جيوش الأشانتى بالقوة عادت فتبينت الخطر الذى تتعرض له خلال سيرها فى أرض يعاديها أهلها فتقهقرت وأراد الحاكم تعقبها إلا أن ابتداء فصل المطر فى

سنة ١٦٨٣ جعله يحجم عن ذلك ودارت المفاوضات بين الفريقين سنتين دون الوصول إلى نتيجة، وشغلت الحكومة البريطانية بأمر حلف الفانتى ورغبة دوله فى الحصول على الحماية البريطانية حتى انتهت إلى فرض هذه الحماية عليها فى يوليو سنة ١٨٧٤ ورأت الأشانتى فى تعضيد قيام هذا الحلف تشجيعا لأعدائهم وكذلك تشجيعا للدويلات التى كانت فى حماية الأشانتى لتخرج عن طاعتها. فزاد ذلك من سوء التفاهم بين الأشانتى والبريطانيين ولكن الأشانتى شغلت بما حدث فيها من حوادث العرش حتى إذا ارتقى العرش كوفى كاريكارى Kofi karikari سنة ١٨٦٧ رأى أن يحسم كل الخلافات لاسيما ما كان منها بينه وبين البريطانيين منذ سنة ١٨٦٣ ودارت المفاوضات حينئذ دون أن تصل إلى نتيجة حاسمة وكانت وسيلته إلى هذا الحسم الحرب التى بدأها فى السنة التالية إلا أن قوة حلف الفانتي حالت دون وصوله إلى المنطقة الساحلية فلم يصل اليها إلا فى سنة ١٨٦٩ ودارت بينه وبين البريطانيين بعض المعارك الصغيرة إلا أن عدم استمرار وصول المئونة إلى الأشانتى أضعف من هجومهم [١] فانتهز البريطانيون الفرصة فهجموا على الجيوش الوطنية وانتصروا عليها بعد أن أفقدوها نصف قوتها عدا ١٣٦ زعيما.

وظن الحاكم العام بوب هنسى أنه يستطيع أن يكسب الحرب

بالدبلوماسية فأطلق سراح أسرى الاشانتى وفتح الطرق فتمكن الاشانتى من الحصول على ذخيرة جديدة. ولذا رفضوا الطلب الذى عرضه عليهم الحاكم بالصلح. بعد أن قسموا جيشهم إلى ثلاث شعب استطاعت إحداها أن تهزم حلفاء البريطانيين من الواساو والدنكيرا كما هزموا الفانتى أمام كيب كوست ولكن لم يمض إبريل سنة ١٨٧١ حتى تبدل الموقف وانتقم المهزومون لهزيمتهم، ولكن انتصارهم لم يكن حاسما. ولم يلبث أن جاء فصل المطر وكان فى هذه السنة عارما جبارا وكان المدد البريطاني الذى وصل من جزائر الهند الشرقية هو الذى كتب لهم النصر لاسيما وقد انتشر الجدرى بين صفوف الاشانتى فتقهقروا بعد أن أصيبوا بخسائر جسيمة فى معركتين كبيرتين فى شهرى مايو ويوليو فاسترد حلفاء البريطانيين المدن التى فقدوها.

ونحن لا يمكننا أن نتتبع حوادث هذه الحرب الطويلة التى استمرت تشتعل حيناً وتخبو حيناً آخر مدة خمس سنوات استعان فيها البريطانيون بجنود من الهوسا، وهى القبائل التى تسكن شمال نيجيريا ولكن يكفى أن نقول إنها انتهت بمعاهدة جديدة من البريطانيين والاشانتى فى ٤ مارس سنة ١٨٧٤ وهى معاهدة Fomena التى تضمنت غرامة حربية يدفعها الاشانتى بلغ مقدارها خمسين ألف أوقية من الذهب. والاعتراف باستقلال الدنكيرا والواساو وكذلك

الآكيم ولآسن ثم الوعد بالعمل على فتح جميع الطرق التجارية بين الداخل والمنطقة الساحلية(٢) .

ولا شك أن هذه الحرب الطويلة قد أنهكت كلا من البريطانيين والاشانتى . ولكن وقعها على الاشانتى كان أشد وأنكي حتى لقد تمزقت الدولة وخرج عن طاعتها كل من خضع لها من الدويلات سواء منها الجنوبية أو الشمالية . وأعلنت كل منها استقلالها . وقد أطلق الاشانتى على هذه الحرب اسم Sagrenti وهو تحريف لاسم القائد البريطانى . ولذا لا يستغرب أن يرغم الملك كوفى كاريكارى علي التنازل عن العرش . فارتقاه اخوه منساونسو Menea Bousu (١٨٧٤ — ١٨٨٣) وإذا كانت هذه الدويلات قد خرجت عن طاعة الاشانتى إلا أنها عرفت فى نفس الوقت أنها لا تستطيع أن تقف وحدها فى وجه الفانتى دون أن تكون قوة تستطيع أن تقف إلى جانبها هى قوة البريطانيين الذين كان مركزهم كأصحاب سلاح ممتاز ثم رغبتهم فى المحافظة على أن تظل الطرق التجارية مفتوحة آمنه يحتم عليهم أن يتدخلوا بالرغم من الأوامر التى كانت ترسلها حكومة لندن بالمحافظة على سياسة الحياد وعدم التدخل إلا فى حالة تعرض المراكز البريطانية للخطر ، ولذا اتسمت السياسة البريطانية خلال هذه الحقبة من تاريخ غانة بالتردد والضعف ، بل أنها كانت فى أغلب الأحيان انعكاسا لتصرفات الحاكم البريطانى .

أراد الملك الجديد أن يعيد إلى دولة الاشانتى وحدتها السابقة وكانت وسيلته فى ذلك غزو القبائل والممالك التى خرجت عن طاعتها فشن الحرب على دولة جوابن Juaban فتقهقرت جيوشها أمامه وهرب رجالها وقتلوا تجار الاشانتى . وفى نفس الوقت أرسل ملك الاشانتى إلى البريطانيين يثيرهم على مملكة جوابن ويذكر لهم أنهم تعرضوا للتجارة ومنعوا وصولها إليهم . الأمر الذى يتعارض مع معاهدة فومينا التى تحتم دوام فتح الطرق التجارية لمصلحة الطرفين ولذا رفض البريطانيون إسباغ حمايتهم علي رجال جوابن حينما لجئوا إليهم فاستمر ملك الأشانى فى مهاجمتهم طوال شهر سبتمبر وأكتوبر من سنة ١٨٧٥ يؤيده فى ذلك حلفاؤه من الكوك أوفو والبكواى Kokofw ' Bakwai فهزمهم وأسر منهم عدداً كبيرا أرسل بهم إلى أسواق الرقيق فيما وراء الأملاك الفرنسية المجاورة ليستبدل بهم أسلحة وذخيرة بينما هرب بقية الجوابن حاملين معهم عرشهم إلى Kibi حيث استقروا وأرسلوا يفتدون أسراهم الذين أرسلوا للبيع .

وكانت هذه الحرب سبباً فى تقوية مركز ملك الاشانتى الجديد نتيجة لانتصاره ، ولم يكن هذا الانتصار إلا بسبب عدم تدخل أحد وخاصة البريطانيين لنصره خصومه . فكان أن امتد حكم الأشانتى

إلى منطقة كبيرة وأصبح الاشانتى أقوياء مرة أخرى لا أمام الوطنيين فحسب بل أمام البريطانيين أيضاً لاسيما وأن السير Garnet Wolseley قد تراجع بسرعة بعد حريق كوماسى .

وكانت حكومة مستعمرة ساحل الذهب قد أرادت التوسط بين الجوابن والاشانتى إلا أن موقفها كان ضعيفا . فقد أرسلت لذلك الدكتور جولد سبرى Goldsbury إلى كيبي حين بدت بوادر الحرب ، ومعه التعليمات أن يحذر الآكم من أن يشتركوا فى الحرب ثم انطلق منها إلى جوابن وكوماسى لوقف الحرب ، ولكنه لم يكد يصل إلى جوابن حتى وجد الاشانتى قد دخلوها . فوجد نفسه أمام الأمر الواقع فإذا ما اتجه إلى كوماسى بعد ذلك تجاهله الاشانتي، فكان فشله فى مهمته واضحاً . وإذا ما ذهب مندوب بريطانى آخر لتسلم قسط الغرامة الحربية أهين وأعيد فارغا . فكان طبيعياً أن يثير ذلك سخط الحكومة البريطانية لاسيما وأنها لم تكن قد تسلمت من الغرامة الحربية التي بلغت خمسين ألفا كما ذكرنا غير أربعة الآف أوقية . فكأن سياسة عدم التدخل التى اتبعتها الحكومة البريطانية كانت السبب المباشر لضعف نفوذها واسترداد الاشانتى لقوتهم ومكانتهم ولما يمض علي هزيمتهم السابقة وحريق كوماسى سوى سنتين [٣] فذهب بذلك كل أثر لحرب سنة ١٨٦٩/١٨٧٤ ولذا يمكننا أن نقول إنه اذا كان السير جارنت ولسلى قد كسب الحرب الا أن

حكومة ساحل الذهب قد فقدت السلم، فالأخطاء التى ارتكبتها لاتحتاج مطلقا إلى تعليل لاسيما وأنها لم تكن جاهلة بتقاليد الاشانتى . فلا يمكننا أن نقول إلا إنها لم تكن لها سياسة مرسومة ولا أهداف ظاهرة . ولذا لم تكن مستعدة لمواجهة عواقب ترددها ، فهى تعلم أن الحرب لا بد أن تؤدى الى هزيمة أحد الطرفين الذى لابد أن يلجأ اليها طالبا حمايتها له . ولذا قلنا إن حكومة مستعمرة ساحل الذهب لم تكن لها سياسة مرسومة ولا أهداف ظاهرة تجاه مملكة الاشانتى ، ولذا لم تكن مستعدة لمواجهة عواقب أعمالها إذ أنها لم تتبين أو على الأقل تجاهلت طبيعة مملكة الاشانتى أى أنها لم تتبين كون هذه الدولة اتحادية Dontaderal Union أى أنها تتكون من دول مستقلة انضمت إلى بعضها عن رغبة فى التعاون لصالح المجموعة . وكان أساس الدولة حربيا بحتا . وكانت الهزيمة هى التى تزعزعها كانت الدويلات التى تتكون منها ضعيفة . فإذا تفككت فإنها سوف تئول إلى عدد من الدويلات التى سوف تتصارع بدافع الحسد أو بدافع طمع إحداها فى الأخرى . الأمر الذى سوف يؤدى إلى الحرب فغلق الطرق التجارية فتعطيل التجارة . فإذا كان الأساس الأول لسياسة حكومة مستعمرة ساحل الذهب هو عدم التورط فى حرب مع الوطنيين فإن مجرد وجودها صاحبة قوة حربية كبيرة يحسب لهاحساب يحتم عليها التدخل . ولذا كانت حكومة مستعمرة

ساحل الذهب فى موقف لايحسد عليه فهى تؤمل ازدهار التجارة مع مملكة الاشانتى وما وراءها ، ولكنها فى نفس الوقت تعلم أن التجارة لن تنشط إلا فى حالة الاحتفاظ بالسلم ولن يحتفظ بحالة السلم فى حالة ضعف مملكة الاشانتى . فالطريق إلى النجاح وتنشيط التجارة هو واحد لا غير ينحصر فى قوة الاشانتى وبناء دولة قوية قادرة على إخضاع الدويلات التابعة لها أو التى تتكون منها وقادرة أيضاً على حفظ الأمن والمحافظة على بقاء الطرق التجارية مفتوحة، وهذه الدولة وإن بلغت حد القوة الذى يمكنها من إخضاع هذه الدويلات إلا أنها فى نفس الوقت لن تصبح فى موقف يجعلها خطراً على المستعمرة .

وكانت معاهدة فومينا قد فرضت على مملكة الاشانتى غرامة حربية بلغت خمسين ألف أوقية من الذهب على أساس كون هذه الدولة وحدة تستطيع بإمكانياتها المتوفرة لها من هذه الوحدة الوفاء بالتزاماتها . فإذا كانت بعثة الدكتور جولد سبرج قد أرسلت لغرض التوسط فى وقف الحرب فقد رأت فيها مملكة الاشانتى أقوالا دون أفعال تبذل لهذا الغرض . فلم يكن إذن أمام حكومة مستعمرة ساحل الذهب إلا اتباع أحد طريقين ، أولها أن تعلن بصراحة أن لاشأن لها بدولة الاشانتى ومشاكلها الداخلية التي تنشأ بين حكومتها وحكومات الدول الخاضعة لها فلا تتدخل فيها على أية صورة من الصور . وكان هذا الطريق الصريح الواضح يؤدى إلى قفل الطريق

أمام اللاجئين فلا تستقبلهم . بل تدعهم يسوون أمورهم مع حكومة الاشانتى القوية أو الضعيفة وفقا لما تستطيع أن تتبعه إزاء دويلاتها من سياسة تمليها عليها مصلحتها . وثانى هذه الطرق أن تعلن أن معاهدة فومينا قد عقدت مع الاشانتى على أساس أن تكون هذه الدولة قوية تستطيع تنفيذ التزاماتها والقيام بمسئوليتها، وعلى ذلك كان من الواجب أن تؤيدها وتسندها . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى دخول الاشانتى تحت حماية بريطانيا بطريقة عمليه وإن كانت غير رسمية وحينئذ تستطيع الحكومة البريطانية — بعد مضى مدة تطول أو تقصر — أن تضع هذه الحماية النظرية موضع التنفيذ القانوني . بعد القيام ببعض الإجراءات .

ولن يكون لهذه السياسة فى هذه الحالة سوى نتيجتين . إما إدراك حكومة الأشانتى لموقف الحكومة البريطانية منها ثم سكوتها عليها أو وقوفهم منها موقف المعارضة فيتصرفون على هدى مايدركون . فسياسة حكومة مستعمرة ساحل الذهب لم يفهمها الأشانتى كما لم يفهمها أحد . فالحكومة كانت تحاول المحافظة على حقوقها فى معاهدة فومينا بينما كانت فى نفس الوقت تتغافل عن واجباتها بمناصرتها لأعداء حكومة الأشانتى، بل تحميهم وكان فى هذا الإجراء ولاشك إضعاف لحكومة الأشانتى وبالتالى إضعاف لقدرتها على

الوفاء بالتزاماتها ومسئوليتها فى المعاهدة . ومساعدة على تحطيمها أى أنها كانت تريد من حكومة الأشانتى أن تتحمل جميع مسئوليتها بينما لا تريد هي من جانبها أن تتحمل مسئوليتها .

وظل منسا بونسو على العرش حتى سنة ١٨٨٣ وانقضت مدته فى معالجة ضعف الدولة بوسائله الخاصة فاتهمه خصومه أنه كان ظالماً غشوماً أكثر من الضحايا البشرية ونجحوا أخيراً فى عزله .

وكان منسا بونسو قد أرسل إلى مملكة جيامان Gyaman يذكرها أن سيادتها عليها إنما هى بموافقة حكومة انجلترا ، بينما أنكرت انجلترا هذه الواقعة . فإذا ماوصلت إلى حكومة المستعمرة تعليمات بالموافقة على ما ذكرته مملكة الأشانتى وأبقت هذه الحماية على مملكة جيامان رفضها زعماء العشائر فيها رغم موافقة ملك جيامان عليها فلم يملك الملك إلا إعادة رفضها ووقفت حكومة المستعمرة عند هذا الحد[٤] .

وحدث أيضاً أن حاول ملك الأشانتى أن يستعيد سلطته على مملكة أدانسي Adansi لاسيما وقد سادتها الاضطرابات عقب موت ملكها واختلف زعماؤها بين عودتها إلى الأشانتى وبين الاستقلال وأرسلوا إلى حاكم المستعمرة يحتكمون إليه، فتدخل بينهم ووصل معهم إلى التفاهم والاتفاق على الاستقلال . فكان من الطبيعى أن يثير ذلك سخط الأشانتى .

وكانت فرصة أخرى خيل فيها للأشانتى أنهم يستطيعون فرض سلطانهم على أدانسى واستعادتها إلى حظيرة الاتحاد، ولم تكد تعمل حتى استنجدت أدانسى بحكومة ساحل الذهب التى أرادت أن تحافظ على استقلالها فضاعت الفرصة مرة أخرى بسبب التدخل البريطاني . وقد وجهت الحكومة البريطانية اللوم إلي الحاكم لتصرفه دون الرجوع إليها فى حكومة لندن . التى كانت لا تزال تلتزم سياسة عدم التدخل بينما كان عمل الحاكم العام يدل على التدخل الواضح الصريح .

وحدث أيضاً فى يناير سنة ١٨٨١ أن هرب إلى حكومة ساحل الذهب يطلب حمايتها أحد أفراد العائلة المالكة فى جيامان ممن يحتمل جلوسهم على العرش، وكان هذا الأمير فى نفس الوقت مرتبطاً بالأسرة المالكة فى الأشانتى عن طريق والده . بينما كان هناك أمير آخر من أسرة جيامان يعيش فى الأشانتى ويعمل على التآمر على أسرة الجيامان ويعمل على عزل ملكها . وكان من الواضح أن وصول الأمير الثانى إلى العرش يهدم ادعاءات الأمير الأول . مادام الأخير يعمل بمساعدة الأشانتى إلى العودة بدولته إلى سلطانهم . فلم يكد الأمير الأول يصل إلى ساحل الذهب حتى طلبت حكومة الأشانتى تسليمه إليها واشتمت حكومة المستعمرة من هذا الطلب لهجة التهديد . فلم توافق عليه بدعوى أن هذا الأمير لم يرتكب ما يوجب إلى تسليمه ، فطلبت الأشانتى ألا تعمل حكومة المستعمرة على إعادته

إلى جيامان إذا طلب هو ذلك . فأجيبت أنه حر يذهب أينما أراد . وانتهى الأمر إلى سوء تفاهم جديد . حتى لقد ظن حاكم المستعمرة أن المسألة لن تقف عند هذا الحد بل لا بد أن تنتهى إلى حرب مع الأشانتى ، فاتخذ وسائل الدفاع واستدعيت فرقة من جنود جزائر الهند الغربية وعرف الأشانتى بذلك فاعتقدوا أن البريطانيين سيهاجمونهم . فبدءوا هم أيضاً يستعدون فى الوقت الذى عادوا فيه إلى التساهل والميل إلى فتح باب المفاوضة وصرحوا بذلك . ولكن رغم ذلك استمرت وسائل الدفاع ـ بل الحرب ـ تتخذ [٥] .

فمن هذه الحوادث التى كانت تتكرر من حين لآخر بدا للأشانتى أن الحكومة البريطانية تقاوم سياسة إعادة بناء دولة الأشانتى وأنها تتنصل من المعاهدة التى وقعتها ، أو على الأقل ـ كما ذكرنا ـ تتمسك بما فيه مصلحتها من شروط وتتنصل من التزاماتها . ولذا لم يكن من المستغرب أن يقوم حزب فى مملكة الأشانتي يطالب باتخاذ سياسة أكثر عداء نحو الانجليز رغم أن الحكومة نفسها كانت تميل إلى عكس هذا الرأى . لاسيما وأن حكومة ساحل الذهب كانت لاتزال تعمل على أن تبيح لهم حرية التجارة . بل حرية استيراد الأسلحة والذخائر عن طريق موانيها ، وهى سياسة لا تدل على عدم الرغبة فى الحرب . أو على الأقل تسهيل وسائل الدفاع للأشانتي .

وكانت هذه السياسة قد أثارت الفانتى ـ حلفاء الانجليز ـ

لاسيما وقد عملت حكومة الاشانتى على تكوين فرق الهوسا ـ وهم سكان نيجيريا ـ واستخدمت لتدريبهم مدربين من الألمان . ولكن رغم ذلك كله ، كان حزب الحرب يقوى كل يوم إلى حد أن أتهم ملك الاشانتى بالخيانة وأنه يعمل لمصلحة الانجليز ويمالئهم . لاسيما بعد أن تساهل فى مسألة استقلال أدانسى .

هذا إلى أن سياسة حكومة ساحل الذهب لم تكن ناجحة . فالتجارة كانت بسيطة الكمية وتتدهور كل سنة . فعولت إلى إرسال مندوب إلى كوماسى ليعقد معاهدات جديدة وكان هذا المندوب يحمل تعليمات بأن يحاول زيارة مندوب كوماسى . ليفتح طرقا تجارية جديدة . بمملكة Salga وغيرها لهذا الغرض . وكان الأشانتى يعتقدون أن البريطانيين فى معاملتهم مع الدول التى تقع خلفهم لا بد أن يلجئوا إلى وساطة الأشانتى ويكون اتفاقهم معهم عن طريقهم . فأثار هذا العمل سخط مملكة الأشانتى وزاد من أسهم الراغبين فى الحرب ، فاشتطوا فى حملتهم على حكومتها فإذا ما وصل المندوب البريطاني إلى كوماسى يحمل الهدايا المعتادة رفضت الهدايا ، وأفهم المندوب أن هذه الطرق الجديدة والمعاهدات الجديدة التى سوف تبرم مع سالاجا فيها ضرر عليهم خصوصا إذا استعملها اتحاد الفانتى . لاسيما وأن المسيطر على هذه الطرق مملكة برونج Brong التى لم تكن على وفاق مع الأشانتى والتى سبق أن طلبت من البريطانيين حمايتها لهم ، بل بادروا بإغلاق هذه الطرق فى إحدى المرات حتى يرد البريطانيون على هذا الطلب .

فكان ظاهراً من هذا كله تشجيع البريطانيين لأعداء الأشانتى بل معاداة صريحة لمحاولة إعادة بنائها(٦) .

وفى سنة ١٨٨٢ حدث سوء تفاهم جديد بين الأشانتى ودويلة جيامان وحاول كابتن Lonsdale التوسط، كما أرادت قبيلة مجاورة داخلة فى طاعة الجيامان التحول إلى طاعة الأشانتى ومال حزب الحرب فى أشانتى إلى إجابة هذا الطلب ولو أدى الأمر إلى استعمال القوة بينما رغب ملك الأشانتى عن الحرب وأرسل يطلب النصيحة من الحاكم البريطانى .

فكل هذه الحوادث تفسر لنا ازدياد التوتر بين الأشانتى وبين الحكومة البريطانية فى المستعمرة ، كما تفسر لنا ازدياد السخط على ملك الأشانتى مما أدى إلى قيام ثورة نجحت فى عزل الملك في فبراير سنة ١٨٨٣ كما ذكرناهم وأعقب ذلك سنة من الفوضى ، إذ كان هناك ثلاثة يطالبون العرش الملك السابق منسا بونسو . وأخوه الأكبر كوفى كاريكارى وكانا مكروهين من الشعب والزعماء ثم كواكادوا ابن شقيقتهما . وكان الثالث صاحب الأغلبية فجلس على العرش تؤيده أمه فى ابريل سنة ١٨٨٤ ولكنه مات بالجدرى بعد بضعة أشهر ولم يلبث الثانى (كوفى كاريكارى) أن مات أيضاً وعادت الفوضى إلى الظهور وتصرف ملوك الدويلات والزعماء وفقاً لرغباتهم وفقدت كوماسى

وزعماؤها مركز الصدارة بين دويلات الأشانتى فكان طبيعياً أن تتعرض التجارة إلى البوار .

وحاولت أم كواكادوا الثانى وعدد من زعماء الأشانتى العودة إلى الاتحاد لانتخاب ملك جديد ، واختارت هى من جانبها ابنها الثانى الذى يدعى كواسى كيزي Kwasi Kyisi وكان لا يزال صغيراً وأرسلت إلى الإنجليز تطلب منهم مساعدتها . وتلكأ الحاكم في الإجابة عليها من أكتوبر سنة ١٨٨٤ إلي فبراير سنة ١٨٨٦ انتشرت خلالها الفوضى حين نشر الأدانسى الرعب فى المنطقة كلها واعتدت على التجارة والتجار وقتلت منهم كثيرين فدافعهم كاريكارى زعيم Behwai وقتل منهم كثيرين فاستنجدوا بالبريطانيين حلفائهم . وبدأ الإنجليز يتدخلون . فى الوقت الذى لا تجد فيه صيحة ملكة الأشانتى صدى لها . كما أن تدخلهم – حين جاء – كان بطيئاً . إذ اكتفت حكومة ساحل العاج بأن أرسلت مندوباً لعمل تحقيق شامل . وإذا ما أنهى المندوب مهمته وكتب إلي حكومة ساحل العاج باقتراحاته وبطلب التعليمات بالتصرف لم ترد عليه بشىء . بينما سارت Behwai إلى الحرب والانتقام من الأدانسى ولكنهم صدوا بخسائر فادحة . فلم يعد الأدانسى راغبين فى هذه الحماية البريطانية التى تأتيهم بطيئة أو التى لا تحميهم من أعدائهم . ورأوا أن يأخذوا بثأرهم بأنفسهم فقاموا وهزموا Behwai فى أكثر من موقعة .

وكان انتصار أدانسى فرصة للاشانتى . فهبوا لنصرة BeKwai
وأرسلوا جيشاً هزم الأدانسى فى يونيو سنة ١٨٨٦ وساقوا شعبها
أمامهم . فالتجأ هذا الأدانسى إلى البريطانيين من جديد يطلبون
نجدتهم ، فاكتفت بأن ألجأتهم وأسكنتهم أرضاً إلى جوار الآكم
جنوب نهر برا Pra فكانوا من جديد مصدراً للفوضى بسبب
ما اعتادوه من نهب التجارة وسلبها . ويبدو أن نشاطهم فى ذلك كان
كبيراً حتى لقد شاركهم فيه الدنكييرا إحدى دويلات الفانتى التى
انشقت عن الأشانتى وأصبحوا مصدر خطر كبير (٧) .

فلا غرابة بعد هذا كله أن رفعت غرفة مانشستر التجارية بين
سنتى ١٨٨٣ و ١٨٨٧ أكثر من شكوى إلى الحكومة البريطانية
تصف فيها حكومة مستعمرة ساحل الذهب بالضعف والتهاون . وتدل
على ذلك بهبوط أرقام التجارة لاسيما القطن الذى هبطت صادراته
إلى ٣١٨ ألفاً من الجنيهات فى سنة ١٨٨٦ بعد أن وكانت إلى ٥٩١
ألفاً فى سنة ١٨٨٤ وذكرت أن مرد ذلك سوء النظام فى الحكومة
هناك وانعدام شق الطرق . وعدم مد الخطوط الحديدية رغم ازدياد
دخلها . مما أدى إلى تحول التجارة إلى أنحاء أخرى فأرسلت
الحكومة البريطانية إلى حكومة ساحل الذهب فى سنة ١٨٨٥ تطلب
إيضاحات عن ذلك كما تطلب موافاتها بالمعلومات عن علاقتها بمملكة
الأشانتى وعن رأيها فى تكييف موقفها من هذه الحكومة فأهمل
الرد على هذا الطلب حتى سنة ١٨٨٦ .

وفى داخل مملكة الأشانتى كانت الفوضى لا تزال ضاربة رغم
الجهود التى تبذلها الملكة ، فالعرش لا يزال خالياً . وهناك أكثر من
واحد يدعيه . فإلى جانب كواسى كيزا ابنها يوجد تويرى بانا
Twerabanna . وينصر كلا منهما فريق قوى ودارت الحرب بينهما
طوال سنة ١٨٨٧ انتهت بانتصار الأول وجلوسه على العرش فى مارس
سنة ١٨٨٨ باسم كواكا دوا الثالث وكان صغير السن لا يتجاوز
السادسة عشر من عمره يخضع لوالدته ، ولذا لم تنقطع الفوضى التى
تدخلت فيها مملكة الأدانسى فانتشرت الحروب الأهلية وقامت
قبائل ودويلات أخرى تطرح عنها سيادة الأشانتى فوجهت إليهم
الجيوش لسحق حركاتهم الانفصالية . كما وجهت إلى الثائرين الآخرين
ومن يعاونهم . كما قامت قبائل أخرى تطلب مزيداً من الحقوق فى
علاقتها من الأشانتى .

وفى كل هذه الحروب كان المنهزم يهرب ويحاول اللجوء إلى
مستعمرة ساحل الذهب يطلب حماية البريطانيين ، بينما الحكومة
البريطانية فى لندن لا تزال عند موقفها (الرسمى) من
التزام سياسة الحياد . ولكن وجود مستعمرة ساحل الذهب القوية
هناك كان فيه ولاشك إغراء لمن يريد الثورة على الأشانتى ، وكثيراً
ما احتج الأشانتى على ذلك . فكان جواب حكومة ساحل الذهب
أنه من الأفضل الاتجاه إلى تنشيط التجارة وفتح الطرق التجارية
بدلا من بسط السلطة على قبائل لا ترضى عنها . ولذا طلبت حكومة

الأشانتى من حكومة المستعمرة أن تسمح للقبائل التى تركت مواطنها لاجئة إلى المستعمرة من أجل طلب الحماية البريطانية بالعودة إلى مواطنها الأولى . فكتبت حكومة المستعمرة بذلك إلى حكومة لندن فأجابتها أنه من غير المعقول منح الحماية البريطانية لكل من يطلبها . فإن ذلك يسلب الأشانتى رعاياها . الأمر الذى يؤدى ولاشك إلى هبوط التجارة . وكان فى ذلك الجواب تعضيد صريح لحكومة الأشانتى فى وجوب إجابة ملتمسها فى إعادة القبائل الثائرة إلى مواطنها ولذا أرسلت حكومة الأشانتى مندوباً إلى حكومة المستعمرة يطلب إعادة مختلف اللاجئين لقاء وعد بحسن معاملتهم وعدم الانتقام منهم . فإن الدول القوية المتحدة أقدر على أن تلعب دورها وخاصة فى ميدان التجارة من الدولة الضعيفة المفككة التي تهددها الحروب الداخلية فأجابت حكومة المستعمرة أنها لا تملك الضغط على فرد أو قبيلة للعودة ، ولكنها لا تمانع فى عودتهم إذا رغبوا فكان هذا الرد فى دوره ضعيفاً وإن كان أميل إلى تشجيع الثائرين وإلى معارضة تعليمات الحكومة البريطانية .

ولم تلبث الحكومة البريطانية فى لندن أن تبينت أن موقفها وإن كان يتلخص فى عدم التدخل فى الشؤون الوطنية إلا أنه فى الواقع كان يتجه دائماً إلى تشجيع الراغبين فى الثورة على الأشانتى وفرض الحماية على من يرغب من هؤلاء الثائرين، وإن اتجاه حكومة مستعمرة

ساحل الذهب كان واضحاً فى ذلك كل الوضوح . ولم يكن هناك من نتيجة لهذا الاتجاه سوى تشجيع الفوضى دون أن نكسب شيئاً . فى الوقت الذى استقر فيه الفرنسيون فى ساحل العاج منذ سنة ١٨٧٢ يبذلون الجهد للتوغل إلى الداخل . بل نجحوا فى ذلك إلى حد كبير . كما نزل الألمان فى توجو ومدوا نفوذهم إلى الداخل أيضاً ـ فإصرار البريطانيين على اتباع سياسة عدم التدخل لن ينتهى إلا بارتفاع أعلام الدول الأخرى المنافسة فى كل الأراضى الداخلية حتى تحيط بالمنطقة البريطانية . ولذا اتجهت حكومة لندن إلى تغيير رأيها وإلى أن يصبح الأشانتى بريطانيين فعلا قبل أن يدخلوا فى نفوذ دولة أخرى . وكان هذا فى سنة ١٨٩٠ .

ولم يكن تغير السياسة البريطانية فى سنة ١٨٩٠ إلا نتيجة لتغير الرجال القابضين على السلطة فى لندن، فمنذ بداية القرن التاسع عشر والمعركة محتدمة بين الحزبين الكبيرين ـ الأحرار والمحافظين ـ من أجل معركتى حرية التجارة والإصلاح البرلمانى إلى جانب خلافهما على المسألة الإيرلندية . فقد احتضن حزب الأحرار كلا من نظريتى حرية التجارة والاستغناء بها عن السعى لبناء امبراطورية فيما وراء البحار ، وكذلك الإصلاح الاجتماعى عن طريق منح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الناخبين البريطانيين مما كان سبباً فى نصرة الشعب له ، وتولى هذا

الحزب الوزارة البريطانية حتى سنة ١٨٨٦ . ولكن تجاهل جلادستون زعيم الأحرار لرغبات البروتستانت فى إقليم الستر الإيرلندى أغضب منه نواب حزبه فانشقوا عليه مما كان سبباً فى هزيمة برلمانية لهذا الحزب ومن ثم إلى استقالة الوزارة وجاءت الأغلبية البرلمانية الجديدة تؤيد سياسة المحافظين فتولى الوزارة سالسبرى Salisbury(٨) وظل يتولى الوزارة حتى سنة ١٨٩٢ فشهدت انجلترا منذ هذا الوقت تغيراً ظاهراً فى السياسة البريطانية وميلا إلى تأييد آراء المحافظين وتنفيذها وكان السعي لبناء امبراطورية بريطانية فى الخارج أحد أهداف هذه السياسة(٩) ولذا شهدت هذه الفترة أيضاً اندفاعا بريطانيا نحو عقد اتفاقات دولية من أجل التمكن من حيازة مستعمرات أفريقية فشهدت سنة ١٨٩٠ إعلان الحماية البريطانية علي الجزء الأوسط من مملكة زنجبار ، وهي المنطقة التي حملت فيما بعد اسم أفريقيا الشرقية البريطانية ثم مستعمرة كينيا كما شهدت أيضاً تآمر حكومة الرأس ـ التى كان يرأسها السير سيسل رودس على استقلال جمهورية الترنسفال وتشجيع المهاجرين البريطانيين إليها من أجل المطالبة بحق الانتخاب والاشتراك فى الحكومة رغم ما كان من حق حكومة الترنسفال البويرية الظاهر من منعهم من هذا الحق لعدم تمتعهم بجنسيتها . كما شهدت أيضاً تبدل وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن التدخل فى شئون مملكة الأشانتي. كما شهدت سنة ١٨٩١ اتفاق فرنسا وانجلترا على تحديد مناطق نفوذهما فى شمال نيجيريا(١٠).

ولذا لم تلبث أن صارحت الحكومة البريطانية حكومة مملكة الأشانتى بذلك عن طريق بعثة أرسلت إلى كوماسى فى سنة ١٨٩٠ وطلبت رسمياً فرض الحماية على هذه الدولة الأفريقية المستقلة وذكرت أنه من المستحسن أن يتم ذلك (بطريق ودى) ولا بد أن بريطانيا حين انتوت إرسال هذا الوفد كانت تعتقد أن الأمر لن يعدو طلباً فاستجابة مادام كثير من قبائل الأشانتى وكذلك بعض زعمائهم قد طلبوا وألحوا فى الدخول فى الحماية البريطانية ، ولا يستبعد مطلقاً أن تكون حكومة مستعمرة الساحل ـ وهى التواقة دائماً إلى التدخل فى شئون الاشانتى رغم معارضة هذه السياسة لحكومة لندن ـ بسعيها المتواصل إلى تشجيع الثوار والترحيب بكل راغب فى الخروج عن سلطة الأشانتي هى التى سعت إلى شراء هذا العدد من الزعماء وإغرائهم بمختلف وسائل الإغراء على هذا الطلب وأخذت تكتب إلى لندن من أجل هذا التدخل، كما تتجاهل أوامرها بعدم التدخل . حتى إذا تولت حكومة المحافظين الأمر وجدت ما يشجعها على تنفيذ مبادئها الخاصة . بعد أن أفهمها حكومة مستعمرة ساحل الذهب سهولة فرض الحماية البريطانية دون أن يتطلب الأمر حملة أو إجراء آخر مرهقا .

ولكن الأمر لم يجر بهذه السهولة ، فقد خرج الملك الجديد برمبه

الأول Prempeh فى التغلب على جميع المعارضين والقبض على زعمائهم وسحق الحركات الانفصالية، بل والقضاء على استقلال بعض الدويلات التى نجحت فى الحصول على هذا الاستقلال. ولكن هذا النجاح لم يحل دون أن يلجأ المغلوب إلى البريطانيين لطلب الحماية. وبلغ نجاح ملك الاشانتى ذروته فى سنة ١٨٩٣ ولكن الحكومة البريطانية تتخذ من هذه الدعوات الجديدة حجة للتدخل فى شئون الأشانتى، بل لم تتردد فى إرسال قوات محاربة لتقف إلى جانب الدويلات الراغبة فى الاستقلال.

وكان النجاح الذى حازه ملك الاشانتي على القبائل والدويلات الأفريقية قد جعل الحكومة البريطانية تتردد فى موقفها فاكتفى اللورد ريبون Ripon بأن يطالب بوجود ممثل بريطاني فى كوماسى يكون له بعض الحقوق. وكانت انجلترا قد تفاهمت على هذا الأمر مع الزعيم الذى كان يناقش الملك على العرش وأبدت للملك الجالس على العرش بأنه فى حالة رفضه لهذا الطلب البريطانى فإن هناك من يقبله.

وطال تردد ملك الاشانتى فى الرد على اقتراح طلب الحماية بعد أن أصبح لا يثق فى البريطانيين الذين ينصرون أعداءهم. والذين لا يهتمون بشيء سوى مصالحهم الخاصة. ولكنه فى نفس الوقت كان

يخشى الحرب لأنه كان يعرف نتيجتها مقدما بعد أن أصبحت دولته منهكة بسبب الحروب الوطنية العديدة التى اضطرت إلى دخولها. ولذا فضل أن يرسل إلى انجلترا وفدا للمفاوضة وكان ذلك فى سنة ١٨٩٥.

وفى الوقت الذى أبحر فيه هذا الوفد إلى انجلترا وصل حاكم جديد إلى مستعمرة الرأس، هو السير وليم مكسويل يحمل التعليمات التى تتلخص فى أن ينذر ملك الاشانتى بقبول المقيم البريطانى (ماداموا لا يستطيعون المحافظة على استمرار فتح الطرق التجارية) وما داموا يستمرون فى تقديم الضحايا البشرية (مع أن انجلترا كانت تعلم أنهم يزاولون هذا الطقس منذ أن احتكوا بهم فى تاريخ مبكر وماداموا لم يدفعوا بعد الغرامة الحربية التى فرضت عليهم بمعاهدة فومينا فى سنة ١٨٧٤. بل قرنت الحكومة هذا الإنذار بإنذار آخر، وهو أن الحكومة البريطانية سوف تنشر حمايتها على كل من يطلبها من الأفراد. وطلبت الحكومة إجابة هـــذا الإنذار فى سرعة لا تتجاوز ستة أشهر.

أجابت حكومة الاشانتى على هذا الإنذار بأن وفدا قد سافر إلى انجلترا من أجل المفاوضة فى كل هذه الأمور، وكان من الواضح أن هذا الرد لم يكن له من معنى سوى المماطلة، ولذا بادرت انجلترا

باتخاذ الاستعدادات الحربية وسيرت لذلك حملة فى الوقت الذى عاد فيه وفد المفاوضة من انجلترا بعد أن لقي هناك الإهمال ، لا سيما وقد عقد المؤتمر الإمبراطورى فى لندن برئاسة المستر تشمبرلين فى سنة ١٨٩٧ وقرر الميل إلى ناحية تكوين الامبراطورية ميلا صريحا(١٢) فقد أخذت الأزمة المالية بخناق انجلترا منذ سنة ١٨٩٠ وأخذت أرقام الصادرات فى الهبوط وأرقام الواردات فى الارتفاع نتيجة للمنافسة الألمانية والفرنسية والأمريكية فى الأسواق التى كانت تحتكرها بريطانيا بحكم تفوق مستعمراتها . وأصبحت البلاد كلها تؤمن أن السبيل الوحيد لعودة الانتعاش الاقتصادى إنما هو اتساع النفوذ البريطانى وبناء إمبراطورية تقوم على مبدأ تفضيل المصنوعات البريطانية وحمايتها بالرسوم الجمركية العالية التى تفرض على مصنوعات ما عداها من الدول . وأخذ تشمبرلين منذ تولى وزارة المستعمرات يسعى لأجل تنفيذ هذه السياسة فلم يجد أعضاء الوفد — وقد رأى وسائل التهديد البريطانى وجدية الحكومة فى تنفيذه — سوى أن ينصحوا حكومتهم بقبول تعين المقيم البريطانى . فإذا ما وصل الرد إلى حكومة ساحل الذهب أجابتهم بأنها تنتظرهم فى أكرا من أجل توقيع معاهدة جديدة ومن أجل دفع غرامة حربية جديدة تعادل ما صرف علي تجهيز الحملة التى كادت تسير إليهم .

وكانت هذه الحملة قد تكونت من ٣٣٠٠ جندى بريطانى وافريقى يقودها السير فرانسس سكوت ، وسارت الحملة حتى وصلت مدينة براسو Prasu فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ فاجتمع مجلس زعماء الأشانتى بعد أن تخلف عنه زعيم Belawi الذى أرسل إلى الحكومة البريطانية يطلب حمايتها . فأسرعت إليه فصيلة انجليزية يقودها الميجور بادن باول، ورفعت العلم البريطانى على عاصمته، فكان هذا العمل داعياً إلى إسراع مملكة الأشانتى باتخاذ قرار بالخضوع للقوة والدخول فى حماية (الرجل الأبيض) ولكن القوة تقدمت ودخلت كوماسى فى السابع عشر من فبراير وفى إجتماع عام قدم الملك الافريقي خضوعه التام وقبل أقدام السير فرانسس سكوت ، ثم عاد إلي مجلسه ليقوم ويعلن فى صوت عال خضوعه للحماية البريطانية، وكان مجلساً دل على غطرسة البريطانيين إذ ساروا فى إذلال ملك الاشانتى إلى أقصى ما يستطيعون وحتموا عليه أن يدفع حالا غرامة حربية كبيرة قدروها بخمسين ألف أوقية من الذهب ، والا فالملك وأمه وأبوه وعماه وكذلك إخوته وقواد جيشه ومعهم الملوك حلفاؤه يعتقلون . (وإن كانوا فى اعتقالهم سوف يلقون كل احترام يليق بمقامهم) .

إزاء هذه الإهانة البالغة التى وصلت حد سلب الأشانتى سلطتهم دفعت بزعمائهم إلى الاجتماع ، ولكن لم يلتفت إليه . وقبض علي الملك والآخرين . واحتلت القوات القصر والمقبرة الملكية ونبش هذان

المكانان بحثا عما قد يكون مخبئا من الذهب، كما لم يتردد المهندسون عن تدمير بعض المعابد .

وكانت الحكومة البريطانية قد صممت قبل ذلك بعام على اعتبار ملك الاشانتى ملكا لكوماسى فقط، وذلك من أجل تمزيق مملكة الاشانتى . وفرض حمايتها علي كل من يطلبها من دويلات الاشانتى باعتبار كل واحدة منها وحدة منفصلة . ولذا كانت الخطوة الطبيعية لذلك عقد جملة من معاهدات حماية مع هذه الممالك . وحمل الزعماء المعتقلون إلى حصن المينا ثم إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندى وعين الميجور بيجوت Piggot مقيما في كوماسى وباشر سلطته فى العاصمة التى لم يعد يسكنها إلا قلة من الناس نظروا إلى هؤلاء القادمين بعين السخط تواقين إلى ساعة الانتقام منهم .

ولم يطل الانتظار لهذا الانتقام إذ قامت الثورة فى سنة ١٩٠٠ إثر زيارة الحاكم العام لكوماسى، وجمعه الزعماء ليذكرهم أنه لن يعود عرشهم إلى سابق مقامه بعد أن أصبحت القوة الحقيقية فى يد المقيم البريطاني . وأظهرهم مايجب عليهم من الخضوع له وطاعته . وأمرهم أن يطلبوا من شعوبهم العودة إلى مباشرة أعمالهم فى ظل النظام الجديد كما ذكرهم أن الغرامة الحربية لم تدفع بعد . ورغم أنه لا يريد منهم دفع المبلغ كله حالا إلا أنه يطلب عاجلا ثمانية آلاف أوقية

على أن يكون ذلك بمثابة قسط أول لدفعات سنوية مماثلة . وأخيراً طلب منهم تسليمه عرش الملك الذهبي (وكان الملك قد أخفاه فى مكان ما كي لا يدنسه الغزاة) .

وكان هذا الطلب الأخير فوق ما يحتملون . إذ هم ينظرون إلى العرش كرمز تتجمع فيه جميع أرواح أسلافهم، وجلوس ملك الاشانتى عليه لم يكن يحدث إلا نادرا وفى المناسبات الكبيرة، فكيف وجلوس أجنبي عليه . ولذا انفض الاجتماع دون أن يردوا على هذا الطلب ولكنهم كانوا قد انتووا أمرهم على ضرورة التخلص من هذا الحكم الظالم . وعقدوا لذلك جملة اجتماعات سرية أقسموا فيها على ضرورة إزالة هذا الحكم الأجنبي . ولم يطل الأمر . فقد بدأت الحرب التى عرفت فى التاريخ باسم Ya Ashantewa وهو اسم الملكة الأم التى كانت القوة الموجهة للاشانتى .

وكانت حرباً قاسية حتى لقد حاولت الحكومة البريطانية المفاوضة، ولكن شروط الأشانتى الأولى كانت عودة الملك وأن نباح لهم حرية التجارة وأن يخرج جميع الأجانب من كوماسى . وأن لاتفرض عليهم السخرة من أجل بناء البيوت أو أسوار الطرق . ورفضت جمع هذه الشروط . واستؤنفت الحرب وحاصر الوطنيون

كوماسى ولجأ البريطانيون الذين كانوا بها إلى الحصن البريطانى الذى بنى بها . وكتبوا يستنجدون . فأرسلت إليهم النجدات من الجنوب والشمال . بينما كان المحاصرون يعانون الجوع والمرض ، وانتشر بينهم الموت . لولا أن استطاعوا – بعد عدة هجمات غير موفقة – أن يشقوا طريقهم إلى الخارج بعد نحو أسبوعين واتجهوا مسرعين إلى الجنوب كي يصلوا إلى كيب كوست تحوطهم حراسة قوية فوصلوها فى العاشر من يوليو .

ولم تلبث الإمدادات أن وصلت إلى ساحل الذهب من أوغندا وشرق أفريقيا وجزائر الهند الغربية . وتقدمت نحو الداخل . فوصلت إلى كوماسى المحاصرة ونجحوا فى تخليصها بعد حرب طويلة قتل فيها الآلاف من الوطنيين . وكان هذا بداية انتصار البريطانيين الذين قضوا بعد ذلك من يوليو إلى سبتمبر فى تعقب الثائرين حتى انقلبت الحرب إلى عصابات متناثرة ، فقبض على كثير من زعماء المقاومة وأرسلوا إلى زملائهم فى سيشل . وجرد الأهالى من السلاح . وأخذت الحكومة تباشر وظيفتها بعد أن عزلت جميع الوطنيين المشكوك فى ولائهم . واستبدلت بهم جددا موضع ثقتها ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠١ ، وكانت ولايات الشمال وهى جونجا وداجومبا ومامبروزى وفورت ولايات محاربة يحكمها

قوادها الحربيون مكونين طبقة أرستقراطية حاكمة بعد أن أخضعوا الوطنيين وزعماءهم الذين كانوا لا يزالون فى حالة بدائية يباشرون طوطميتهم فى هدوء ويكتفون بصد من يغير عليهم من الشمال قانعين بأن يعيشوا فى هدوء مع قطعانهم . ولكن المعاهدات التى عقدتها الدول الأوروبية التى عقدتها فيما بينها من أجل تحديد الحدود قد حطمت هذه الولايات بعد أن اقتسمت الدول رعايا هذه الولايات وقبائلها فذهبت وحدتها بذهاب نظامها الاجتماعى ، ولم تعد أكثر من جماعات عائلية فى حالة أقرب إلى الفوضى دون قوة تحميها من بعضها .

وفى أول يناير سنة ١٩٠٢ صدرت ثلاثة مراسيم ، أولها خاص بمستعمرة ساحل الذهب . وثانيها خاص بمملكة الاشانتى وثالثها بالأراضى الشمالية فجعلت الاشانتى مستعمرة ملحقة بمستعمرة ساحل الذهب وجعلت إدارتها فى يد مندوب بريطانى مسئول أمام حاكم المستعمرة وتسرى عليها قوانين المستعمرة بعد أن تعدل بما يلائم حالتها .

وفى سنة ١٩٢٤ أعيد الملك المنفى إلى البلاد واعترف به من جديد زعيما ، ولكنه زعيم لكوماسى فقط لا سيما وأنها رفضت الاعتراف

باتحاد الأشانتي . وهو وإن نظرت إليه الحكومة ملكا لهذه المدينة فقط إلا أنه كان فى نظر شعبه ملكا للأشانتي جميعاً سواء رضيت الحكومة بذلك أم لم ترض . حتى إذا مات فى سنة ١٩٣٥ خلفه أوزى اجيمان برمبه الثانى فاعترفت به الحكومة البريطانية ملكا للاشانتى ، وهكذا عادت مملكة الأشانتي إلى عالم الوجود .

مصادر الباب الرابع

١ — History of Ghana , p. 265
٢ — History of Gold Coast , p. 233
٣ — History of Ghana , p. 286
٤ — Ibid , P. 288
٥ — Ibid , P. 290
٦ — Ibid . p. 293
٧ — Ibid , p. 297
٨ — History of Europe vol. III , p. 775
٩ — Great Britain, p. 81
١٠ — الاستعمار الأوربى لأفريقيا ص ٦٢
١١ — History of Ghana , p. 303
١٢ — Great Britain, P. 115
١٣ — History of Ghana , p. 366

الباب الخامس

نظام الحكم الجديد وتطوره

ضم البريطانيون فى العشرة الأخيرة من القرن العشرين إلى امبراطوريتهم كلا من ساحل الذهب ومستعمرة شرق أفريقيا البريطانيتين . فكان فى الغالب أن تقيم فيهما الحكومة البريطانية نظاماً واحدا لحكمهما . ولكن الأمر لم يكن كذلك . فقد أقامت فى الأولى ما سمى فيما بعد بنظام الحكم غير المباشر بينما أقيم فى الثانية نظام مباشر يعتمد على مجموعة كبيرة من الموظفين البريطانيين .

وقيل فى تعليل ذلك الاختلاف إن غرب أفريقيا عرف منذ عرفه الأوروبيون باسم (مقبرة الرجل الأبيض) لأن الرجل لا يستطيع الحياة لجوها الحار الاستوائي ، فحرارة الإقليم الساحلى المنخفض - كما ذكرنا فى الباب الأول - أكبر من أن يحتملها الرجل الأبيض عامة والبريطانى خاصة وقد تعود أن يعيش فى درجة حرارة منخفضة تهيأ تركيب جسده لها . وإلى الشمال من هذه المنطقة الساحلية توجد الغابات الاستوائية الكثيفة برطوبتها

الفائقة الحد وأمراضها الحادة من الملاريا والدوسنطاريا والحمى الصفراء والجدرى . فكان هذا كله كافيا لأن ينأى الرجل المستعمر عن سكناها . ويكتفى هناك ببضعة من كبار الموظفين أصحاب الوظائف العليا الذين يديرون السياسة العليا للمستعمرة معتمدا على الجهاز الحكومى الذى يقوم بالعمل فيه مجموعة الموظفين الوطنيين . فيديرونه وفقا للأوامر التى يتلقونها من رؤسائهم البريطانيين وفى إطار السياسة التى يرسمها لهم هؤلاء الرؤساء . وهذا النوع من الحكم هو ما عرف بالحكم غير المباشر .

ولكننا لا نستطيع أن نكتفى بهذا السبب وحده فى إقامة هذا النوع من الحكم فى غرب أفريقية إذ لو كان هذا وحده لوجدنا الحكم المباشر فى كل أجزاء الإمبراطورية ذات المناخ المعتدل . وحيث استطاعت فئة من الإنجليز أن تهاجر إليها لتعمل فى مختلف أنواع النشاط الاقتصادى . وفئة أخرى لتحتل مختلف الوظائف الإدارية فيها وحينئذ ينأى الوطنيون عن الاشتراك فى الحكم إلا فى دنيا الوظائف كما هو الحال فى شرق أفريقية سنة ١٩١٨ ثم تنجانيقا بعد سنة ١٩١٨ .

ولكننا نرى غير ذلك فقد أقيم فى أوغندا ذات المناخ المعتدل أيضا نوع من الحكم غير المباشر أيضا . فرغم مناخها المعتدل أغلب أيام السنة ورغم خصوبة أرضها وصلاحيتها لأنواع الاستغلال الزراعى

الاقتصادى . فان البريطانيين لم يستقروا فيها على شىء ولم يقيموا نوعا من الحكم المباشر هناك . فلا يمكننا مطلقا أن نقول إن المناخ القاسى فى غرب أفريقيا واستحالة معيشة الأوربيين فيه كان السبب الذى دعا البريطانيين إلى إقامة هذا النوع من الحكم هناك . ولكن لابد أن شيئاً جديدا قد وجده المستعمر عند دخوله إليها كما وجده فى أوغندا هو الذى أرغمه فى كليهما على أن يقيم نوعاً من الحكم غير المباشر الذى يكتفى فيه بالإشراف ملقيا بزمام الأمور إلى الوطنيين .

وجد البريطانيون عند فرض حمايتهم على أوغندا وساحل الذهب وكذلك نيجيريا حكومات ذات أنظمة قوية . وهذه الأنظمة خلقت وعاشت فى هذه الأجزاء وتطورت وفقاً للبيئة التى نشأت فيها حتى أصبح لها جذور ثابتة فيها . وقد استطاعت هذه النظم أن تسند حكومات عاشت لفترات سابقة لمجىء البريطانيين ، وكانت هذه النظم سنداً لحياة اقتصادية واجتماعية ناجحة . فلم يستطع حين جاء إلا أن يعتمد عليها بعد أن يدخل عليها أصغر ما يستطيع إدخاله من التعديل الذى يلائم مصلحته والذى يمكنه من الإشراف على تسيير الأمور فيها وفقاً لمصلحته .

فقد كانت أوغندا قبل مجىء البريطانيين مقسمة إلى عدة ممالك على رأس كل منها ملك . وكل مملكة مقسمة إلى أقسام يسمى الواحد

منها سازا، وكل منهم مقسم بدوره إلى أقسام أصغر هى جومبولولا تضم كل منها عدة قرى. وكان الملك صاحب الكلمة العليا فى الادارة ونفوذه كبير وسلطانه واسع على جميع أفراد شعبه يتسلسل نظام الوراثة فى بيت مالك معروف على أساس ثابت معروف وهو فى نفس الوقت يعتمد على مجلس استشارى تشريعى من الزعماء بالإضافة إلى مجلس تنفيذى من ثلاثة وزراء، وكان هذا المجلس الاستشارى يتكون من سبعين عضواً يعينهم جميعاً الملك. كما كان هناك من النظم الإدارية وخاصة ما يتعلق بنظام ملكية الأرض وتقسيمها وتوزيع الضرائب فيها ما كان كافياً لضمان موارد ثابتة للدولة تستطيع الاعتماد عليها فى تصريف أمورها فإذا ما جاء البريطانيون أبقوا على هذا النظام بعد أن أدخلوا بعض التعديل الذى يلائم مصلحتهم بأن عينوا الحاكم العام وجعلوا التشريعات التى يصدرها المجلس الاستشارى والتى يوقعها الملك لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن يوقعها الحاكم العام. وأضافوا إلى الوزارات مستشارين يستشيرهم الوزراء فى تصريف الأمور، ولكنهم جعلوا نصائح هؤلاء المستشارين بمثابة أوامر واجبة التنفيذ.

وقد رأينا أنه كان فى مملكتى الفانتى والأشانتى نظام على شىء كثير لا من الاستقرار فحسب بل على شىء كثير من الكفاية أيضاً. فقد كانت مملكة الأشانتى تتكون من تحالف من عدد من الدويلات الصغيرة التى ترأسها كبراها وأقواها هى مملكة الأشانتى.

وكان برأس كل دويلة من هذه الدويلات ملك يحكم وفقاً لأوضاع معروفة لديهم لا يستطيع الملك تغييرها. وكان هؤلاء الملوك - الذين يرتبطون برابطة الولاء لملك الأشانتى - يملكون حق اختيار ملك الأشانتى من أعضاء أسرة خاصة تعتمد على تقاليد خاصة، وإن كان تسلسل الملك لا يجرى بين أفراد هذه الأسرة وفقاً لنظام معروف من الوراثة، ولكنه كان أقرب إلى أن يكون نظاماً أمومياً. وكانت الدولة تعتمد على نظام حربى قوى كاف لأن يرغم الثائر علي الخضوع للنظام العام، والتقاليد الثابتة. وكانت الدولة تعتمد اقتصادياً علي التجارة وإن كانت تجارة الرقيق أكثرها انتشارا. ويمكننا أن نشبه نظامها العام بأنه كان أقرب ما يكون إلى نظام دولة الفونج التى قامت فى السودان الأوسط منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر. فقد كان زعماء كل دويلة أو مشيخة هم الذين ينتخبون ملكها من بين أسرة خاصة ولكنه لا يباشر شؤون وظيفته إلا بعد اعتماد ملك سنار له وبعد أن يقدم تمناد لهذا الاعتماد مراسم الولاء للنظام العام، وحقوقا يؤديها فى أوقات معينة. هذا وقد فهمنا من مجريات الحوادث فى الباب الماضى كيف كانت للملوك أولزعماء دويلات الأشانتى القدرة على إعداد الجيوش القوية المدربة وتنظيمها وجعلها على درجة من الكفاءة الحربية التى تستطيع بها أن تضارع البريطانيين بل قد انتصروا عليهم فى بعض المعارك بفضل قوادهم

الذين يستطيعون أن يفاخروا بهم . وكانت التجارة هى الأساس الأول لاقتصادهم الوطنى . ومن المعروف أن الشعوب التى تزاول هذا النوع من الحياة الاقتصادية لا بد أن يكونوا على درجة متقدمة من الحضارة وهم وان لم يعرفوا العملة إلا أن التبادل التجارى كان يجرى على أساس الذهب الذى يجعلونه فى موازين ثابتة معروفة .

ولم يكن فى وسع البريطانيين الذين فرضوا حمايتهم على الأشانتى فى سنة ١٩٠٢ إلا أن يهدموا هذا كله ويقيموا بدلا منه نظاماً جديداً يعتمد على رجالهم وحدهم . فلم يكن مناخ الإقليم واستحالة معيشة الأوروبيين فيه هو السبب الذى قضى على البريطانيين بإدخال نظام الحكم غير المباشر هناك . بل هذه الدرجة من الحضارة التى وجدوها والتى لم يستطيعوا أن يهدموها . فلم يكن البريطانيون فى هذا مخيرين ولا محسنين إلى أهل البلاد .

هذا إلى أن نصوص الدستور الذى وضعه ملوك الفانتى فى سنة ١٨٧١ يدل على وعى كامل بمستقبل بلادهم . إذ يرسمون فيه طريقاً واضحاً من أجل الوصول ببلادهم إلى درجة من الحضارة يؤملون الوصول إليها . فقد أرادوا به أن يوجهوا أعمال بلادهم إلى ما فيه خيرها بدرجة كبيرة ، وأن يشقوا طرقاً متسعة ثابتة تخترق جميع المناطق داخل بلاد الاتحاد وأن ينشئوا المدارس لتعليم أولادهم على أن يقوم بالتدريس فيها مدرسون أكفاء وأن يعتمدوا فى

زراعتهم وصناعتهم على أساس علمى بإنشاء المدارس الزراعية والصناعية وأن يعملوا على تحسين موارد المناجم وغيرها من مصادر الثروة العامة .

كما نصت بعض المواد على ضرورة وضع خطة تعليمية بتحديد أنواع المدارس التى ستنشأ فى مناطق معينة لأجل تحقيق أهداف معينة ونوهوا بنوع خاص بضرورة إنشاء المدارس المهنية من أجل تخريج البنائين والنجارين والحدادين والزراع والمهندسين على درجة كبيرة من الكفاية كما اهتموا بضرورة تعليم البنات على أن يقوم بالتدريس لهن مدرسات مدربات .

وأكثر من هذا كله ، أنهم نصوا على أن يقوموا بالصرف على هذه المنشئات من مواردهم الخاصة التى تعهد الملوك والزعماء بتقديمها .

ويفهم من هذا الدستور أيضاً أن بلادهم لم تكن خالية من المنشئات كالمدارس والمصانع ولكنهم كانوا يتطلعون إلى نوع أفضل وأكثر كفاية[٤] بل نصوا أيضاً على أن ينتخب رئيس هذا الاتحاد من بين الملوك على أن يكون هذا الملك الجديد وكذلك موظفوه ومعاونوه على درجة من الكفاية العلمية . ويعتمد مجلسهم على مجلسين يجمعان ممثلى الشعب . كل ذلك يدل على أنهم كانوا يتبينون طريقهم واضحا بعد أن تعهدوا أن يطرحوا جانبا بعض نظمهم الاجتماعية القبلية وتقاليدهم القديمة التى تتعارض مع هذا المنهج الواضح من التقدم .

ويدعى البريطانيون أنهم يطبقون هذا النظام فى هذه الأجزاء من أفريقيا لأنه يمكنهم من الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع سكان المنطقة كي يتسنى للبريطانيين أن يتخذوا موقفاً خلقياً كريماً لأنهم يؤمنون بالعدل وتطورات الزمن لأن الهدف الرئيسى لهذا النوع من الحكم هو إتاحة الفرصة للافريقيين لتمكينهم من الاشتراك فى حكم بلدهم[٥] ولكنهم تناسوا أيضاً أن هذا النوع من الحكم يتيح للحاكم مزايا أكثر مما يتيحها الحكم المباشر . فهو يخلى المستعمرين من مسؤولية الالتزام بالصرف على هذه المستعمرات بل يجعل الصرف على هذا النوع من المستعمرات يقع على عاتق المستعمرة . بل يجعل مرتبات الموظفين البريطانيين المرتفعة على عاتق الميزانيات الوطنية بل يجعل أيضاً مصاريف جيش الاحتلال البريطانى يقع على عاتق الحكومات الوطنية . وإذا أراد المستعمر تنفيذ ما يراه ضرورياً من المشروعات لتقدم هذه المستعمرات فى النواحي الاقتصادية لمصلحة الاقتصاد البريطانى فكثيرا ما يدفع إليها بمصاريف هذه المشروعات على أنها ديون تحسب لجانبه على حساب المستعمرات . كما أن هذا النوع من الحكم يلقى بالمسئولية كاملة على عاتق القائمين بها من الهيئات الوطنية فكل هفوة ترتكب من السهل أن تلقى بمسؤوليتها على موظف وطنى يمثل دور كبش الفداء فيلقى به إلى الخارج بينما يظل البريطاني صاحب الأمر والنهى والمتسبب الحقيقى لهذه الهفوة خارج نطاق المسئولية .

وإذا كان هذا النوع من الحكم غير المباشر يحقق هذه المنافع للدولة صاحبة السيادة فانه يحقق أضعاف ذلك من المساوى للدولة التى وقعت تحت السيادة . فان الرؤساء الأجانب لا يعتمدون على من يستطيع تصريف الأمور من الوطنيين أو القادرين على خدمة مواطنيهم فى كفاية ، ولكنهم يعتمدون على ينتقونهم منهم ليصلح لتنفيذ الأوامر التى تأتيه من أعلى دون مناقشتها . أما الذى يناقش الأوامر وينفذ منها ما كان صالحاً للتنفيذ فلا يصلح لهم . ولذا كان الأكثر جهلا من الزعماء هو الأكثر فاعلية واستجابة لهذا النوع من الحكم . فتحرم البلاد من أبنائها القادرين الذين سوف يبعدهم المستعمر عن مراكز الصدارة . بل كثيرا ما يعتمد الحكم غير المباشر على الزعماء أصحاب التقاليد والامتيازات الموروثة دون مراعاة لدرجة ثقافتهم . وكلما كان الزعيم متمسكا بتقاليده . كلما دل ذلك على بعد عن مستوى التفكير السليم[٦] ولذا يعادى الحكم غير المباشر طبقة المتعلمين الذين غالباً ما يتطلعون إلى التخلص من الزعماء التقليديين ومن التقاليد الوطنية القديمة التى لا تتفق مع التعليم الحديث . فسرعان ما يكون هؤلاء المتعلمون طبقة متقاربة الثقافة والعقلية تعادى الزعماء المحليين وتدعو إلى الثورة عليهم . حينئذ ينقسم المجتمع الوطني إلى مجتمعين متميزين . أحدهما مجتمع كبار السن الجهلاء المتمسكين بتقاليدهم وامتيازاتهم ومجتمع صغار السن

المتعلمين الراغبين فى التحرر . وبذلك تحدث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد وهو أقصى ما يطمع فيه صاحب السيادة . وكلما ازدادت القلة المتعلمة إلحاحاً فى تسلم شؤون بلادهم كلما ازدادت عداوة الزعماء لهم فرغبوا عن تعليم أولادهم ما دام التعليم يبعدهم عن أوساطهم ويجعلهم غرباء عنه ثائرين عليه . ولكن صاحب السيادة يظل دائماً فى حاجة إلى بعض العناصر المتعلمة التى تعاونه فى عمله فيلح فى تعليم الأبناء إلى القدر الذى تستلزمه الإدارة فقط وهنا يظهر صاحب السيادة الراغب فى تقدم البلد فيميل إليه المتعلمون ويعتقدون فيه سندهم . فيكون المتعلمون علي طول الزمن طبقة تقرب إلى صاحب السيادة بقدر ما تبتعد عن الأوساط الوطنية .

ولا يستطيع الفكاك من هذا الأسر إلا الذى أوتي نضجاً وعمقاً فى التفكير . ومن هؤلاء تخرج طبقة الزعماء الذين يتطلعون إلى نوع عال من التعليم من أجل قيادة شعوبهم . وإذا ما وصل هؤلاء إلى القدر الذى يؤهلهم لهذه القيادة وبدأوها يعاديهم زعماؤهم بل آباؤهم ويعتقدون أنهم سوف يقودون بلادهم إلى بحر غير مأمون العاقبة وإلى نوع من الحكم هو أبعد ما يكون عما ألفوه . ولذا كوّن الزعماء فى العادة طبقة من المعادين للحركات الوطنية .

ويدعى البريطانيون أنهم هم الذين وضعوا أسس هذا النوع من الحكم حين أرسى قواعده اللورد لوجارد حين وضعه موضع

التجربة للمرة الأولى فى نيجيريا عندما تولى فيها الحكم للمرة الأولى إذ يقول أنه أول من فكر فى تطبيق هذه السياسة عندما كان فى شرق أفريقيا ووضع كتاباً ضمنه آراءه عن الإدارة الأهلية [٧] فى سنة ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه فى أوغندا . فقد ذكر اللورد لوجارد فى هذا الكتاب أن الغرض الذى يهدف إليه من هذا النوع من الحكم هو أن تحكم البلاد بواسطة حكومتها التنفيذية من أجل تربية روح العدالة فى أهلها .

ويصف اللورد لو جارد هذا النوع من الحكم بأنه يؤثر بواسطة النفوذ الأوربى على الأهالى بطريق غير مباشر أى عن طريق الرؤساء الأوربيين إذ ينفذ المرءوسون الأوامر على أنها صادرة من زعمائهم الإفريقيين بينما هى صادرة حقيقة من الرجل الأبيض .

والحكم غير المباشر فى نظر البريطانيين نقطة ابتداء فى طريق التطور نحو الحكم الذاتي . من غير تحديد الوقت الذى تصل فيه البلاد إلى هذا النوع من الحكم . لأنه يعترف بالمنظمات والجماعات الأهلية القائمة ويساعدها على التكيف حسب ما تمليه وظائف حكومتها . وأوضح ما يتميز به هذا الحكم غير المباشر نظرته للمكانة التى تعطى للسلطات الوطنية التقليدية فى نظم الإدارة والقضاء . فتعطى هذه الهيئات ما كان لها من السلطة قبل مجيئها إلى البلاد علي أن تدخل عليها من التطور ما يتلاءم مع وجهة نظر المستعمر

ولكنه فى نفس الوقت لا يذهب بصبغته المحلية التى لا تجعله غريباً على السكان الوطنيين[٨] .

والحكم غير المباشر رغم مساوئه أفضل بكثير من الحكم المباشر الذى يقبض فيه المستعمرون على نسبة كبيرة جداً من الوظائف الإدارية ولا يتركون لأصحاب البلد إلا صغرى الوظائف التى لا تحتاج إلى كفاءة عقلية أو إدارية . فالسياسة فى هذه الحالة لا ترمى إلى تدريب الوطنيين على تسلم الحكم فى بلادهم يوما من الأيام بل يقصد بهذا النظام أكثر ما يكون اقصاء الوطنيين عن تفهم الأمور حتى لا يطالبوا بالترقى إلى الوظائف ذات المسؤوليات والمعنى الواضح لذلك هو إطالة الزمن الذى يتحكم فيه أصحاب السيادة فى مقدرات البلد تحت السيادة، فقد مكث البلجيكيون فى الكونغو يحكمونه حكماً مباشراً (أبوياً) على ما كانوا يقولون حتى إذا قدر لهم أن يتركوه لم يجد أهله من يستطيع أن يمسك بالقياد ويقوده إلى بر الأمان . ووضحت فى هؤلاء الزعماء جميعاً عدم الكفاية الإدارية والسياسية على نحو ما أجمعت عليه جميع المصادر .

على أن كلا من الحكمين المباشر وغير المباشر فى أفريقيا سعى إلى المحافظة على النظام القبلي ولم يحاول أن يستبدل به نظاماً حضارياً حديثاً . يدعوى المحافظة على التقاليد، وقد كان ولا يزال ذلك واضحاً فى كينيا وتنجانيقا والكونغو وانجولا وموزمبيق حيث باشرت

الدول أصحاب السيادة حكماً مباشراً وفى أوغندا ونيجيريا وغانة حيث باشرت بريطانيا حكماً غير مباشر . ولا شك أن الروح القبلية لا تتفق مع الوقت الحاضر باقتصادياته القائمة على الصناعة . كما أن له خطره على الأوضاع السياسية حين يباشر هذا البلد حكماً دستورياً وقد رأينا ماذا فعلت هذه الروح القبلية فى الكونغو عقب استقلاله، فما كاد يترك لأهله حرية تأليف الأحزاب السياسيه لتتصارع فى المعركة الانتخابية من أجل عضويه مجلس البرلمان، حتى تألفت أكثر من عشرة أحزاب كل منها يمثل قبيلة من القبائل تلتف حول شخصية الزعيم أكثر مما تمثل حزباً معيناً — يلتف أشخاصه حول فكره عامة يسعى إلى تحقيقها . وكانت النتيجة هذا الصراع السياسى الذى انتهي أو كاد ينتهي إلى ضياع ثمرة هذا الاستقلال[٩] وقد كان البريطانيون يعتقدون حينما أدخلوا هذا النوع من الحكم إلى الأملاك البريطانية فى غرب أفريقيا أنهم كانوا المخترعين له لا سيما حين يقارنون طريقتهم بالطريقة الفرنسية المباشرة التى ترمى إلى إمتصاص الإقليم وإفناء شخصيته فى الشخصية الفرنسية . ثم يفخرون باختراعهم هذا. ولكنهم نسوا أن المصريين حين حكموا السودان (١٨٢١–١٨٨٥) أدخلوا هذا النوع من الحكم غير المباشر خلال حكم كل من سعيد وإسماعيل . وأن المصريين كانوا فى هذه التجربة التى لم يسبقهم إليها أحد أول من احتك بالأفريقيين كحكام فكانوا هم البادئون بهذا

النوع من الحكم حقاً . فلما كاد سعيد يزور السودان فى سنة ١٨٥٧ حتى عين فى مختلف الوظائف عدداً كبيراً من أهل البلاد[١٠] ثم أخذ ينظر فى الترتيبات التى سوف يتخذها لراحة الأهالى . فجعل الفصل فى المنازعات والقضايا المحلية من إختصاص المشايخ الذين أصبحوا ركناً من أركان الإدارة كما أمر بتشكيل مجالس لبحث القضايا التى يتعذر الفصل فيها . كما عمل إسماعيل أيوب حكمدار السودان (١٨٧٠ – ١٨٧٣) على اشراك السودانيين فى كبرى الوظائف فعين أحمد أبو سن مديراً للخرطوم كما وكل الى مشايخ القبائل أمر جمع الضرائب بل عمل علي تعميم المجالس المحلية . كما عين الزبير باشا حاكماً لبحر الغزال فى ديسمبر سنة ١٨٧٣[١١] وكذلك فعل جوردون حين قلد كبار السودانيين مناصب الحكم فعين منهم مديراً لداره ومديراً لكردفان ثم مديرا للفاشر . فكان ذلك اشراكا للوطنيين فى الحكم[١٢] .

والآن نتطرق إلى وصف نظام الحكم الذى وضعه البريطانيون لحكم هذا الجزء من أفريقية بعد أن أصبح مستعمرة بريطانية .

لم يملك البريطانيون إلا أن يعترفوا بنظم الإدارة الوطنية التى وجدوها فى البلاد بعد أن أعلنوا قيام مستعمرة ساحل الذهب ولذا أصبح هناك حكومتان . الحكومة المستعمرة وعمدتها الحاكم العام

والموظفون البريطانيون ثم الحكومة الوطنية وعمدتها الملوك الوطنيون وما معهم من نظم تقليدية . وكان اللورد لوجارد قد أدخل الحكم غير المباشر إلى نيجيريا فأدخلوه إلى هذه المستعمرة الجديدة ولذا أبقى على سلطة الزعماء وإن بدء يدربهم على ما سوف يقومون به من الأعمال وتنفيذ ما تطلبه منهم الإدارة الجديدة . وإن كان ما فعلوه من أجل التقدم بالنظام القبلى إلى نظام حكومى حديث كان نصيبه من النجاح ضئيلا . وكانت العلاقة بين الحكومة المركزية البريطانية والإدارة الوطنية بنظامها التقليدى القديم هى عقدة العقد أمامهم طيلة مدة إقامتهم فى هذا الجزء .

وكان أول ما عملوه أن اعتبروا سلطة الزعماء على دويلاتهم كأنها مستمدة من التاج الذى أصبح بمثابة الرأس للإدارة الجديدة ، وأصدروا لهذا جملة مراسيم من أجل أن تسند الحكومة إلى الزعماء مباشرة بعض السلطة التى كانت فى واقع الأمر من اختصاصهم ، كحق نظر القضايا بين الأطراف الوطنيين ، فلم يجعل الزعيم يعود إلى مباشرة هذا الحق قبل أن يصدر لهم مرسوم بذلك كأن هذا المرسوم لن يكون إلا اعترافاً بالأمر الواقع . وإذا كان هناك بعض الزعماء قد أصبحوا يباشرون هذا الحق على أنه حقهم القديم الذى يحتفظون به طبقاً لمعاهدة الحماية التى تمت بين زعمائهم والحكومة البريطانية إلا أن الحكومة البريطانية حرصت على تفهيمهم أن الأمر ليس كذلك بل

لا بد للزعيم أن يحصل على قرار من الحكومة البريطانية يبيح له هذا الحق ولاشك أن هذه القرارات قد انتهت فى النهاية إلى إقرار حقوق بعض الزعماء ومنع غيرهم من مباشرة هذه الحقوق . وتلا ذلك سلسلة أخرى من المراسيم ترمى إلى تنظيم مركز السلطات الوطنية . ولعل من أوائل هذه المراسيم مرسومى ١٨٧٨ و ١٨٨٣ الخاصين بتنظيم الإدارة القضائية الوطنية اللذين عدلا فى سنتى ١٩١٠ و ١٩٢٤ وظلا أساس القوانين الخاصة بهذه الناحية من الإدارة حتى سنة ١٩٢٧ .

وقد نص هذا المرسوم الأول على الاعتراف بالزعيم الوطنى كرئيس للهيئة القضائية التشريعية الوطنية، يعاونه مستشاروه التقليديون ولهم حق التشريعات فى القوانين الفرعية فى مواضيع عينها المرسوم. ومن الطبيعي أن لاتوضع هذه القوانين موضع التنفيذ إلا إذا وافق عليها الحاكم العام . ثم يكوّن الزعماء ــ سواء كانوا كباراً أو صغاراً ــ هيئات قضائية لها حق نظر القضايا المدنية الصغيرة التى يكون فيها طرفا الخصومة من الوطنيين لاسيما التى يكون فيها الخلاف على ملكية أرض، وكذلك القضايا الجنائية الصغيرة التى لا يعدو الحكم فيها الغرامة . وكان طبيعيا أن يمتد اختصاص هذا النوع من الهيئات القضائية أو المحاكم إلى حق إجراء الصلح بين المتخاصمين أولا علي أن يكون من سلطتها أيضاً القبض علي المتهم الهارب إذا كان لا يزال فى دائرة

سلطة الزعيم . أما إذا كان قد هرب إلى خارجها فلابد فى هذه الحالة من الاستعانة بالمأمور البريطاني الذى يكون فى هذه الحالة حلقة الاتصال بين هذا الزعيم والزعيم الآخر الذى هرب المتهم إلى دائرة نفوذه، والزعماء جميعاً معرضون للإيقاف عن العمل بقرار يصدر من الحاكم العام إذا أخل بواجبات وظيفته (١٣) .

وإذا كان كل زعيم فى دائرته قد كون مع مستشاريه هذا المجلس التشريعى الصغير الذى تستطيع أن نسميه بالمجلس القبلى . أو المجلس البلدى أو القروى فقد كون رؤساء هذا المجلس مع بعضهم مجلساً تشريعياً كبيراً للمستعمرة كلها ، يملك سلطة التشريع فى المسائل الكبرى على أن لاتوضع تشريعاته موضع التنفيذ أيضاً إلا إذا وافق عليها الحاكم العام . كما كان من سلطته أيضاً عزل الزعيم عن سلطته . وحينئذ يمكننا أن نقول إن سلطة عزل الزعيم التى يتمتع بها الحاكم العام إنما يستمدها من سلطة المجلس التشريعى الوطنى العام .

ولم يكن لهذا المجلس العام سلطة قضائية مادامت السلطة القضائية موزعة على المجالس الصغرى . بل جعل حق نظر استئناف أحكام المجالس الصغرى فى يد المأمور البريطانى .

هذا فى الوقت الذى خضعت فيه المدن الساحلية لمجالس بلدية جعلت عضويتها بالانتخاب ، ولم يكن لهذا الامتياز من سبب إلا وجود الطبقة الوسطى التى أصبح لها دخل محدود من موارد معينة تقوم

يصرف معظمه على التعليم والتقرب إلى الحضارة الأوروبية كما يمكن التحرر من سلطة الزعماء، وكان وجود هذه الطبقة نتيجة إدخال زراعة الكاكاو واحتياجها إلى عدد كبير من العمال ورؤساء العمال والموظفين وكان ذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال البريطاني (١٤).

ولما كانت مملكة الأشانتي قائمة على الحرب تكونت مجالسهم من أقسام القوات الحربية التي يتكون منها جيش الأشانتي وكان الزعماء هم قواد الألوية. وكان المجلس الأكبر الذي يتكون من هؤلاء القواد على رأس هذه المجالس الصغرى.

ولاشك أن الاعتراف بسلطة هؤلاء الزعماء في تكوين هذه المجالس التشريعية والقضائية إنما كان الغرض منه إشعار هؤلاء الزعماء أن الأمر في هذا العهد الجديد لم يختلف عنه في العهد القديم. وعلى ذلك نستطيع أن نتصور الجهاز الإداري الجديد سلماً تصاعديا على رأسه الحاكم العام يليه المجلس الاستشاري العام المكون من الزعماء والذي يستند على عدة مجالس تشريعية صغرى تنتشر في الدويلات الصغيرة والقبائل والعشائر. وإنا لنشتم من هذا التنظيم أثر دستور مانكسيم الذي وضعه اتحاد دول الفانتي قبل دخوله في الحماية.

وكما فعل زعماء العشائر والقبائل في السودان حين استغلوا هذه السلطة لأنفسهم من أجل إرهاق منافسيهم عمل الزعماء في ساحل الذهب. فقد بلغ من الاستغلال أن أصبح لبعض هؤلاء الزعماء ثروات ملحوظة

مما دعا الحكومة إلى التدخل وسلبهم بعض اختصاصهم. لاسيما وقد لجأ بعض الغاضبين من سلطة زعمائهم إلى غيرهم من الزعماء يطلبون الخروج عن سلطة زعمائهم والدخول في سلطة الآخرين، وقبل الأخيرون هذا اللجوء وأعطوهم أراضي في دائرة قبائلهم مهملين بعض رعاياهم أو عشيرتهم (١٥). ولا شك أن هذا الإجراء من الزعيم الأخير الواهب قد تم دون موافقة مجلس قبيلته ولاشك أن تدخل الحكومة من أجل سلب الزعماء بعض اختصاصهم قد عورض منهم ومن مستشاريهم ومعهم المحامون فكونوا مع بعضهم رابطة الدفاع عن حقوق السكان الأصليين ولكن مصالح الفريقين بدأت تتعارض بعد إنشاء المجالس الأقليمية Provincial Councils. ولكن ذلك لم يحل دون بقاء رابطة الدفاع عن الحقوق ومسؤولية الزعماء ولذا كان عزل الملك لهم كثير الحدوث وكان هذا العزل يؤدي إلى تنافس الزعماء وتقرب بعضهم إلى الإدارة وكانت الإدارة تشجع هذا التنافس من أجل إضعاف سلطة الملك وزيادة هيبة الحكومة ولذا نشأ رأى أفريقي معتدل يقول إن إدارة الأمور بواسطة الزعماء واستغلالهم لسلطتهم يجب ان يوضع له حد بواسطة سلطة اكبر منهم ولكن اقترح أن تكون هذه السلطة افريقية. فلم تجد الحكومة وسيلة للتغلب على هذه المعارضة سوى ايقاع الفرقة بين الزعماء والمستشارين بأن جعلت لهؤلاء المستشارين حق اختيار

الزعيم وعزله وإن كان هـذا الحق لا يتم إلا بعد موافقة الحاكم العام .

وفى سنة ١٩٤٤ أشارت لجنة التحقيق التى ألفت لمعالجة هذه المسألة بالغاء هذا النوع من المحاكم وإنشاء المحاكم الوطنية حتى إذا كانت سنة ١٩٥٠ استبدل هذا النوع الجديد بمحاكم جديدة تتفق مع التقسيم الإدارى الجديد يجلس فيها قاض واحد موظف .

أما الإدارة التنفيذية فكانت فى يد الحاكم العام يعاونه أربعة من الموظفين الكبار (وقد أصبحوا خمسة فى سنة ١٩٤٦) يشرف كل منهم على فرع من فروع الإدارة ويكونون مع الحاكم العام مجلس الحاكم[١٦] .

ويمكننا أن نرى الشبه يكاد يكون تاما بين مجلس الحاكم العام فى ساحل الذهب وزميله مجلس الحاكم العام فى السودان الذى ألف فى سنة ١٨٩٩ عقب حرب الاستعادة وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائى وكانت شؤون الإدارات المختلفة تصرف بواسطة هؤلاء المديرين البريطانيين ولا تنفذ إلا بعد موافقة الحاكم العام . على أن ترسل بعد ذلك إلى وزارة المستعمرات البريطانية . التى يرأسها الوزير وتخضع لإشراف مجلس البرلمان . وتوجه هـذه الشؤون الإدارية فى وزارة المستعمرات إلى الإدارات المختصة لفحصها وإقرارها أو إبداء الاعتراضات عليها إذ تتكون وزارة المستعمرات البريطانية من

إدارات لشؤون مختلفة مثل إدارة الزراعة وإدارة الاقتصاد وإدارة المالية ثم التعليم والصحة وغير ذلك . ويرأس كل إدارة من هذه الإدارات مدير خبير فى هذه الشؤون ولهذا المدير أن يستعين بلجنة أو عدة لجان أو جملة خبراء لفحص مسألة من المسائل والكتابة بشأنها إلى المستعمرة[١٧] والحاكم مكلف بعد ذلك بكتابة تقرير سنوى عن مستعمرته يتناول مختلف شؤون المستعمرة والحوادث الكثيرة التى حدثت فيها خلال العام . وتنشر هذه التقارير تباعا .

وليس معنى ذلك أن مجالس القبيلة لم تكن لها سلطة تنفيذية بل كان لها حق تقسيم أراضى القبيلة على الأفراد لزراعتها . وكان هذا يحدث فى مواعيد دورية تكاد تكون ثابتة أذ من المعروف أن معظم سكان أفريقيا إلى عهد قريب لم يكونوا يعرفون التسميد ولذا يزرعون أرضهم زراعة بدائية تنحصر فى زراعة أرض معينة لمدة معينة حتى إذا انهكت قوتها تركت إلى غيرها ، وتظل الأرض الأولى بورا حتى تستعيد قوتها ويعود زارعها الأول أو غيره ، إذا ما انهكت أرضه الجديدة . وكذلك كانت لهم سلطة جمع الضرائب وتنفيذ أوامر الحكومة ومراقبة الإخلال بهذه الأوامر . وإبلاغ المأمور عن كل مخالفة لا تدخل فى اختصاص قضائهم .

وضمت مملكة الأشانتى الأملاك الشمالية بعد سنة ١٩٠٢ ولكن بعد أن تفككت وحدتها وخرجت عليها دويلاتها ولذا لم

يصبح لها مجلس تشريعى مكون من الملوك والزعماء كما كان الحال فى الفانتى ، بل جعلت سلطة الزعماء تحت إشراف مباشر للمأمورين البريطانيين الذين يتصلون مباشرة بالإدارات المختلفة ومديريها فيما يباشرونه من الأمور . ولم يتجه الرأى إلى الاستعانة بالأهالى إلا فى وقت متأخر حينما هددت الأحزاب السياسية بالعمل على سحق المجالس المحلية من أجل إقامة نظام برلمانى كامل .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد اتجهت بعد ذلك إلى تجميع كل عدد من المستعمرات القريبة أو المتجاورة إلى وحدة إدارية واحدة ، بإنشاء مجلس من حكامها لأجل الإشراف على شؤونها لاسيما المشتركة منها كما حدث فى اتحاد مستعمرات شرق أفريقيا المكون من أوغندا وكينيا وتنجانيقا أو اتحاد وسط أفريقيا المكون من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند أو اتحاد الولايات الوطنية فى جنوب أفريقيا (باسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند) إلا أن هذه المحاولة لم تتجه إلى مستعمرات غرب أفريقيا بل ظلت كل منها وحدة قائمة بذاتها[١٨] .

وفى سنة ١٩١٦ أضيف إلا هؤلاء الموظفين الخمسة تسعة آخرون ثلاث منهم غير موظفين وثلاث من الوطنيين وثلاث من الطبقات المتعلمة وأصبح هؤلاء جميعاً يكونون مجلساً جديداً يملك بعض السلطات التشريعية .

وانتهت الحرب العالمية الأولى التى اشترك فيها وطنيو ساحل الذهب إلى جانب الجيوش البريطانية وتيقظ الرأى العام بين الوطنيين وإن كان ذلك على نطاق ضيق ، فقام يطالب بزيادة نصيبه فى الإدارة والتشريع فصدر الدستور الأول فى سنة ١٩٢٥ فأصبح هناك مجلس تشريعى مستقل قائم على نظام الانتخاب . ورغم أن مملكة الاشانتى كانت قد اتحدت مع مستعمرة ساحل الذهب فى نظامها الاقتصادى والإدارى إلا أن هذا المجلس التشريعى ظل اختصاصه قاصراً على التشريع لساحل الذهب وحدها . على أن تطبق القوانين التى يشرعها على الأشانتى والولايات الشمالية إذا رأى الحاكم العام ضرورة ونص على ذلك صراحة فى ذيل القانون . وإن كان هذا لم يمنع دويلات الأشانتى من التجمع فى شكل اتحاد يستطيع الأدلاء برأيه فى بعض شئون دوله إلا أن هذا الاتحاد لم يصبح جهازاً من أجهزة الإدارة . ويتكون هذا المجلس التشريعى من تسعة وعشرين عضواً . تسعه منهم من الإفريقيين (ثلاثة نواب عن الثلاث مجالس البلدية فى أكرا وكيب كوست وسكوندى وستة عن المجالس الإقليمية أو المحلية المكونة من الزعماء ومستشاريهم) ثم خمسة أعضاء من الأجانب أثنان منهم تنتخبهم الهيئات التجارية والصناعية وثلاث آخرون يعينهم الحاكم العام إلى جانب أربعة عشر عضوا من الموظفين[١٩] ثم خمسة عشر عضوا من الموظفين الرسميين ملزمين

دائماً بأن يأخذوا جانب الحكومة مهما كان رأيهم الشخصى (١٩) وبذلك انعدمت المعارضة بصفة عملية . وإن كانت قد بدت واضحة منذ الأيام الأولى للاحتلال حين أرادت الإدارة الجديدة سن قانون الأراضى من أجل تحديد أراضى القبائل . فألف الزعماء مع الرجال القضائيين وغيرهم من المتعلمين جمعية المحافظة على حقوق السكان الأصليين لمقاومة هذا القانون .

وقد نجحت المعارضة فى تعطيل كثير من الإجراءات التى كان من بينها سوء استعمال الزعماء لأملاكهم وعملت على تقوية المجالس المحلية وقد نظرت الحكومة إلى هذا الحزب نظرة الارتياح ووجدت فيه معبرا عن الرأى العام الوطنى .

وظل هذا الدستور معمولا به إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية رغم اليقظة التى أخذت تزداد بين صفوف الرأى العام والتى ظهر أثرها فى انتشار الجرائد وكثرة الكتاب الذين يكتبون مطالبين بمزيد من الحريات بل بزيادة نصيب الأفريقيين فى الحكم والتعليم وقد عملت الظروف على تقوية هذه المعارضة التى لم تلبث أن طالبت بمزيد من الحقوق لاسما اتخاذ خطوات إيجابية فعالة نحو الحكم الذاتى . فتقدموا فى سنة ١٩٣٤ فى وفد إلى وزارة المستعمرات تطلب إصلاح المجلسين التنفيذى والتشريعى .

وفى سنة ١٩٣٩ أبيح لغير الزعماء حق الانتخاب والجلوس فى المجالس الإقليمية المحلية . كما عين أثنان من الوطنيين فى المجلس التنفيذى فى سنة ١٩٤٣ وكان هذان الاثنان من أعضاء المجلس التشريعى ولم يكن الحاكم العام ملزماً باتباع ما يشير به هذا المجلس . كما لم يكن أعضاؤه مسؤولين أمام المجلس التشريعى بل أمام الحاكم العام .

وقد تقدم مجلس حلف الأشانتى فى كوماسى إلى الحكومة يطلب تمثيله فى المجلس التشريعى وكان ذلك فى سنة ١٩٤٢ ورأت الحكومة ضرورة ذلك لاسيما قد ظهرت طبقة متعلمة وسطى فظهرت الحاجة ملحة إلى تعديل دستور سنة ١٩٢٥ تعديلا شاملا أو بمعنى أصح تشريع دستور جديد ينقل القوة إلى يد المنتخبين وتم ذلك فى سنة ١٩٤٦ (٢١) .

وبمقتضى هذا الدستور أصبح المجلس التشريعى يتكون من ثلاثين عضواً أغلبهم وطنيون . وهم ستة من الموظفين السابقين وستة من الوطنيين المعينين . وثمانيه عشر من غير الموظفين بينهم ٩ منتخبون من المجالس الإقليمية فى ساحل العاج . وأربعة من الأشانتى وخمسة من المجالس البلدية فى الخمس مدن الكبرى . وبهذا مثل الأشانتى للمرة الأولى حين أصبح نوابهم يقدمهم مجلس الحلف . بينما أصبح الأعضاء الذين تنتخبهم المجالس الإقليمية فى ساحل الذهب ينتخبون

عن طريق اشتراك المجالس كلها مع بعضها فى جمعية عمومية ولم يعد لمن يعينهم الحاكم العام من بين الموظفين أو غير الموظفين أغلبية ما وجعل لهذا المجلس حق التشريع لجميع أجزاء المستعمرة فى كل الأمور وأن أبيح للحاكم العام حق التشريع – إلى جوار المجلس – بصفة احتياطية ولكن قيد هذا الحق بالظروف الاستثنائية فقط .

ويمقتضى هذا الدستور أصبح ساحل الذهب المستعمرة الأولى بين مستعمرات غرب أفريقيا سواء البريطانية أو الفرنسية أو البرتغالية التى يتمتع وطنيوها بأغلبية ضخمة فى المجلس التشريعى ولذا رحبت ساحل الذهب بهذا الدستور أيما ترحيب وأعتبر السير الآن برنز Sir Alan Burns الحاكم العام بطلا وطنياً .

وفى سنة ١٩٤٩ أضيف الى الدستور نص بجواز إضافة أعضاء منتخبين آخرين من أجل صالح توجولاند التى أصبحت تحت الوصاية البريطانية منذ ١٩٤٦[٢١] .

وتحت ضغط الرأى العام الأفريقي أصبح المجلس التنفيذى يتكون من ثلاثة فقط من الموظفين البريطانيين السابقين وثمانية من الوزراء الذين يعينهم الحاكم العام من أعضاء المجلس التشريعى . كما أصبح الوزراء مسئولين أمام هذا المجلس .

وعدل هذا الدستور فى سنة ١٩٥٢ فأصبح المجلس التشريعى يتكون من ثلاثة من البريطانيين من الموظفين السابقين (وهم أعضاء

المجلس التنفيذى) وستة أعضاء يمثلون الهيئات التجارية والصناعية وخمسة وسبعين أفريقياً منتخباً . منهم سبعة وثلاثون نائباً عن ساحل الذهب وتسعة عشر عن الأشانتى ومثلهم عن الولايات الشمالية ويملك الحاكم العام حق الفيتو .

وبعد عام من هذا التعديل ألغى جلوس الموظفين البريطانيين (أعضاء المجلس التنفيذى) كما ألغى الستة أعضاء الآخرون الذين يمثلون الهيئات التجارية والصناعية وبذلك أصبح المجلس التشريعى يتكون من ١٠٤ نائباً منتخبين جميعاً بطريق الاقتراع العام ، ٧ عن المجالس البلدية (٣ من أكرا واثنان من كوماسى وواحد عن كل من كيب كوست وسكوندى) و٩٧ من القرى (٣٩ من المستعمرة و١٣ من الولايات الوسطى وجنوب توجو و ١٩ من الأشانتى و٢٩ من الولايات الشمالية وشمال توجو (ومدته أربع سنوات كما أصبح المجلس التنفيذى بمقتضى هذا التعديل مكونا من تسعة وزراء برأسهم رئيس الوزراء ومعه مديرا المالية والعدل نائبان عن الأفريقيين . كما جعلت شؤون توجولاند وكذلك الشؤون الخاصة بالدفاع والخارجية من إختصاص الحاكم العام . وسهل من تنفيذ هذا الإجراء خلق هيئة سكرتارية للحاكم العام يرأسها نائب الحاكم .

ويمكننا أن نسجل فى سنة ١٩٥٤ مرحلة دخول ساحل الذهب مرحلة الحكومة المسؤولة عن الشؤون الداخلية . كما جعلت الوزارة

مسؤولة أمام المجلس التشريعى حيث لم يعد الحاكم العام يباشر سلطاته الاستثنائية إلا نادراً .

وفى ظل هذا النظام حققت غانة كثيراً من الإصلاحات فى قطاعات الحياة المختلفة فيها . فقد رسم برنامج واسع من أجل نشر التعليم فى جميع فروعه وكان لزيادة نصيب الحكومة من الحكم الذاتى بعد الحرب العالمية الثانية أثره فى دفع حركة التعليم نحو الأمام . وكان الفضل فى ذلك للثروة التى تتمتع بها غانة عن غيرها من المستعمرات البريطانية وخاصة فى غرب أفريقيا فكأن الدخل القومى هو الذى تولى الصرف على البرنامج التعليمي الذى رسم . وكذلك يعود الفضل أيضاً إلى الاستقرار الذى عاشت فيه غانة طوال قرن من الزمان والذى مكن لهذا البرنامج المرسوم أن ينفذ دون أن تعوقه عوائق تمنع من تقدمه أو تحده .

ورغم أن معظم التعليم الإبتدائى كان فى يد المبشرين ، وهم الذين أخذوا على عاتقهم إفتتاح المدارس لاسيما فى بداية القرن الماضى ، إلا أن الحكومة سارت فى نفس الإتجاه وأكثرت من المدارس لاسيما ما بعد الإبتدائية . وقد قامت الإدارة المحلية – بميزانياتها الخاصة – بإنشاء العدد الأكبر ودفع مرتبات المدرسين . بل أخذت فى إنشاء المدارس المتوسطة والفنية أيضاً ولذا كان للمجالس المحلية فضل رسم هذا البرنامج التعليمى الواسع مع إبقاء مهمة الإرشاد الفنى والتوجيه

على عاتق إدارة التعليم فكان هذا تمهيداً لجعلهم التعليم الابتدائي إجبارياً .

وأخذ الحكومة المركزية على عاتقها إنشاء المدارس الثانوية فى نهاية الربع الثالث من القرن الماضى . ولا نستطيع أن نتجاهل فى هذا أثر دستور الفانتى فقد كان طلب التعليم والرغبة فى المساعدة من الحكومة البريطانية هى التى دفعت بزعماء الفانتى إلى التقدم بطلب الحماية البريطانية فلا غرابة إذا أفتتحت أول مدرسة ثانوية فى سنة ١٨٧٦ [٢٣] ولكن رغم هذا التبكير فإن التقدم سار بطيئاً فلم يزد عدد هذه المدارس الثانوية حتى ١٩٣٧ عن ثلاث مدارس وهو عدد ضئيل إذ قيس بغيرها من المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا فقد وصلت إلى أربعة فى غمبيا البريطانية وتسعة فى سيراليون . واثنتين وأربعين فى نيجيريا . ولذا كانت الزيادة التى تمت قد حدثت بعد سنة ١٩٣٧ بل خاصة بعد سنة ١٩٤٥ حين رسمت الحكومة سياسة زيادة نصيب الأفريقيين من وظائف الحكومة والشركات التجارية . وبدء أولا تنفيذ برنامج قصير الأجل من أجل الإسراع فى تخرج عدد اشتدت الحاجة إليه وكان أكثر من قبلوا فى صفوفها من الرجال الذين خدموا فى الجيش خلال الحرب العالمية الثانية ، كما بدء فى سنة ١٩٥١ بتنفيذ خطة واسعة ترمى إلى رفع المستويات الأفريقية وقدر لهذا المشروع اعتماد ثمانية ملايين من الجنيهات .

فصرف منه حتى سنة ١٩٥٣ أربعة ملايين ونصف من أجل إنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة فبلغ عدد تلاميذها نصف مليون من التلاميذ كان بينهم مائة وخمسين ألفاً من البنات ، وكذلك انشئت المدارس الثانوية بوفرة حتى بلغ عدد تلاميذها ٨٦٠٤ طالباً بينهم ١٢٩٦ طالبة كما حصل على شهادة القبول إلى جامعة كمبردج ٧٨٥ طالباً و ١٢١ طالبة . كما أنشئت كلية اشيموتا AÇhImota المشتركة في سنة ١٩٢٥ وهي تبدأ من مرحلة روضة الأطفال وتنتهي بالإعداد للجامعة كما بدأت تعد الطلبة للامتحان في الخارج على مستوى جامعات لندن في الهندسة ووصل عدد طلبتها في سنة ١٩٤٣ إلى ٩٨ طالباً بينما لم يزد عدد طلبة جامعة لاجوس عن السبعة عشر طالباً وجامعة ماكراري عن ١٢٨ طالباً .

وانشئت الكلية الجامعية في سنة ١٩٥١ وافتتحت كلية الهندسة التطبيقية في كوماسي . وكانت ساحل الذهب في هذه الخطوة أسبق من غيرها من المستعمرات البريطانية في غرب أفريقية . وكان إنشاء الكلية الجامعية نتيجة لتوصيات لجنة اسكيث Asquith التي ألفت في سنة ١٩٤٥ من أجل رسم برامج التعليم العالي فقد ذكرت اللجنة أن مثل هذه الكلية سوف تكون مركزاً لإشعاع ثقافي للناس جميعاً من أجل حرية الإعراب عن آرائهم . بل اقترح التقرير الإسراع بانشاء الجامعات على أن تقوم الحكومة بمساعدتها على نحو ما تساعد

الجامعات في انجلترا فانشئت جامعة اشيموتا في سنة ١٩٤٩ ونقلت بعد ذلك إلى أكرا وكان إنشاء الجامعة على حساب الحكومة الوطنية وقد بلغت ٠ر٥٦٧ر٣ جنيه وبلغت مصاريفها السنوية نصف مليون جنيه . وبلغ عدد طلبتها في السنة الأولى من إنشائها ٣٤٩ طالباً . عدا ٨٩ طالباً يتعلمون في الولايات المتحدة وثمانية في كندا و ٢٥٠ في انجلترا و ١٢٥ طالباً في الهند وهي تهيء الطلبة للحصول على درجة في الأداب والعلوم والزراعة والاقتصاد علاوة على درجة عليا في التربية .

وأدخلت زراعة الكاكاو في سنة ١٨٧٩ بعد أن استحضرت بذوره من أمريكا بواسطة رجل من مدينة اكرا وأخذت تنتشر هذه الزراعة حتى غدت محصول غانة الرئيسي وسوف نتكلم عنه تفصيلا في الباب السابع . ولكن فضل انتشاره يعود إلى مجهودات الحكومة لأن المحطات التجريبية التي أنشأتها الحكومة منذ نهاية القرن الماضي هي التي أدت إلى زيادة غلته ومقاومة أفاته بطرق كان بعضهما علمياً والآخر بدائياً .

كما أدخلت السكك الحديدية لأجل خدمة الاقتصاد سواء كان زراعياً أو صناعياً وكان ذلك في النصف الأول من القرن الماضي فقد بدء بمد الخط الحديدى الأول من سيكوني إلى تاركوا Tarkwa في سنة ١٩٤٨ من أجل خدمة استخراج الذهب ثم مد إلى كوماسي في

سنة ١٩٠٣ وقد أدى هذا الخط – إلى اجتذاب عدد كبير من السكان من المناطق الداخلية – إلى المعيشة والاستقرار فى المناطق التى تحوط بهذا الخط .

وفى سنة ١٩٠٩ بدء بمد الخط الثانى من اكرا إلى كوماسى من أجل خدمة الكاكاو إلا أنه لم يصل إلى هذه المدينة الأخيرة إلا فى سنة ١٩٢٣ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى . وظلت خطوط السكك واقفة عند هذا الحد حتى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وعلى أثر تفكير الحكومة البريطانية فى تنمية شؤون المستعمرات من أجل الحرب العالمية الثانية مد خط فرعى من الخط الحديدى الثانى يخرج عند مدينة Dunkwa ليسير إلى Awarc من أجـل نقل البوكسيت الذى يستخرج من المناجم القريبة من المدينة الثانية .

وبلغ طول الخطوط الحـديدية حتى سنة ١٩٥٤ ٥٣٥١ ميلا وفى الوقت الذى كان يجرى فيه التحضير لمشروع سد الفولتا الأعلى . رؤى أنه من الضرورى مد خطوط إلى منطقة المشروع ، ولما كان الأساس الأول لهذا المشروع هو استنباط الكهرباء لأجل إذابة البوكسيت لتحويله إلى المنيوم ، رئى أولا مد الخط إلى المناطق الصناعية التى سوف تجرى فيها هذه الإذابة فى Kpcnq . ومن أجل تصدير الألمنيوم الناتج ، مد خط جديد إلى Tema وهى الميناء الجديد الذى أنشىء على النمط الجديد لاستقبال البواخر الكبيرة التى تحمل آلات المشروع .

وافتتح الخط في سنة ١٩٥٤ . كما مد خط آخر من نفس المنطقة إلى المنطقة الوسطى حيث مدينة Kotoku وهى تقع فى منتصف المسافة بين اكرا وتاكورادى[٢٤] .

وإذا نظرنا إلى السكك الحديدية بصفة عامة فلابد لنا أن نعترف أن الحكومة لم تبـذل جهوداً جدية فى سبيل تسهيل المواصلات ويعلل ذلك بالخلافات السياسية والاجتماعية التى كثيراً ما كانت تنشب بين الحكومه البريطانية والحكومات الوطنية . فالولايات الشمالية لم يمتد إليها حتى الآن خط حديدى بل ليست فيها من وسائل النقل الحديث شىء مطلقا وقد قدر فى مشروع العشر سنوات مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات للمواصـلات ومن بين برنامجها مد خط من ميناء Tema الحديث إلى مدينة Temal فى أقصى الشمال الشرقى .

وبعد طول صراع مع الوطنيين نجحت الحكومة البريطانية فى ظل هذا النظام فى وضع نظام للمحاكم الأهلية التى تشرف عليها الدولة بعد أن رفض الوطنيون فى كثير من المرات أى تدخل من الدولة الحامية فى محاكمهم وقوانينهم . فجعل القضاء الوطنى على أربعة درجات أولها ماتستطيع أن نسميه بالمحاكم الجزئية التى تتكون من الزعيم ومستشاريه وتنظر فى القضايا الصغيرة التى لا يتجاوز فيها الحكم غرامة صغيرة يستطيع الزعيم جبايتها والحصول عليها ثم الاحتفاظ بها وتنتهى إلى محاكم الاستئناف التى تشرف عليها الدولة إشرافاً تاماً كما حـدد

اختصاص كل درجة من درجات المحاكم علاوة على تحديد إجراءات التقاضى . بل حدد أيضاً إشراف الدولة ممثلا أولا فى مأمورى المراكز البريطانية على أعمال هذه المحاكم بل جعل من اختصاص هذا المأمور نقل قضية من إشراف محكمة إلى أخرى أو إلى المحكمة التى يرأسها هو وكانت بمثابة محكمة استئنافية للمحكمة الجزئية . ثم جعل من اختصاص المستشار القضائى - وكان موظفاً بريطانياً كبيراً - مراجعة أحكام بعض المحاكم ودراسة سير العدالة فيها ثم إعادة نظر القضية والحكم فيها من جديد . بل لابد أن يكون هذا التنظيم الجديد قد سبق بمراجعة التقاليد التى جرت العادة على الحكم بها واستبدال بعضها بأحكام ثابتة مكتوبة .

وإذا كانت الحكومة قد فشلت فى سياسة فرض ضرائب ثابتة على الأهالى ثم جمعها والاحتفاظ بها فى خزينة عامة تقوم بالصرف من هذا الإيرادات على مصارف الدولة المختلفة إلا أنها نجحت بعد ذلك نجاحاً كبيراً بعد أن جعلت من سلطة الزعماء فرض بعض الضرائب وجمعها ثم جعل من حق بعض الزعماء الاحتفاظ بخزانة خاصة بهم بعد أن حدد هؤلاء الزعماء وجعل من اختصاص مجلس الولاية الإشراف على هذه الخزينة وفقاً للأوامر التي تصدر إليها من مدير المديرية البريطاني حتى إذا لاحظ المدير فشل مجلس الولاية فى الاستجابة لهذه الأوامر والتوجيهات أصبح من حقه أن يشرف على هذه الخزانة إشرافاً تاماً بواسطة إدارة يعين هو أفرادها . وإن كانت هذه

الإدارة الجديدة مسؤولة أمام مجلس الولاية لا أمام المدير البريطاني . ولا شك أن مسؤولية هذه الإدارة المعينة أمام مجلس الولاية الوطنى يحفظ لهذا المجلس كرامته إلا أنها كانت - ولا شك - شيئاً شكلياً بحتاً مادام مجلس الولاية يسير وفقاً لأوامر المدير البريطاني .

وجعل من اختصاص مجلس الولاية حق عزل الزعيم فى حالة ما إذا وجد منه مقاومة للتنظيم أو محاولة للتدخل الشخصى فى التصرف فى هذه الأموال . وجعل حق عزل الزعيم فى يد مجلس الولاية أمر يبعد كل شبهة فى هذا العزل عن المدير البريطانى ولكنه كان فى الواقع يعود إلى سلطته غير المباشرة .

ولكن نجاح الإدارة الجديدة فى بعض هذه التنظيمات لا يجعلنا نغض النظر عن فشلها فى بعض ما ارادته ، فقد فشلت فى السيطرة التامة على سلطات الأمن فى أكثر من وقت ولمدة طويلة . فقد تكررت أكثر من مرة الحوادث التى قوومت فيها سلطة الحكومة مقاومة ظاهرة لا سيما فى الفترة التى سبقت انضمام مملكة الأشانتى فى سنة ١٩٠٢ والفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى .

وكان التنظيم المالى الخاص بفرض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة هو أهم ما عنيت الحكومة بإقراره . بل أهم ما نجحت الحكومة فى إقراره بصفة حاسمة وهو أمر لم يكن يمس سلطة

الزعماء فى قليل أو كثير . ولذا تشددت الحكومة فى تنفيذه . فلم يجد التجار بداً من محاولة التهريب أكثر من مرة . بل لم يترددوا فى استعمال القوة لا سيما فيما يختص بمحاولة الاتجار فى الرقيق وهى التجارة التى حاولت الحكومة سحقها بكل ما تملك من امكانيات .

فقد حدث فى سنة ١٨٧٨ (٢٥) أن حاول أحد التجار وهو جيرالد دى ليما ومعه زعماء الأنالو Aualo فى منطقة كيتا Keta أن يفلتوا من رقابة الحكومة فلم يجدوا خيراً من محاولة قتل مدير المديرية الملازم إلبز وبدأوا ينفذون محاولتهم ولكنه استطاع الإفلات منهم إلى حصن كيتا . فاتجه المتآمرون إلى هذا الحصن يهاجمونه ودار القتال هناك لبضعة أيام انتهت بتراجع المتآمرين . ولكن المدير لم يحاول التحقيق أو معاقبة المتآمرين واكتفى ـ لمقاومة ما يقومون به من تهريب ـ بتعديل الحدود من أجل زيادة الإشراف عليها . ولكن جيرالدو لم يتوقف عن عمله ومضى فى مزاولة عمليات التهريب . بل حاول مرة أخرى فى سنة ١٨٨٣ قتل المدير الجديد كابتن كامبل . وكأنما أحس المدير الجديد بما يدبر فاتفق مع إحدى القبائل التى تسير موارد كيتا عن طريقهم على قطع المؤونة عنهم تمهيداً للقبض عليه بمعاونة بعض الزعماء ونجح فى ذلك ولكن أعوان التاجر نجحوا في تخليصه من سجنه .

وبدأت سلسلة من المعارك يقودها المدير وأعوانه من ناحية والتاجر جيرالدو ليما من ناحية أخرى . ووصل أعوان هذا التاجر فى بعض الأوقات إلى ثلاثة آلاف وقفوا يعارضون قوات الحكومة ويهاجمون قواتها ولصيبون أفرادها بل نجحوا فى إصابة المدير إصابات بالغة .

وانتهت هذه المعارك بعد لأى إلى القبض على هذا (الثائر) والحكم عليه إلا أننا نستطيع أن نقول أن سلطة الحكومة فى بعض أنحاء المستعمرة لم تكن مستقرة .

وفى سنة ١٨٧٥ ساعد شعب تافيفى Tavievi شعب أدو بافو Adu Bafo فى إحدى غاراته على جيرانه الذين يغيرون على تجارته وقوافله وتبودلت الغارات أكثر من مرة وتكررت هذه الغارات خلال ثلاث عشرة سنة (٢٦) دون أن يحس أحد بسلطة الحكومة ، وكان المهزوم من هذه الشعوب يلجأ فى بعض الأحيان إلى سلطات الحكومة مستعيناً أو طالبا الحماية ولكن الحكومة البريطانية وجدت نفسها فى كثير من الأحيان من أضعف أن تتدخل حتى لم يجد المهزوم بداً من أن يحاول أن يأخذ ثأره بنفسه ولكن هذا لم يمنع المدير البريطاني من محاولة التدخل بالهجوم بقواته الصغيرة نسبياً بالقبض على الزعيم والتحقيق معه والقبض عليه فكانت هذه الخطوة يقابلها دائماً محاولة

الشعب فك أسر زعيمه بل قتل المدير Captain Dabrrymple فى إحدى هذه المحاولات وهرب زميله الآخر . وكان طبيعياً أن ترسل الحكومة بعد ذلك قواتها إلى شعب فيفى يعاونها شعب كريبي Krepi فاضطر شعب فيفي إلى الهرب من تحصيناتهم واللجوء إلى الجبال فلاحقتهم الحكومة بقواتها ودارت حروب أشبه بحروب العصابات انتهت بتسليم شعب فيفى ثم تسليم الزعماء الذين قتلوا المدير وتسليم أسلحتهم وخضوعهم .

وبعد أن ضمت مملكة الأشانتى فى سنة ١٩٠٢ ظن أن الأمر سوف ينتهي باستقرار الأمور ولكن ذلك لم يكن صحيحاً . بل ظلت تجارة الرقيق تجرى عن طريق التهريب واتخذ المهربون من تنافس الدول الاستعمارية المتجاورة على الأراضى وسيلة للاستمرار . ولم ينته الأمر إلا بعد أن عقدت هذه الدول اتفاقيات الحدود وكان آخرها الاتفاق البريطانى الألمانى على الحدود الشرقية فى سنة ١٩١٤[٢٠] ، وإن كان من المعروف أن هذا التحديد لم يراع فيه حقوق القبائل الأفريقية بأى قدر من المراعاة وإن كان صغيراً .

مصادر الباب الخامس

١ — An African Survey, p. 134
٢ — أوغندا ص ١١٢ — ١٢
٣ — نفس المصدر السابق ص ١١٦
٤ — History of Ghana, p. 254
٥ — فى داخل افريقيا . ج ١ . ص ٣١ ; ٣٢
٦ — صحوة افريقيا . ص ١١٤ ; ١١٥
٧ — Native Admni istration in Nigeria P. 30
٨ — الحكومة المحلية فى السودان . ص ٦٦ — ٧٤
٩ — مجلة مرآة العلوم الاجتماعية عدد ٨ (جمهورية الكونغو)
١٠ — الحكم المصرى فى السودان . ص ٦٣
١١ — نفس المصدر السابق ص ٢٠٨ .
١٢ — نفس المصدر السابق . ص ٦٠ ،
١٣ — An . African Survey, p. 517
١٤ — Ibid, p. 315
١٥ — History of Gold Coast, p. 353
١٦ — An African Suryey, p. 172
١٧ — الإستعمار الأوربى لأفريقيا ص ٣٣
١٨ — An . African Survey, p 199
١٩ — Ibid, p. 316
٢٠ — History of Ghana, p. 323
٢١ — West Africa, p. 204
٢٢ — An African Survey, p. p. 318, 319
٢٣ — Ibid, p. 1176
٢٤ — An Africa Survey, p. p. 1061.1064
٢٥ — History of Ghana P. 313
٢٦ — Ibid, p. 316
٢٧ — Ibid, p. 318,319

الباب السادس

البعثات التبشيرية

دخلت المسيحية فى أيامها الأولى إلى إفريقيا في النصف الثاني من القرن الأول الميلادى وظلت طوال ثلاثة قرون قاصرة على بلاد الشاطىء الشمالى المطلة على البحر الأبيض ولقى مسيحيو هذا الجزء اضطهاداً عنيفاً من بعض أباطرة الدولة الرومانيـة التى كانت تحكم هذا الجزء ورغم ذلك ظلت المسيحيـة قائمة بل زاد انتشارها .

بل انتهي الصراع بين هذه الشعوب المسيحية وأباطرة الدولة بمنح الأمبراطور قسطنطين الحرية لهذا الدين كغيره من الأديان ولم يلبث الأمبراطور تيودوسيوس أن جعلها ديانة رسميه للدولة وعمل على هدم معابد الوثنية والقضاء على الديانات القديمة بكافة صورها .

ودخلت المسيحية إتيوبيا فى القرن الرابع عن طريق مصر حين اعتنقها الملك « عيزانا » وتبعه رجال بلاطه ثم شعبه تدريجياً دون أن يكون هناك إلزام من الملك باعتناق هذا الدين الجديد إذ لم يتخذها ديناً رسمياً لدولته .

وفى خلال الاضطهادات التى نزلت بالمصريين المسيحيين هرب كثير منهم حاملين ديانتهم الجديدة إلى النوبة حيث اعتادوا أن يهاجروا كلما نزلت بمصر إحدى الملمات السياسية أو الإقتصادية ولكن الدخول الرسمى لها إلى ممالك النوبة كان فى القرن السادس حين أرسل بطريرك الإسكندرية تيودوسيوس أول بعثة تبشيرية برئاسة الأسقف يوليان أيام الملك سيلكو[1] وتقبل الملك الدين الجديد تقبلا حسناً وأمر شعبه باعتناقه ، وتسربت المسيحية نحو الجنوب خلال القرون التالية متتبعة مجرى النيل حتى وصلت إلى منطقة لا أستطيع تحديدها وإن كان يظن أنها منطقة السدود الحالية .

وإذا كانت المسيحية قد اختفت من النوبة فى القرن الخامس عشر الميلادى نتيجة عدة عوامل كما اختفت من شمال إفريقيا غرب مصر نتيجة للفتح الإسلامى إلا أنها بقيت وما زالت باقية فى كل من مصر وإتيوبيا .

ولكنها فى مصر غلب عليها الإسلام منذ أيام المماليك رغم اتخاذها ديناً رسمياً للدولة منذ الفتح العربى . حتى لم يعد يعتنقها فى بداية القرن التاسع عشر أكثر من مائة ألف من سكان مصر الذين كانوا يبلغون آنذاك ثلاثة ملايين ولكنها أخذت فى الانتعاش خلال

هذا القرن حتى وصل من يعتنقها فى الوقت الحاضر إلى قرابة ثلاثة ملايين .

وكذلك أخذت المسيحية تنتشر بين أهالى إتيوبيا انتشاراً خفيفاً حتى القرن الثالث عشر . وكان قيام الأسرة السليمانية فى هذا القرن سبباً فى دفعة قوية لها . فعمت أكثر من نصف السكان . ولكنها انتكست خلال النصف الأول من القرن السادس عشر نتيجة لغزوات الإمام أحمد بن إبراهيم التى كان يعضده الأتراك العثمانيون ثم عادت إلى الانتعاش مرة أخرى أثر القضاء على هذا الثائر وعادت إلى نسبتها السابقة .

وظلت المسيحية فيما بين القرنين السابع والخامس عشر قاصرة على كل من مصر وأتيوبيا ولم تحاول كنيسة الإسكندرية وهى صاحبة السيادة الدينية فى كلتا الدولتين القيام بأية جهود تبشيرية لنشر المسيحيه بين مواطنيهم الافريقيين ، بسبب ما كانت تعانيه هذه الكنيسة من ضعف اقتصادى وثقافى .

وفى خلال هذه المدة كان الإسلام ينتشر انتشاراً بطيئاً سلمياً بعد أن دخل القارة عن طريقين : طريق الشرق وطريق الشمال . أما الشمال فكان نتيجة للغزو العربي لدول الشاطىء الشمالى وقيام الدويلات الوطنية الاسلامية فيها . أما الشرق فكان نتيجة لهجرة

كثير من القبائل العربية من الجزيرة العربية إلى الشاطئ، الأفريقي الذي يقابلها وكانت هذه الهجرة قوية متوالية نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التى نزلت بالجزيرة العربية والعالم الاسلامى .

وعن طريق هذه المركزين . الشمال والشرق أخذ الاسلام يتقدم نحو الغرب حتى إذا كان القرن الرابع عشر كان الإسلام ينتشر انتشاراً واسعا فى كل شمال إفريقيا حتى منطقة الحشائش جنوبى الصحراء الكبرى . ولكن حال دون انتشاره فى الجنوب منطقة الغابات الكثيفة التى ترسم حزاما أفقيا من أعالى النيل حتى ساحل غانة ، ولكنه انتشر أيضاً بين بعض قبائل الشاطئ الشرقي الجنوبي للقارة نتيجة للعلاقات التجارية التى قامت واستمرت بين سكان الجزيرة العربية ، وسكان هذا الجزء . وحتى القرن الخامس عشر كان بقية أفريقيا لا يزال وثنيا .

وأخذت المسيحية — عن طريق الكنيسة الكاثوليكية — تحاول أن تجد لها طريقا إلى القارة الافريقية فى القرن الخامس عشر نتيجة لحركة الاستكشافات الجغرافية ، وقد ذكرنا قبل ذلك أن نشر المسيحية فى هذه القارة كان هدفا من أهداف الأمير هنرى الملاح حين وجه بعثاته الاستكشافية نحو هذه القارة كما كان غرضه الآخر الوصول إلى مملكة القس حنا المسيحية القائمة فى الشرق إلى جنوبي الصحراء . هذا فى الوقت كان فيه الأمبراطور زرء يعقوب

يحاول الوصول إلى أوروبا من أجل إقامة علاقات مع البابا يرمى من ورائها إلى القضاء على قوة تجار الرقيق الذين اتخذوا من الاسلام ستارا يخفى أغراضهم واجتاحوا شرقى بلاده يعضدهم ملوك اليمن .

وأرسل لهذا الغرض وفداً إلى مجمع فلورنسا سنة ١٤٤٣ الذى عقد بغرض تكوين جبهة مسيحية متحدة تقف أمام غزوات الأتراك العثمانيين للدولة الرومانية الشرقية . وتكررت محاولة الاتصال بأوروبا أيام الأمبراطور لبنادنجل حين ازدادت قوة الامام أحمد بن إبراهيم وهددت جيوشه الاسلامية الكيان السياسى لأمبراطورية إتيوبيا . وانتهت هذه المحاولة بوصول حملة حربية نجحت فى كسر شوكة الثائر . وقرنت هذه الحملة ببعثة دينية من أجل تحويل تلك الدولة المسيحية التابعة لكنيسة الاسكندرية إلى المذهب الكاثوليكى . ولكن وفاة الملك لبنادنجل وإرتقاء الامبراطور جلاوديوس العرش الأتيوبى أدى إلى فشل البعثة وطرد أفرادها أيام الأمبراطور ميناس .

وتكررت محاولة الكنيسة الغربية للاتصال بأفريقيا أيام الأمبراطور سوسنيوس فى القرن السابع عشر حين أرسلت هذه الكنيسة الأسقف بايز Paez ونجح فى تحويل الأمبراطور إلى المذهب الكاثوليكي وجعلته يصدر مرسوماً ملكيا بجعل هذا المذهب مذهبه الرسمى وكذلك مذهب حكومته ولكن الثورات التى قامت فى

جميع أجزاء الدولة يقودها أفراد العائلة المالكة وتشجيع الكنيسة الوطنية لها ومعارضتها للامبراطور في سياسته ثم انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة نتيجه هذه الحروب المستمرة وكذلك وفاة الأسقف بايز . كل هذه الأسباب أدت إلى فشل هذه المحاولة أيضاً وأنهت بطرد الامبراطور فاسيلاداس للبعثة الكاثوليكية والعودةبالبلاد إلى كنيستها التقليدية . وأغلقت اتيوبيا أمام الكنيسة الغربية حتى القرن التاسع عشر (١) .

ومن الأماكن الأخرى التى نزلها البرتغاليون في الشرق من أجل التبشير بالمسيحيه أو من أجل نشر المذهب الكاثوليكى مملكة كالانجا التى تقع فى الشرق والتى أطلقنا عليها هذا الاسم نسبة إلى ملكها أو زعيمها فى ذلك الوقت وقد اشتهر أهلها باحتراف الصناعات لاسيما إستخراج الذهب وتصفيته وعرف باسم مونوموتابا Monomotapa ومعناها سيد الجميع . وكانوا يحصلون على هذا المعدن النفيس عن طريق غسل رمال النهر بوسائل أولية بعد سحقه بمطاحنهم الوطنية البدائية وكان العرب هم الذين يسيطرون على الطرق التجارية من الداخل إلي الساحل ومن الساحل إلى العالم الخارجى فكانوا هم الذين ينقلون تبر الذهب إلى سوفالا كما يتولون نقله عن طريق البحر . وعندما وصل كابرال إلى هناك فى سنة ١٥٠٠ وجد قبالة الشاطىء سفينتين عربيتين (السمبوك) تستعدان للرحيل إلى مالندى بما يحملان من

ذهب وكان البرتغاليون متحرقين للاستيلاء على هذه المناجم لكن كان يحول دون الوصول إليها منطقه الساحل المنخفضة بحرارتها الشديدة وأمراضها الوبائية المعروفة . وظلوا طوال فترة احتلالهم للزمبيزى (١٥٠٥ - ١٧٦٠) يجهلون مواطن هذا الذهب قانعين بما كان يرسله مونوزا ملك مونوموتابا إلى ملك البرتغال . ولكنهم منذ سنة ١٦٥٠ بدأوا يستبدلون بتجارة الذهب تجارة الرقيق وحيث فشلت معاهدات الصداقة أو الحملات الحربية حاول اليسوعيون والدومنكان النجاح . وإذا كان الحكم البرتغالي قد استقر فى مكان ما فى شرق أفريقيا فى هذا التاريخ فان الفضل فى ذلك يعود إلى جهودهم . وقد بدأت جهودهم فى سنة ١٦٣١ دون أن يعرفوا الحدود النهائية لهذه الدولة بل تخبطوا فى مساحتها فذكروا أنها تمتد من انجولا حتى بلاد القس حنا (أتيوبيا) وكان شعوب هذه الدولة على درجة كبيرة من الحضارة بل لا نبالغ إذا قلنا انهم كانوا أرقى شعوب هذه الجهات . وقد هزمت القوات البرتغالية جيوش هذه الدولة في سنة ١٦٢٩ وأسروا ابنه مبجيل الذى كان لا يزال طفلا وأرسلوه إلي جوا فى الهند حيث عمد وعلم ثم اتخذه الحاكم هناك عبدا له . ثم ادخل فى زمرة رهبان الدومنكان وانتهى فى سنة ١٦٧٠ بالحصول على درجة عالية في اللاهـــوات ونصب كاهناً لدير القديسة بربارا .

وقد حصل البرتغاليون على حق إقامة الكنائس فى هذه الدولة والتبشير بالمسيحية. ولم يلبث الملك أن اعتنق المسيحية وحمل اسم فيليب كما اعتنق المسيحية أيضاً خليفته على العرش في سنة ١٦٥٢ وقد سجلت حادثه تعميده ومعه زوجته صورة ما زالت محفوظة حتى الآن بدير الاومنكان فى روما. وحمل الخبر إلى البرتغال فأحدث ذلك أرتياحا كبير هناك مؤملين أن تصبح مملكة مونوموتابا دولة مسيحية. ولكن هذا الأمل لم يتحقق إذ سرعان ما هبط النفوذ البرتغالى فى كل من الهند وشرق أفريقيا إلى الحضيض وتحطمت دولة مونوموتابا — خلال القرن الثامن عشر إلى عدد من الدويلات المستقلة وغزاها الماتابيلي في سنة ١٨٤٠ أيام ملكهم لوبنجولا[٣].

وفى غرب القارة نزل البرتغاليون أيضاً فى حوض الكونغو ورحب الملك نزنجا بالراهب اليسوعى ريبوجو ومن معه من المبشرين واعتنق المسيحية فحمل اسم الفونسو الأول بل أمر أفراد شعبه بالتحول إلى المسيحية لأنه رأى فى هذا التحول وفى هذه الصداقة مع الرجل الأبيض منفعة له ولشعبه وقد سهل عليه التحول ما كان يعتنقه هذا الشعب من الإيمان بالأرواح.

وكانت هذه الدولة الأفريقية تتكون من مجموعة من الشعوب التى

تحتفظ برابطة الولاء بين زعماء هذه الشعوب وملك الكونغو. وكانت قوة الملك هو الأساس الذى تقوم عليه هذه الرابطة.

وكما أساء برتغاليو الشرق العمل فى إثيوبيا وقلبوا نعيمها حرباً متواصلة وبؤسا فعلوا ذلك فى الغرب أيضاً إذ لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحرب بين المتنافسين من أبناء الأسرة المالكة مما سنحت معه الفرصة للبرتغاليين أن يدعموا سلطانهم. وتقول المصادر أن هذا العاهل الأفريقى ظل طيلة أربعين سنة (١٥٠٧ — ١٥٤١) يناضل ليتفهم الأوروبيين وليضمن تحقيق الوعود الأوروبية. وليثير عطف وصداقة أولئك الذين وضع فيهم ثقته ولو أنه لم يرهم مطلقا ولكنه قوبل بالخيانة والغش والخداع مرة بعد مرة رغم ماتبينه البرتغاليون من ذكاء خارق ومقدرة على الفهم عظيمين ولعل السبب فى هذا الموقف الذى وقفه البرتغاليون منه إنما يعود إلى إلى أنه لم يظهر لهم خلال خطاباته خضوعاً أو ما يشبه الخضوع[٤]. إذ راح الملك يرسل إلى زميله ملك البرتغال فى طلب المبشرين بل أرسل بأهله إلى البرتغال حتى يتدربوا فى سلك الكهنة. فكان أكثرهم يقع فى قبضة تجار الرقيق. ورغم خيبة أمله فانه ظل على ولائه للكنيسة الغربية فجازاه البرتغاليون على ذلك بتآمرهم ضده

في عاصمته التي حول إسمها إلى سان سلفادور والتجار ينهبون ويقتلون والنخاسون يزدادون وملك البرتغال صم أذنيه عن كل نداء فلم يجد أمامه الا أن يطرد البرتغاليين كلهم من أملاكه. وأرسل إلى البابا في سنة ١٥٣٥ يلتمس معونته لطردهم ويرد عليه البابا بول الثالث في سنة ١٥٣٩ بأن الفاتيكان سيؤيد رغباته الصالحة ولكنه لا يستطيع أن يرسل البعثة إلا إذا كانت لديه سفينة ورفض ملك البرتغال منحه هذه السفينة. وكانت النتيجة أن نجحوا خلال الجزء الأخير من القرن السابع عشر في فرض سلطتهم فكان إليهم اختيار حكام الكونغو والحكم عن طريقهم.

ولكن شهدت سند القرن الثامن عشر صمتا كاملا عن جهود الكاثوليك في هذه الأجزاء من أفريقيا بينما ظلت النخاسة قائمة. وليس معنى ذلك أن البعثات الدينية لم تعد تذهب إلى هناك بل ظلت تتوالى ولكن أثرها كان ضئيلا جداً ويعزو المؤرخون هذا الفشل إلى مادرته تجارة الرقيق على البلاد من خراب شامل [٥].

وفي سنة ١٧٥١ نزل المبشر الإنجليكاني توماس تومسون في ساحل الذهب وتوغل في داخلها وشاهد ماكان يجري في البلاد من تجارة في الرقيق وما كان يقع عليهم من مظالم وفظائع فكانت النتيجة أن كتب عن ذلك في سنة ١٧٧٢ يقول أن تجارة الرقيق

في زنوج القارة الإفريقية تتفق تماماً مع مبادىء الإنسانية وقوانين هذه الديانة [٦].

وكانت النتيجة لكل هذه الجهود التبشيرية التي بذلتها أوروبا قرابة ثلاثة قرون إننا وصلنا إن بداية القرن التاسع عشر وليس في أفريقيا كلها مبشر واحد سوى فيليب كواك Philip Quaque الذي كان يمثل الأثر الوحيد الباقي من بعثة توماس تومسون. بعد أن خرج من جنوب أفريقيا في سنة ١٧٤٣ بعد أن قضى ستة سنوات بين الهوتنتوت. أي أن الجهود المسيحية التي بذلت أخذت تتهاوى حتى انتهت تماما قبل أن يبتدأ الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

وعادت الغيرة الدينية إلى الظهور والاتجاه إلى قارة أفريقيا في القرن التاسع عشر حين آمن المفكرون في أوروبا أن الوسيلة الوحيدة للقضاء على تجارة الرقيق هي إحلال تجارة أخرى مشروعة مكانها مع محاولة قيادة شعوب هذه القارة نحو المسيحية من جديد [٧] كأنما شعرت شعوب أوروبا أنه من الواجب عليهم أن يعيدوا بناء ماهدموه من نظام أفريقي خلال نشاطهم المخرب فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

وبدأ نشاط الجمعيات التبشيرية في غرب القارة واتخذوا نهر

النيجر وسيلة للولوج إلى الداخل لا سيما وقد بدأ المستكشفون من أمثال منجوبارك . وريتشارد وجود لاندرز كشف ظلام الداخل خاصة فى المنطقة المحصورة بين منحنى النيجر والساحل الغربى .

وكانت هناك مجهودات قد بذلت قبل ذلك فى سيراليوني فى سنة ١٨٠٧ . وبدأ هذه الخطوة Granvill Sharp وسرعان ما اشترك معه ورأيا أنه من الضرورى – كأساس لعملها – تنشيط الموارد الإفريقية على قدر كاف ليدر منتجات كافية . وكتب باكستون إلى حكومته بذلك . وكان جواب الحكومة مشجعاً . وكان قد اقترح :

(١) مزيد من القوة البحرية لمراقبة الشواطىء . (٢) وسلسلة من المعاهدات مع الزعماء الوطنيين . (٣) وتنشيط المواد الإفريقية .

ولكن النجاح لم يكن على القدر الذى توقعوه بالرغم من إنشاء قاعدة فرناندو بوليده العمل . ومركز عند التقاء النيجر ببنوا حيث بدء فى تمرين الإفريقيين على الزراعة على أن يضمن الحكم البريطانى سلامة القائمين بهذا العمل . ولذلك رؤى أنه من الأفضل اثارة الرأى العام الأوربى من أجل أن يسهم فى هـذا العمل بموارده المالية وكذلك بالتشجيع الأدبي . هـذا إلى ضرورة وجود الأساس الروحى للعمل ولن ينجح ذلك إلا أذا سار الإنجيل والمحراث جنباً إلى حنب ليكونا معاً أداة التطور الجديد فى أفريقيا[٨]

وسرعان ما تألفت فى سنة ١٨٣٩ (جمعية تحريم تجارة الرقيق وإدخال الحضارة إلى أفريقيا) برئاسة باكستون عمل معه فيها رجال من الكنيسة ، وعقدت الجمعية عدة اجتماعات دعت إليها الشخصيات الهامة فى انجلترا سواء من المحافظين أو الأحرار كما حضرها أسقف لندن .

وكانت نتيجة هذه الدعوة التى لم يتردد أحد فى انجلترا فى تعضيدها أن قررت الحكومة المساهمة ببناء ثلاث سفن ترسل إلى نهر النيجر لغرض التوغل إلى الداخل . وحبذ مجلس العموم هذه الخطوة فى إحدى جلساته . بل حض الجمعيات التبشيرية على العمل من أجل فتح المدارس . بل أبدى تشجيعه لكل ما يبذل من جهد واقترح دراسة لغات هذه الجهات ولهجاتها ومحاولة كتابتها وإدخال الطباعة وصناعة الورق إليها كخطوات أولية من أجل نجاح العمل . كما حض على المساعدة الطبية من أجل التغلب على الأمراض بإدخال نظام الصرف . ثم محاولة إدخال وسائل حديثة فى الزراعة وحفظ المنتجات والحبوب وإرشاد الأهالى إلى خير المزروعات وأكثرها ربحاً . ولكن مع ذلك لم يعدم هذا البرنامج البنائى نقاداً ينتقدونه على أنه مشروع خيالى . ولكن ذلك لم ينقص من قيمة العمل ، ولذا بدأت الخطوات العملية لتنفيذ المشروع ، لا سيما وقد رأس الأمير البرت زوج الملكة

الاجتماع الأول لهذه الجمعية فى سنة ١٨٤٠ وحضره جلادستون رئيس الوزراء وداود لفنجستون الطبيب والرحالة .

وفى ربيع سنة ١٨٤١ أبحرت السفن الثلاث . تحمل – إلى جانب المبشرين والموظفين – مجموعة من العلماء لدراسة أفريقيا أرسلتهم جمعية الحضارة الأفريقية African Civilisation Society وهى جمعية زراعية كانت تعنى بإنشاء المزارع النموذجية واستغلالها . كما اشتركت جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Soeiefy من أجل دراسة ما تستطيع عمله لإنشاء مراكز تبشيرية لها . وقد مثلها عالم لغوى هو الأستاذ Schon الألمانى الذى أوفدته بعثة بازل التبشيرية . كما استخدم عدد كبير من المترجمين الأفريقيين من بين أفراد قبائل النيجر . وذكر هذه الحقائق التى تتلخص فى محاولة نشر المسيحية فى أفريقيا فى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بينما لم يبدأ الاستعمار الأوروبي نشاطه فى أفريقيا – إلا إذا استثنينا مغامرة الجزائر الفرنسية التى تعود أصولها إلى عوامل خاصة – حين بدأت فرنسا هذه المغامرات فى سنة ١٨٧٠ وألمانيا فى سنة ١٨٨٢ وكذلك بلجيكا، بينما لم تبدأها انجلترا إلا فى سنة ١٨٩٠ وهذا ينفى ما ردده كثير من الكتاب من أن البعثات التبشيرية المسيحية دخلت إلى أفريقيا معتمدة على ذراع الاستعمار الأوروبى .

وصلت البعثة إلى مصب النيجر فى أغسطس سنة ١٨٣٩ وبدأت تتوغل عن طريق النهر ، ولكن لم يمض عليها أسبوع حتى بدأت الملاريا تظهر على بعض أفرادها . وزادت حالات المرض فتقرر إعادة أربعين على الباخرة سودان ، بل بدأ بمناقشة فكرة عودة البعثة كلها(٩) . وانقسمت الآراء وانتهى الرأى إلى تقرير استئناف الرحلة . ولكن لم تلبث الباخرة الثانية أن أرغمت على العودة ، وعليها عدد آخر من المرضى . وظلت الباخرة الثالثة وحدها تتابع رحلتها فى جو حزين قاتم ، كما ظل المرض يهاجم من بقى من رجالها ، وأخيراً تقررت العودة بأقصى سرعة بقيادة الطبيب بعد أن وقع المهندسون تحت وطأة المرض . فظل الطبيب يعمل ليلا نهاراً موزعا جهده بين عمله كطبيب وعمله كمهندس يقود الباخرة . ولم يمض شهر أكتوبر حتى كان المرض قد أصاب مائة وثلاثين من أفراد البعثة ، وهم مائة وأربعون فقط مات أربعون ، وبذلك فشلت المحاولة الأولى .

ولم يبق هناك من وسيلة للتوغل سوى عقد المعاهدات مع الزعماء فعقدت لذلك معاهدتان ، وكان يمثل الجانب البريطانى فيهما موظفون رسميون من الحكومة ، وقد نصت هذه المعاهدات على السماح للبعثات التبشيرية بالعودة فى حالة التفكير فيها .

وكان قد بدىء بإنشاء مزرعة نموذجية على ضفة نهر النيجر عند التقائه ببينوا ، وكانت مساحتها عشرين فداناً زرعت قطناً وأشرفت عليه جمعية

الحضارة الأفريقية التى أشرنا إليها .

ولكن فشل هذه البعثة لم يكن يعنى انتهاء الجهد إذ قام روبرت موفات يدعو جمعية الكنيسة التبشيرية C.M.S. إلى معاودة الكرة (من أجل هداية الأفريقيين) رغم ما عرفه العالم عن طريق دافيد لفنجستون الرحالة وعن طريق التجربة الماضية من قساوة المناخ القاتل للرجل الأبيض ، وكذلك من قلة بل انعدام وسائل المواصلات ولكنه قد ظهر أيضاً ضرورة الاعتماد على العامل الوطنى لا سيما بعد أن تبين أنه فى خلال التجربة الأولى لم يمت من الأفريقيين الذين كانوا مصاحبين للبعثة أحد مطلقاً . وكان عددهم ١٥٨ شخصاً ولا شك أن الأفريقيين سوف يرحبون بإخوانهم أكثر مما يرحبون بالأوروبيين . وقد أوضح هذه النقطة العالم الألمانى chon بل أشار إلى أنه من الأفضل استخدام الزنوج المحررين والذين يعيشون فى مستعمرة سير اليونى من أجل أن يعودوا إلى أوطانهم التى خرجوا منها . وعلى هذا الأساس وضعت مبادىء شون . فكان ملخص برنامج العمل يقوم على أساس تدريب فريق من الزنوج . وفضل أن يجرى التدريب فى انجلترا . وفى جزيرة مالطة حيث تمتلك البعثة مكاناً ملائماً . وإذا أجرى التدريب فى سير اليونى فهناك معهد خليج فورا Fourah الذى يجب استكمال ما به من نقص من أجل أن يسد مطالب منطقة غرب أفريقيا كلها من المبشرين بدلا من أن يكفى حاجة

منطقة سير اليونى وحدها . ويكون العمل الأول لهذا المعهد ترجمة الكتب اللازمة إلى اللغات الوطنية بعد محاولة كتابتها أو كتابة ما يكتب منها بعد . وفضل أن تجرى هذه الترجمة فى سير اليونى (١٠) ولأجل أن يكفل النجاح لهذا المعهد لا بد أن تنشأ إلى جواره مدرسة أخرى تعد الأفريقيين للقبول في هذا المعهد بأن تنشىء Grammar School يختار طلبتها من بين طلبة مدارس المستعمرة . وفتحت هذه المدرسة فعلا فى سنة ١٨٤٥ . والتحق بها ثلاثون طالباً .

وفى نفس السنة افتتحت مدرسة للبنات فى Regeat ثم انتقلت إلى فريتاون ، كما افتتحت مدرسة لإعداد المدرسات وكانت اللغتان العربية والعبرية ضمن برامج معهد فورا . ولا شك أن إدخال العربية لم يكن له من هدف سوى التوغل نحو المناطق الإسلامية الكامنة فى الداخل ، حيث يعيش المسلمون على مستوى مرتفع من الحضارة . والحق أن توجيه الجهود إلى كسب الوثنيين كان أجدى على هذه البعثات من كسب المسلمين الذين يؤمنون بالله وإن كان هذا الإيمان عن طريق غير طريق المسيحية .

وكان أولى ثمار هذا المعهد من يدعى Sammuel Grawther الذى كان زميلا لشون فى بعثة النيجر بعد أن تعلم لغة اليوروبا لقاء تعليم شون لغة الهوسا . ونشر فيها كتابا للنحو بينما فعل مثل ذلك

زميله صموئيل فى لغة اليوروبا ثم بدأ بترجمة الإنجيل إلى لغة الهوسا فأتمها فى أربع سنوات .

ورؤى الاستعانة بزنوج الهند الغربية من أجل خدمة أفريقيا ولقيت هذه التجربة نجاحا منقطع النظير وإن كانت بعثة C.M.S. لم تأخذ بهذه التجربة وفضلت الأفريقيين دائما .

وفى خلال سنة ١٨٣٩ أسست بعثة Weslyan مركزا لها بين الفانتى فى كيب كوست ، وقام Thomas Freeman بزيارة مدينة كوماسى وكذلك مدن ابومى وابيوكوتا Abeokota , Abomey وكان هذا أول اتصال لهؤلاء الأفريقيين بالمسيحية . وقدم فريمان لزيارة كوماسى خلال سنتى ١٨٤١ر١٨٤٢، وكان قد وصل إلى ساحل الذهب المبشر Robert Brooking يصحبه أميران من الأشانتى كانا قد عادا معه من لندن بعد أن تعلما . فكانا عند عودتهما موضع الحسد من زملائهما لاسيما وقد كانا يحملان الهدايا من الملكة فكتوريا إلى ملك الأشانتى . فرحب الملك بفريمان ومنح له أرضا لبناء المركز التبشيرى . وإن لم يمنح إذنا بفتح مدرسة وتوقفت صلات ملك الأشانتى بفريمان حتى إذا تعقدت العلاقات بينه وبين البريطانيين اتخذه الطرفان حكما بل مستشاراً لملك الأشانتى (١١) وزعمائه وأصبحوا يدعونه لحضور مجالسهم .

وأخذت البعثة تباشر نشاطها واعتنق الوطنيون المسيحية فوصل

عددهم فى سرعة إلى أربعين شخصاً كلهم من الفانتى . فكان ذلك مثار سخط الكهنة الوطنيين بل أدى الحال إلى قيام الصراع صراحة فى سنة ١٨٤٩ . وكان هناك جماعة صغيرة من المسيحيين تعيش فى كيب كوست إلى جوار أحد الأماكن المقدسة الوطنية واعتنق المسيحية أحد كهنتها فكان ذلك داعيا لتهديد الكهنة الوطنيين للمسيحيين إذ اعتبروا هذا الحادث ماسا بكرامتهم فدعوا الزعيم لنصرة عقيدتهم وزاد الأمر حين اعتدى المسيحيون على أحد المعابد فقبض على عشرة منهم واحرقت قريتهم .

ولم تلبث الأزمة المالية أن انتابت البعثة فاستقال فريمان فعينه حاكم ساحل الذهب البريطاني حاكما مدنياً لمدينة اكرا وكريستيان برج .

وبدأت بعثة بازل تنشىء المراكز فى الداخل . وأول من فعل ذلك Andreas Rus الذى وصل إلى اكروبونج Akropong فى سنة ١٨٥٥ فأنشئت محطة أخرى فى أبورى Aburi وخدم فيها القادمون من جزائر الهند الغربية . وفى منتصف الطريق بين اكرا واكروبونج أنشئت محطة ثالثة . وكانت هذه البعثة تعمل فى حماية الدانمرك حتى انسحب هؤلاء فسلموا مراكزهم للانجليز فأصبحوا فى حمايتهم فقررت حكومة انجلترا أن سكان كيب كوست الذين يتمتعون بالحماية البريطانية يجب أن يساهموا فى مصاريف تأسيس هذه المراكز

الدينية . واقترح من أجل ذلك فرض ضريبة على الرؤوس . وصدر قرار بذلك .

ولكن حين بدأت الدولة فى جمع هذه الضريبة ، قاومها الناس وبدت المقاومة أكثر ما يكون فى كريستيان بورج وفى سنة ١٨٥٤ بدأت هذه المقاومة تظهر واضحة حين بدأ التجمع والشغب وانتشر وانقلب إلى ثورة . وبلغ هذا الشغب مبلغا كبيراً حتى اضطرت الحكومة إلى ضرب مدينة كريسيان بورج بالمدافع . فخربت المدينة . فخرج منها جوهان زيمرمان . وأوجست شتاين عاوسر أعضاء بعثة بازل قاصدين أبوكو فى منتصف الطريق إلى أبورى وهناك أسسا مركزا صغيرا للجماعة المسيحية . وكان زيمرمان يعتنق فكرة ضرورة البدء بإدخال وسائل التقدم الزراعى حيث ينشىء مزرعة نموذجية يستقر فيها الأوروبيون أولا حيث يزاولون الزراعة المتقدمة التى يبتدىء الأهالى فى تعلمها منهم (١٢) .

وكانت كوماسى منذ سنة ١٨٣٩ قد أصبحت مركزا هاما من مراكز التبشير وخرج منها جوهان سيمون سوس لينشىء مراكز تبشيرية جديدة فى الشمال فوصل إلي جيا دام وهى مركز يسكنه مهاجرون من الأشانتى وأرسلت إليه البعثة زميلا له هودافيد باوم وآخر وطنيا اعتنق المسيحية حديثاً هو Mohenu فتركهما سوس

في هذا المركز الجديد واتجه إلى الشرق فى سنة ١٨٥٦ قاصدا الفولتا الذى كان حداً فاصلا بين ساحل الذهب وتوجو وأسس مركزا جديدا فى Dauromadem ، وفى هذا المركز الجديد بدأ جون مولر العمل فى سنة ١٨٥٦ ومنه خرج Odumesa إلى الشمال الشرقى ليقيم فى وسط شعب الكروبو وبدأ العمل ، وظلت الرسالة تنتشر بين هذا الشعب الجديد حتى اعتنقها الجميع وبلغ عدد المسيحيين حتى ذلك الوقت ١٨٥١ شخصاً كما سجلت وثائق البعثة .

وكانت البعثة لا تبدأ فى افتتاح المركز حتى تأخذ فى افتتاح مدرسة للبنين وأخرى للبنات ، بينما كان العلماء يقومون بترجمة أجزاء من الإنجيل والكتب المقدسة الأخرى إلى اللغات الوطنية إلى جانب الأعمال العلمية الأخرى التى تساعد فى هذا العمل . وهي كلها أعمال لا يستطيع المنصف إلا أن يسلم بضخامتها ونفعها للوطنيين .

ففى سنة ١٨٤٣ افتتحت أول مدرسة للبنين فى أكروبونج ، وفى سنة ١٨٤٧ افتتحت أول مدرسة للبنات ، وفى السنة التالية افتتح فصل لتدريس الدين . كما افتتحت مدرسة للبنين وأخرى للبنات فى أبوكوبى فى سنة ١٨٥٥ ثم مدرسة للبنات في أدوماسي فى سنة ١٨٧٢ .

وكان من أعضاء البعثة جوهان جوتلياب johann Goutiad

الذي يعرف لغة الأشانتي وعمل في بعثة بازل في ساحل الذهب من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٩٥ فترجم الأناجيل للمرة الأولى في سنة ١٨٥٩ وأكمل ترجمة العهد الجديد في سنة ١٨٦٤ والمزامير والأمثال من العهد القديم في سنة ١٨٦٦ ثم أكمل العهدين في سنة ١٨٦٨ .

وفي سنة ١٨٧١ أكمل عمل قاموس جمع فيه ٣٦٠٠ مثلا من أمثلة لغة Twi .

وفي سنة ١٨٦٩ حدثت غارة الأشانتي على ساحل الذهب فأرسل جيش إلي الفولتا وإلى ماوراء الحدود لإخضاع شعب الكريبي ، وكان هناك مركز لبعثة بازل يقيم فيه مبشران قد وصلا حديثا هما جوهانس كوهين وفردريك أوجست ومعه زوجه وولد لهما . وكان الزعيم قد منحهما عربة يستعملانها في أسفارهما . فإذا ماشعرا بالخطر أرادا أن يتركا مركز البعثة ولكنهما سرعان ماغيرا رأيهما ومكثا . فإذا مااقتربت جيوش الأشانتي أخذتهما أسرى ومكثا في الأسر أربع سنوات حين قدمت قوات ولسلي إلى كوماسي في سنة ١٨٤٧ وخلصتهما .

وكانت بعثة بريمن الألمانية قد بدأت عملها في إيوى شرق الفولتا في ١٨٤٧ بعد أن استقرت بعض الوقت في جابون وتركتها حين مرض أفرادها بالملاريا وكانوا أربعة تحت رئاسة لورنز وولف

وقدم الجميع إلى Peki على بعد تسعين ميلا من الفولتا ، وكان ولف أنشطهم إذ دأب على العمل المتواصل رغم موت رفقائه فظل يعمل وحده حتى قدم زميلان جديدان في سنة ١٨٥٠ كان أحدهما الآنسة كارولين ليست التي تزوجها . وساءت صحة وولف حزنا على رفقائه فأعيد إلى ألمانيا ولكنه مات قبل أن يصل إلي همبورج .

ولكن الحروب التي اشتدت بعد ذلك بين القبائل أدت إلى غلق المركز في بيكي لبعدها . وفضلت البعثة أن تبدأ العمل في مركز على الشاطئ . واختارت لذلك مدينة كيتا وهي تقع شرقي أكرا وسط مستنقعات واسعة وهناك بدأ Dauble وزميله plessiug العمل في سنة ١٨٥٣ وعولا على التقدم إلى الداخل مرحلة أثر مرحلة . حتى يصلا إلى بيكي فاستأنفا العمل الذي بدأه زميلهما السابق . فأنشئت محطة وايا في سنة ١٨٥٥ وبدأت العمل فورا ثم أنياكو في سنة ١٨٥٧ وأنشئت المحطة الرابعة في وجي في سنة ١٨٥٩ ومنذ ذلك الحين أصبحت بلاد غانا كخلية النحل من جراء كثرة مراكز التبشير . ولكن العداوة بين قبائل الأشانتي لم تلبث أن ثارت في سنة ١٨٦٩ حتى انتهى أمرها إلى الحرب في ١٨٧٣ فخربت وجي في نفس السنة ووايا في سنة ١٨٧١ وحين انسحب المبشرون نهبت بعض المحطات حتى إذا انتهت حرب الأشانتي بدأت فترة من الراحة(٣) .

واتجه فريمان إلى داهومى فى سنة ١٨٤٣ فأنشأ فيها مركزا للبعثة فى ويداه على الساحل . ولكن الملك رفض السماح للبعثة فى إنشاء مراكز للبعثة فى الداخل فقابله فريمان فى سنة ١٨٦٠ ليقنعه بالسماح للبعثة بمزاولة نشاطها بل صرح أكثر من مرة أنه لن يترك تجارة الرقيق، وأكثر من ذلك أنه حرض رعاياه على مهاجمة المسيحيين فأسروا منهم جماعة بينهم أحد الأفريقيين كان يقوم بتدريس الدين المسيحى فصلبوه فى أبومي . ولكن ذلك لم يمنع الكنيسة الكاثوليكية من أن تنشىء مركزا لها فى الساحل أيضاً استقر فيه Borghero الإيطالى . وكان مركز نشاطه فى المنطقة الممتدة بين داهومى والنيجر وكانوا يقيمون القداس فى أحد الحصون التابعة للبرتغال وشهده في سنة ١٨٦١ أكثر من مائتى وطنى .

وكانت البعثات الكاثوليكية قد بدأت نشاطها فى سنة ١٨٤١ فأنشئوا مراكز فى منروفيا عاصمة ليبريا[١٤] . واعتمدوا على وسائل الدعاية لجذب الأفريقيين وأرسلوا إلى هناك كثيرين من المبشرين الذين استقبلهم رئيس الجمهورية فأحسن استقبالهم ولكنهم وجهوا همهم أولا إلى مهاجمة البروتستانت فى بعض مبادئهم لاسيما حين أثار الأخيرون عبادة الرسل والقديسين ويدافعون عن استعمال اللاتينية فى الطقوس والسلطة البابوية . فلم يسع البروتستانت إلا

أن يبادلوهم اتهاما باتهام ، فجعلوا يذيعون عنهم أنهم لا يعرفون الدين الصحيح ولا يعبدون الإله الحقيقى بل يعبدون العذراء والقديسين والتماثيل والصور كما أنهم اخترعوا المطهر .

ولكن الحال كان أفضل من ذلك فى ساحل الذهب فقد وصل إليها الأب مورو من آباء ليون واستقر فى المينا فى مايو سنة ١٨٨٠ وزار كوماسى . وعقد أواصر الصداقة مع بعض الأمراء ، فأتاحوا له مقابلة الملك فى سنة ١٨٨٢ فأجابه إلى ما طلبه من السماح له بافتتاح مركز تبشيرى ، ووجه اهتمامه إلى معالجة المرضي وتعليم الصغار وسمع الملك بذلك فسر به وقابله أكثر من مرة وذكر له أنه يريد الحرية والحماية والمساعدة ، كما ذكر له أنه مسرور بما تقوم به الإرساليات من نشاط ومساعدة للأهالى . ومات مورو فى المينا وكان عدد المسيحيين الذين تعمدوا على يديه أكثر من ثلاثمائة .

وفى سنة ١٨٨٦ قدم بعض أفراد من الوسليان يطلبون حق تأسيس المراكز الخاصة بهم فأجابهم إلى ما طلبوه وعملوا على إقامة علاقات حسنة بينهم وبين الكاثوليك ويرجع الفضل فى ذلك إلى دنيس كامب وحسن سياسته . فافتتحوا مدرسة للبنين ، ولكن رجال الدين من الوطنيين تأذوا من ذلك ورفعوا بشكواهم إلى الملك وذكروا أن كل فريق من المسيحيين يتهم الفريق الآخر بأنه غير

مسيحى وأن الكاثوليك لا يعترفون بكنيسة أخرى غير كنيستهم .

وفى سنة ١٨٨٢ قدم مبشرون جدد . منهم مس ماي كنجسلي التى نزلت ضيفة على كامب فى كيب كوست وبذلت مجهوداً طيباً وكانت تزور الوطنيين فى منازلهم ومحال تجارتهم ومراكز أعمالهم . وذكر عنها كامب أنها من القليلات الراغبات فى الدراسة والوصول إلى الحقيقة عن أقصر طريق لا سيما بعد أن نشرت عدة رسالات .

وإذا ما كانت سنة ١٨٩٦ كان معظم النشاط مركزاً فى منطقة الساحل فيما عدا مركزى كوماسى وأبيكوتا ، كما كان النشاط فى غرب أفريقيا أكثر منه فى شرقها . فبدأ المبشرون يوجهون جهودهم نحو الداخل . وكانت البعثات قد نجحت فى تدريب كثير من الوطنيين وتولى هؤلاء الخدمة ونجحوا ، وكان هذا النجاح أظهر ما يكون فى ساحل الذهب بينما كان مبشرو سيراليونى وغمبيا لا يزالون يضعون بينهم وبين الوطنيين فجوة واسعة فلا يسعون إلى تعليمهم ، ولذا كان أثرهم هناك ضعيفاً . ولذا يمكننا أن نقول إن عمل المبشرين فى غرب أفريقيا كان ناجحاً فى ساحل الذهب أكثر من غيرها . ففي ليبريا كان الصراع بين الزنوج الأمريكيين وقبائل الداخل بالغاً مداه رغم جهود البعثة الأمريكية فى التقريب بين الفريقين وعمل فى هذا السبيل وليم تايلور من الميثودست .

وإذا كان نشاط الوسليان قد توقف خلال حرب سنة ١٨٩٦ إلا أنهم نشطوا بعد هدوئها . فأنشئوا لهم مراكز جديدة وعمدوا أكثر من أربعين بالغا فى السوق العامة فى حضور الزعيم وحاشيته . وفى سنة ١٩١٢ كانت هناك الجالية المسيحية قد بلغت ألفين وخمسمائة . واتجه وليم جريفن إلى الأشانتى فى الداخل حيث كان عددهم أكثر من نصف مليون ، فجال فى وسطهم ورحب به الزعماء ومنحوه حق إنشاء المراكز للبعثة . فافتتح عدداً من المدارس التى أقبل عليها التلاميذ ، وفى السنة التالية عمد الأستاذ وليم وود الوطنى وعمل مدرساً فى إحدى مدارس Pratestant Episcopal Mission وهى جماعة جديدة وصلت إلى هناك وكسبت أكثر من ستين ألفاً فى سرعة فائقة بفضل وسائلها الجذابة ، فأنشأت مركزاً فى أبولونيا وهي منطقة غابات فى غرب ساحل الذهب . وجمعت حولها كثيراً من الأفريقيين .

وعادت جمعية Propogation of the Gospel إلى العمل فى منطقة ساحل الذهب فى سنة ١٩٠٤ وعين هناك قس انجليزى . وفى سنة ١٩٠٦ اتحدت الجمعيات البروتستانتية وأنشأت أسقفية فى اكرا[15] .

وكانت بعثة بازل قد صفت أعمالها أيام الحرب أيضاً كما فعلت غيرها . إلا أنها عادت إلى العمل بعد أن أباح لها الملك الجديد

حرية العمل وعمل على تشجيعها فظلت تعمل خمسين سنة أخرى وقدم إلى هذه المراكز مبشرون كثيرون ، كما عاد أهل كوماسي إلى التردد عليها فاتسعت أعمالها حتى أصبح لها أكثر من عشرين مركزاً تبشيريا فى سنة ١٩١٤ ، وكان المركز فى العادة يحوى مدرسة ومستشفى أو مستوصفا .

وزاد نشاط بعثة بازل بعد أن دخل الألمان إلى توجو فنقلوا بعض نشاطهم إلى هناك ، فقدمتها بعثة من بريمن واتحدت البعثتان في العمل في سنة ١٩٠٢ واتجهت جهود بعثة بازل إلى الخدمة في الداخل بعد سنة ١٩٠٥ فاقترح عليهم الملك تقسيم مناطق الداخل بين البعثات التبشيرية فكان الشرق من نصيب الكاثوليك والغرب من نصيب البروتستانت على أن لا يتجاوزوا الخط الحديدى كي يستطاع حمايتهم . وقد امتد نشاط بعثة بازل إلى ما وراء الخط الحديدى بعد سنة ١٩٠٩ .

وقد كانت حربا سنة ١٨٦٩ ثم ١٩٠٠ هما اللتان عوقتا المبشرين عن نشر الجهود بل إنهما خربتا بعض مراكزهم وهدمتا بعض جهودهم السابقة . لاسيما البعثات البريطانية التى وجه شعب الأشانتى هجومه إليها بسبب كراهيتهم للحكم البريطانى وبسبب ما لقوه على أيدى حكامهم البريطانيين من إهانة لملكهم واعتقالهم اياه . لا سيما

أن الحكم البريطانى سلبهم كل شىء ولم يعطهم شيئا . بل فرض عليهم نوعاً من الحياة لم يألفوه . وسلبهم حق تأديب جيرانهم ورعاياهم .

وكانت ثورة سنة ١٩٢٠ معوقاً ثالثاً لهم . فاضطرت بعثة الوسليان إلى الخروج من البلاد بعد أن عهدوا إلى ثلاثة من الوطنيين بمراكزهم ، وظل هؤلاء على ولائهم الى أن عادوا ثانية وكانت جميع مراكز البعثة قد خربت الا هذه المراكز الثلاثة . الا أن النشاط عاد الى الظهور ثانية بعد الحرب وانطفاء الثورة .

ولقد كون المبشرون والجمعيات التبشيرية ركناً هاماً من أركان التقدم فى كل من ساحل الذهب ونيجيريا فإذا كانت الحكومة فى كل من المستعمرتين قد أخذت على عاتقها رسم برنامج تقدمى ، فإن ذلك لم يحدث إلا متأخراً بينما وقع معظم العمل على مسؤولية المبشرين فى السنين الأولى من الاستعمار ، بل السابقة على الاستعمار لاسيما فى مجال التعليم والعناية الصحية . فقد تركت الحكومة البريطانية عبء التعليم لاسيما الابتدائى والمهنى كله على عاتق الجمعيات التبشيرية . فبذلوا الجهد من أجل تعليم كل من البنين والبنات على نطاق واسع ، وكذلك لإعداد المدرسين . وكذلك محاولة كتابة اللغات المختلفة للقبائل المختلفه بالأحرف اللاتينية ثم الترجمة من اللغة الانجليزية وإليها ، ووضع

القواميس اللازمة وكذلك الأبحاث اللغوية الواسعة . كما وقع على عاتقهم عبء العناية الطبية ومقاومة الأمراض المنتشرة . وكذلك تدريب الوطنيين على الوقاية من الأمراض ثم مقاومتها ثم التمريض وما تستلزمه هذه الأعمال كلها من عمل مضن مرهق .

ولكن النتيجة التى وصل إليها المبشرون مهما كانت مشرفة لهم إلا أنها بالقياس إلى ما كان ينتظر منهم كانت قليلة . وقد أعاقهم عن إتمام عملهم كما يجب أن يتم جهل كثيرين من المبشرين بوسائل معاملة الوطنيين إذ عاملوهم منذ البداية إما على أنهم أوربيون ، أو على أنهم أقرب إلى الحيوانات منهم إلى الآدميين وكلا الطريقين كان خطئا فادحا أدى إلى كثير من النتائج السيئة ، كما أن كثيرين من هؤلاء المبشرين الذين قدموا إلى أفريقيا لم يكونوا فوق مستوى الشبهات[١٦] وقد اعترفت معظم الجمعيات التبشيرية بهذه الأخطاء فى العصر الحديث ، وقد عمد بعض هؤلاء المبشرين إلى احتقار كل ما هو أفريقى ولم يعتمدوا على الأساس الأفريقى الذى كان موجودا بل عمدوا إلى هدمه هدما تاما بل تجاهله أكثرهم . مما سبب لهم كثيرا من المشاكل .

هذا إلى الخلاف الذى كان كثيراً ما ينشب بين مبشرى المذهب الكاثوليكى ومبشرى المذهب البروتستانتى ، ولم يكن كثير من المبشرين يتورعون عن إظهار هذا الخلاف وإنكار المذهب الآخر

انكارا تاماً حتى أمام الأفريقيين الذين ما كانوا يعرفون عن هذا الخلاف قليلا أو كثيرا ، وكان ذلك الخلاف فى كثير من الأوقات مثاراً لسؤال الأفريقيين عما إذا كان هناك نوعان من المسيحية تؤمن كل منهما بمسيح خاص لا يؤمن به المذهب الآخر . ثم تبلبل أفكار الداخلين حديثاً فى زمرة المسيحيين وحيرتهم بين المذهبين . بل أن أنصار المذهبين لم يتورعوا عن الكيد للآخرين بشكل ظاهر ، بل الاستعانة بأعداء المسيحيين في سبيل القضاء على المذهب المسيحى الآخر كما حدث فى أثيوبيا أمام فاسيلاداس وجلاوديوس .

كل هذه المسائل التى فعلها أنصار الكنائس الغربية تجعلنا نسأل عما إذا كانت المسيحية قد نجحت فى أفريقيا .

فإذا كانت الكنائس الغربية قد وصلت إلى أوغندا قبل انقضاء القرن الماضي بقليل ، فإنه لم يمض على وجودهم هناك أكثر من خمس سنوات حتى غدت أوغندا مسرحاً لصراع هائل بين أنصار هذين المذهبين من ناحية والمسلمين من ناحية أخرى . ثم بين أنصار هذين المذهبين وبعضهما حتى دارت الحرب بينهما . ولم تكن هذه الحرب فى الواقع إلا صراعاً بين دولتين استعماريتين كان الدين شعارا لجهودها ، فقد أيدت الحكومة البريطانية وشركة شرق أفريقيا

البريطانية البعثات البروتستانتية بينما أيدت فرنسا البعثات الكاثوليكية.

وكان الملك موانجا قد بدأ يميل إلى المسيحية ويتفهمها . فلم يملك إزاء الحرب الطاحنة إلا أن يزهد فى المسيحية ويعود إلى وثنيته مفضلا أياها على المسيحية الجديدة التى جلبت لبلاده الحرب والدمار . وبادر يطلب من هؤلاء المبشرين الرحيل . فاتجهوا إليه يحاربونه حتى اضطر إلى الهرب من العاصمة . وأرغم على النزول عن العرش ووضع مكانه ابنه كيواو على أن يكون رئيس قواته كاثوليكيا ومستشاره بروتستانتيا . فكان ذلك نذيرا بالقضاء على الحزب الإسلامى الممثل فى التجار العرب ، فجمعوا جموعهم وأرغموا هذا الملك الجديد على الهرب . ونصبوا أخاه كاليما . الذى بادر بالقبض على كل من البروتستانت والكاثوليك وحبسهم ولكنه قبل أن ينقضى العام انقلب الميزان . وأجلس موانجا على العرش بمساعدة كل من البروتستانت والكاثوليك واقتسم الفريقان البلاد . ولكن هذا الهدوء لم يستمر أكثر من أربع سنوات عاد الصراع بعدها إلى أشده . وتعرض الكاثوليك لضربات بروتستانتية قاسية تعضدها الحكومة البريطانية وشركة شرق أفريقيا(١٧) .

ولم تهدأ الأحوال ويعود السلام إلى ربوع أوغندا إلا حين أعلنت الحكومة البريطانية وضع أوغندا تحت الحماية البريطانية فى سنة ١٩٠٠ . وظلت البعثتان تقتسمان حقل العمل فى هذه البلاد

منذ هذا الوقت . ومع هذا لم يعتنق المذهب البروتستانتى من السكان سوى ٢٦٧ ألفاً . كما لم يعتنق المذهب الكاثوليكي سوى ٢٥٥ ألفا بينما يبلغ الذين لا يزالون على وثنيتهم أكثر من أربعة ملايين و ٩٠٠ ألفاً أى أن نسبة النجاح لم تتجاوز ١٠ ٪ فى مدى قرن كامل .

وفى كينيا وقفت الكنائس الغربية من الصراع الذى يدور بين الوطنيين والمستوطنين موقف التأييد للمستوطنين الراغبين فى إنكار كل حق للوطنيين والزاهدين في كل شيء إلا إطلاق الحرية لهم فى تملك الأرض دون قيد أو شرط ، وحرمان الوطنيين من أراضيهم وكذلك من الاشتراك فى الحكم بقدر يعادل نسبتهم العددية من مجموع السكان . فكان أن اعتقد أهل كينيا أن المسيحية التى يعتنقها هؤلاء المستوطنون غير المسيحية التى يريد أهل المسيحية أن يعتنقوها فهى تأمر بالزهد ، ولكن للوطنيين فقط وهي تأمر بالمساواة ولكن بين الأوروبيين فقط، فلا غرابة أن أصبح الوطنيون يعتقدون أن المسيحية قد أنكرت رسالتها على يد أبنائها أنفسهم(١٨) . فلم يجد الوطنيون أمامهم سوى أن يجدوا لهم ملجئا ينصرهم وكتبوا إلى بطريرك الإسكندرية المصرى يرجونه أن يتخذ منهم أبناء له وأطلقوا على أنفسهم اسم الارثوذكس دون أن يعرفوا ما هى الأرثوذكسية . فلم ترق هذه الخطوة فى نظر الحكومة واعتبرت كل

من جعل نفسه أرثوذكسيا وثنيا . وأنكرت على نصف مليون من مسيحي الكيكويو حرية العبادة فأحرقت لهم أكثر من ثلاثمائة كنيسة وحرمتهم من دخول المدارس كما حرمتهم من حق الانتساب إلي جامعة ماكيراري فى أوغندا ، وهى الجامعة التى أنشئت من أجل الوصول بمسيحي شرق أفريقيا إلى مستوى التعليم الجامعى . وقبض على الكهنة الوطنيين وقدم بعضهم إلى المحاكمة بتهمة معاداة البريطانيين ليحكم عليهم بأحكام وصل بعضها إلي حد الإعدام(٩) .

وفى أثيوبيا فتح الملك هيلا سلاسى والراس وونى والإمبراطور ثيود وروس بلادهم فى القرن التاسع عشر أمام البعثات التبشيرية بعد أن أغلقت دونهم منذ القرن السابع عشر ، فلم تعمل هذه البعثات إلى هداية الوثنيين بل إلى سلب الكنيسة الأرثوذكسية أبناءها وتحويلهم عن إرثوذكسيتهم ، وكذلك تحريض أبناء الكنيسة الاثيوبية على الثورة علي الكنيسة المصرية ليطالبوها بحقوقهم (المسلوبة) كما تصوروا ، أو مطالبين إياها بخدمات ما كان لها أن تقوم بها متناسين الظروف التى تعيش فيها الكنيسة المصرية والفرق الهائل بين إمكانيات هذه الكنيسة وكنائس الغرب . فكان أن انقسمت الأسرة الأثيوبية إلى قسمين . قسم الكبار الرجعيين وقسم الصغار

المتقدمين وهؤلاء الأخيرون يحتقرون كل ما هو وطنى أو مصرى وإن كان خيراً ويقدسون كل ماهو غربي وان كان شراً .

وفى جنوب أفريقيا أصرت كنيسة Dutch Methodist Church على تأييد سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها الحكومة .

وفى غرب أفريقيا . رغم الظروف الحسنة التى عاشت فيها الكنائس الغربية منذ سنة ١٩٠٢ فإن نسبة من اعتنق المسيحية من سكان هذه المنطقة لم يتعد ٢ ٪ من سكان هذه المستعمرات ، وقد اعترف كثيرون من رجال الكنائس البروتستانتية المختلفة بهذا الفشل وعللوه بالفرق الكبير بين العقليتين الأوروبية والأفريقية وكذلك بالمستوى الرفيع من الحياة الذى يعيش عليه أفراد البعثات بين الأفريقيين المعدمين . مما لا يجعل أمام هؤلاء الآخرين أية آمال محاولة تقليدهم(١٩) .

فإذا أريد للمسيحية خير فى أفريقيا أو للوطنيين خير فى المناطق الجنوبية والغربية وبعض الشرقيه من أفريقيا فلا بد أن يترك مجال التبشير فى هذه البلاد كلها إلى من يحسن القيام به . بل إلى أبناء أفريقيا الذين لا يحس الأفريقيين إزاءهم بفرق سواء فى مستوى التفكير أو مستوى المعيشة ، أو الذين يحسن الأفريقيون من أبناء البلاد بهم الظن ، فلا يستشفون منهم أغراضاً استعمارية . أو محاولات

للسيطرة عليهم بشكل أو بآخر . ولذا كان مجال التبشير بالمسيحية أمام الأفريقيين الذين ما زالوا على وثنيتهم فى أفريقيا يقع على عاتق المصريين وحدهم . ولذا يجب أن تتفهم بطريركية الإسكندرية الأرثوذكسية حقيقة الدور الذى يجب عليها أن تقوم به إزاء إخوانها الأفريقيين . فيجب أن يرسم برنامج واسع من أجل إرسال البعثات التبشيرية إلى الجهات المختلفة من أفريقيا على أن تقوم هذه البعثات بمساعدة الأفريقيين على اجتياز مرحلة التطور السريع الذى يمرون به من أجل الوصول ببعض الأفريقيين من أبناء البلاد إلى مرحلة القيادة لزملائهم . وحينئذ يمكن البدء بمرحلة جديدة من مراحل التطور هي مرحلة التعاون بين المصريين وأبناء البلاد على نطاق واسع من أجل خدمة من بقى من إخوانهم فى المرحلة البدائية أو فى مرحلة الوثنية ، وتستمر هذه المرحلة الثانية إلى عدد من السنين حتى نستطيع أن نصل مسالمين إلى المرحلة الثالثة التى هى مرحلة ترك هذه القيادة والإرشاد إلى الأفريقيين كاملة غير منقوصة .

ويجب أن تدرك مسئولية القيام بهذا العمل القيادى كل الجهات المسيحية المعنية بالأمر إلى جانب الحكومة .

فكلية اللاهوت القبطية الأرثوذكسية فى القاهرة يجب أن تطور برامجها بحيث تتلاءم مع هـــذه المهمة الجديدة فتنشىء

للإرساليات الخارجية قسما تدرس فيه النظم الاجتماعية لهذه الشعوب الأفريقية ودياناتهم كما تدرس اللغات الأمهرية ولغات البانتو والباندجو واليوروبا والفولا والفولانى وغيرها من اللغات الأفريقية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية. وتستقدم الأساتذة الأوروبيين لهذا الغرض . كما تنشىء قسما آخر يقدم إليه أبناء البلاد القادمون إلى مصر حيث يجدون كل ما يلزمهم فى نهضتهم من أنواع الثقافة الدينية . وعلى البطريركية أو أى جهة أخرى تملك المال أن تدبر لهذا المشروع الأموال اللازمة له . وتفتح الأديرة المصرية لقبول من يريد أن ينتظم بين صفوفها من أبناء هذه البلاد مع تطوير نظم الرهبنة بما يتلاءم مع عقلية الشعوب ونظمها . وقد رأينا كيف أخذت الكنيسة الغربية عن مصر نظم الرهبنة ودفعت بها إلى التطور كي تتلاءم مع الظروف الجديدة التى انتقلت إليها .

أما الحكومة فعلى عاتقها يقع جزء لا يقل خطراً عما يقع على الجهات الأخرى، فمعهد الدراسات الأفريقية يجب أن يتطور تطوراً يتلاءم مع هذه المهمة الجديدة. فتنشأ به الأقسام التى تساهم بنشاطها العلمى والعملى . ويهيأ لطلبته التشجيع الكافى . ويعترف ببكالوريوس كلية اللاهوت الأرثوذكسية مؤهلا عالياً يتيح لحامله فرصة الالتحاق به وأن تمثل الكنيسة القبطية فى مؤتمرات الشعوب الأفريقية وأن تنظر الحكومة إلى محاولة

تنظر المسيحية فيها نظرة قومية واسعة فتساهم بجزء من ماليتها في الصرف على من يقدم الى مصر من أبناء هذه البلاد أو من يسافر من المصريين الى البلاد الأفريقية لغرض أو لآخر . وأن تستعمل نفوذها السياسى من أجل إدخال البعثات التبشيرية القبطية الى هذه الدول الأفريقية الجديدة وتسبغ عليها حمايتها على أن تتمتع بحرية العمل فيها ما دام هذا العمل يجرى فى حدود قوانين تلك الدول .

مصادر الباب السادس

١ — History of Ethiopia, p. 112

٢ — Ibid, p. 482 - 502

٣ — صحوة افريقيا ص ٥٥

٤ — Universal History, Vol. p. 3389 - 3409

٥ — صحوة أفريقيا ص ٥٨ و ٥٩

٦ — The Christian Mission in Africa, p. 9

٧ — British Policy in Changing Africa, p. 8

٨ — The Planting of Christianity in Africa, Vol. 2 p. 6

٩ — Ibid, p. 10

١٠ — Ibid, p. 16

١١ — Ibid, p. 225

١٢ — Ibid, p. 227

١٣ — Ibid, p. 231

١٤ — Ibid, Vol. 3 p. 188

١٥ — Ibid, Vol. 3 p. 13

١٦ — The Christian Mission in Africa, p. 8

١٧ — كنيسة الاسكندرية فى أفريقيا . ص ٤

١٨ — نفس المصدر السابق ص ٦

١٩ — مذكرة وفد كينيا الى هيئة مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية

٢٠ — Islam in West Africa, p. 128

الباب السابع

بعض جوانب الاقتصاد

تبلغ مساحة غانة ٧٨٫٨٠٢ ـ ميلا مربعاً وإذا أضفنا إليها إقليم توجو الذى يبلغ مساحته ١٣٫٠٤١ أصبح المجموع ٩١٫٨٤٣ ميلا مربعاً، ولا تزيد سكانها عن أربعة ملايين وثلاثة أرباع المليون طبقا لإحصاء سنة١٩٥٨ فهي بين مستعمرات غرب أفريقيا تعتبر ثانيتها من حيث عدد السكان. إذ لا يتقدم عنها سوى نيجيريا التى يبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٢ مليونا من السكان . ولكن رغم ازدحام هاتين الدولتين عن غيرهما من دول غرب أفريقيا فإن كثافة السكان فيهما مازالت بسيطة، فهى لا تزيد عن أربعة وأربعين شخصاً للميل المربع الواحد، ولا شك أن قلة السكان ترجع إلى عدة عوامل كالحرارة الشديدة ووجود الغابات الاستوائية بها . علاوة على النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه السكان وهو النظام القبلى الذى لا يسمح بتركز السكان فى منطقة من المناطق . على أن الملاحظ بصفة عامة أن السكان يتكاثرون حول مجارى الأنهار وفى الجهات الجافة نسبياً عنه فى الأماكن ذات الأمطار الغزيرة أو البعيدة عن الأنهار .

ومن ملاحظتنا لنسبة الزيادة خلال القرن الحاضر نجد أن نسبة الزيادة السنوية ٤٠ فى الألف سنوياً . وهى نسبة عالية جدا رغم قسوة المناخ . وهذه الزيادة الكبيرة تدفع بالسكان إلى الاجتهاد فى إيجاد موارد جديدة للثروة وإلا تعرضت البلاد لخطر المجاعة فى وقت قريب .

كما يلاحظ أن نصف عدد السكان يعيشون فى منطقة الساحل ، حيث يبلغ عدد السكان هناك قرابة مليونين وربع المليون نسمة . ثم يليه المناطق الشمالية حيث يعيش قرابة المليون وربع المليون ثم إقليم الأشانتى وأخيرا إقليم توجولاند إذا اعتبرناه ضمن أجزاء هذه الدولة . وقد ذكرنا أن كثرة السكان فى الإقليم الأول تعود إلى النشاط التجارى الذى يقوم به سكان هـذا الجزء علاوة على قربه من الخارج ، هذا إلى أن كثرة وسائل المواصلات وخاصة فى العصر الحديث حين مدت فيه الخطوط الحديدية التى أدت إلى اجتذاب عدد كبير من السكان حيث يعيشون على النظام الاقتصادى الأوروبى وهجرة النظام الاقتصادى التقليدى الذى يقوم عليه المجتمع فى الداخل . وإذا كان سكان الأشانتى يبلغون قرابة المليون فإن نصف هذا العدد يعيش قرب عاصمتهم كوماسى أو حولها .

كما تعزى أيضا إلى الإقبال على استخراج المعادن فى مقاطعات

اكيم الغربية وبيريم والولايات الشرقية حيث تستخرج المعادن بوفرة بلغت نسبة الزيادة فى السكان ٩٧٪ .

والزراعة هى الأساس الأول لحياة السكان . ولكنها مازالت تعتمد على المطر ، وهو فى غانة متوفر طول العام . ولكن ليس فى كل مناطقها فهو فى المنطقة الساحلية متوفر فى الغرب عنه في الشرق. ويشتد فى فترتين من أبريل إلى يوليو ثم من سبتمبر إلى نوفمبر ويقل المطر كلما اتجهنا إلى الشمال سواء فى كميته أو فصله[1] . والزراعة التى تتوقف على المطر تتذبذب فى كميتها لعدم ثبات كمية المطر وقد بدأ الأهالى يتجهون إلى الاعتماد على النهر مستعملين القنوات والطلمبات لكنهم مع ذلك يستعملون طريق الحياض التى تغمر فيها الأحواض بالمياه . وإذا ما فكرت الحكومة فى إنشاء سد الفولتا الأعلى من أجل توليد الكهرباء رأت الاستفادة منه فى الرى أيضا .

ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخذت الحكومة تهتم بتوفير الماء للرى الصناعى بإقامة خزانات الرى والسدود وحفر الآبار وخاصة فى الولات الشمالية وأنشأت لهذا الغرض إدارة خاصة تسمى إدارة توفير ماء الرى فى المناطق الريفية

وقامت الإدارة فعلا باختيار أماكن هذه السدود والآبار بكل عناية بعد دراسة طويلة وصرف فى سبيل هذه الأبحاث الأولية

أكثر من واحد وعشرين ألفا من الجنيهات . وبلغ مجموع ما صرف لهذه الإدارة من أجل تنفيذ مشروعاتها فى سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣٣٨٫٠٠٠ جنيه .

وما زالت ملكية الأرض فى غانة تجرى على النظام القبلى التقليدى أى أن الأرض ملك للقبيلة كلها وتسمى هناك Stool Land. ورئيس القبيلة أو الزعيم هو الذى يتصرف بتقسيمها بين عشائر قبيلته من أجل استغلالها فى الزراعة . ولذا لم تعرف غانة نظام الملكية الفردية ، وعلى ذلك فنظام استئجار الأرض للاستغلال سواء عن طريق الإيجار النقدى أو العينى غير معروف . وكذلك نظام بيع الأرض غير معروف أيضا فأشاع ذلك نوعا من قدسية الأرض ، وكان لبعض قبائل الأشانتى (إله للأرض) لا يبدأ الموسم الزراعى إلا إذا قدمت إليه بعض الضحايا . وزعيم القبيلة الذى يقسم الأرض بين عشائرها يتولى هذه العملية على اعتبار أنه سليل لأرواح السلف . وكان هذا سببا فى استقرار الأمور بين أفراد القبيلة المشتغلين بالزراعة فلم تقم بينهم الخلافات (٢) . وفى الولايات الشمالية حيث يقوم بالزعامة بين شعوبها قبائل قوية غازية أتت من الشمال فإن هذه الزعامات لم تهدم النظم التقليدية القديمة بل حافظت وعليها مادامت الزعامة قد انتقلت إلى يدها .

قد تمارس عشيرة ما زراعة قطعة معينة من الأرض لموسم معين

من السنة وفى خلال فصل الجفاف تمارس عشيرة أخرى حق الرعى على نفس المنطقة فلا يخل ذلك بشىء من التقاليد ما دام الأمر متعلقا بالاستغلال فقط دون الملكية . وقد يعطى زعيم القبيلة قطعة من أرض القبيلة إلى غير أفرادها . الا أن الحكومة البريطانية استطاعت فى كثير من الأوقات أن تحد من سلطة الزعيم وجعلته يلزم التقاليد القديمة . وذلك حين حاول بعض الزعماء استغلال حقوقهم وسلطاتهم لمصلحتهم الشخصية فكان الأمر يعرض على مجلس القبيلة الذى يبادر بإيقاف الزعيم عند حده بعد الاستعانة بسلطة الحكومة .

وقد بادر بعض الزعماء الى بيع أراضيهم حينما أغراهم على ذلك بعض الرأسماليين الذين أرادوا استغلال الأرض فى التعدين إلا أن الحكومة تدخلت وكان سبيلها إلى ذلك التدخل شاذاً . إذ أنها أخذت فى حصر الأراضى الخالية وأراضى الغابات لجعلها من أراضى التاج . وهي محاولة طالما استعملتها الحكومة البريطانية من أجل سلب الأهالى أراضيهم ، وقد باشرتها فى شرق أفريقيا لا سيما فى كينيا وتنجانيقا إلا أنها فى غانة لقيت مقاومة قوية . إذ قام الزعماء يساندهم الشعب ينبهون الحكومة إلى أنه لا توجد هناك أرض خلاء . فهى وإن كانت خالية من الزراعة فهى مع ذلك ضمن أملاك القبيلة (٣) التى تستغلها فى وقت مقبل لأمر أو لآخر . فالزراعة البدائية التى لا تعتمد

على التسميد تترك جزءاً من الأرض بوراً لفترة معينة حتى يتجدد خصبها ثم تعود إلى زراعتها . فكأن هذه المقاومة الشعبية لمحاولة الحكومة البريطانية سلبهم أراضيهم قضت على محاولة الزعماء بيعها بما لهم من حقوق عليها . وكانت هذه المحاولة فى سنة ١٨٩٤ .

وعادت الحكومة فى سنة ١٨٩٧ إلى محاولة التدخل حين سنت قانون الأراضى من أجل (تنظيم إدارة الأراضى العامة والمحافظة على حقوق الزعماء فى منح الالتزامات والاستثمارات) وبذلك عمد القانون إلى تعريف الأراضى العامة وبيان الحقوق التى تباشر عليها . وعرفت هذه الأرض العامة بأنها الأرض (التى لم يكتسب فيها أحد من الناس حقوقاً ما من أجل استعمالها للأغراض العامة) وكذلك الأراضى التى يزاول الزعماء عليها حقوقاً معروفة والأرض التى يستطيع الحاكم العام أن يزاول فيها بعض هذه الحقوق) . وبذلك أصبح من العسير على الزعماء التفريط فى أرض ما سواء بالبيع أو بمنحها لهيئة ما من أجل استثمارها . بينما أصبح من حق الحكومة الاستيلاء على ماتراه من الأرض من أجل المصلحة العامة كمد الطرق أو السكك الحديدية أو بناء المصالح الحكومية . كما أصبح من حقها التطلع إلى أراضى الغابات من أجل إدارتها واستغلالها بواسطة الحكومة . وبذلك تحقق للحكومة هدفان هما تحديد سلطة الزعماء فى التصرف بالأرض وتشجيع الناس على الاستقرار فى منطقة يلزمونها

مخافة أن يؤدى مبارحتهم لها إلى جعلها من الأراضى العامة (٤) .

وقد أثار هذا القانون معارضة شديدة عند نظره أمام المجلس التشريعى مما أدى بالحكومة إلى رفعه إلى الوزارة فى لندن فارسلت المعارضة بدورها مذكرات إلى الوزارة وتألفت من أجل الدفاع عن حقوق السكان الأصليين ضمت كثيرين من الزعماء والمحامين وأرسلت وفداً إلى لندن للدفاع عن وجهة نظرها . وقابل الوفد وزير المستعمرات المستر تشمبرلين الذى اقتنع بعدم جدوى السير فى اجراءات إصدار القانون مادام يثير هذه المعارضة ولكنه أصر فى نفس الوقت على ضرورة موافقة المحكمة العليا على كل امتياز يمنحه الزعيم . ولهذه المحكمة الحق فى تعديل شروط الامتياز . كما أن أرض الامتياز لا يمكن أن تزيد مساحتها عن خمسه أميال مربعة من أجل التعدين أو عشرين ميلا من أجل الخشب على أن يحفظ للمواطنين حق جمع أخشاب الحريق والزراعة التقليدية (٥) . وبذلك ظل الوطنيون قابضين على أزمة الاقتصاد الوطني (٦) .

ويأتي الكاكاو على رأس قائمه الحاصلات فى غانة وهى تنتج نصف كاكاو العالم . وقد استقدمت بذوره فى سنة ١٨٧٩ من أمريكا

الوسطى بواسطة رجـل من إكرا وبدأت محطات الحكومة التجريبية فى تجربة زراعته منذ سنة ١٨٩٠ .

وقد أدى الإقبال على زراعة الكاكاو الذى يستلزم العناية بالأرض والأشجار إلى مزيد من استقرار القبائل وترك الزراعة البدائية وهى تحول المزارع عن الأرض إذا قلت خصوبتها والعودة إليها إذا تجددت هذه الخصوبة. فكانت النتيجة تحطيم النظام القبلى ونشوء الملكية الفردية ، واعتزاز الفرد بقطعة معينة من الأرض . كما شجعت زراعته على قدوم مهاجرين من أفريقيا الغربية الفرنسية وليبريا . كما أدت العناية بأشجاره إلى إشراف الحكومة على زراعته والتدخل فى الشؤون الوطنية الصميمة من أجل مقاومة الآفات ثم العناية بالإنتاج والمحافظة على مستوى الأسعار ثم الاشراف على عملية التصدير وقد إزداد الإقبال على زراعة الكاكاو بسرعة هائلة فلم تأت سنة ١٩٣٢ حتى بلغ المزروع أكثر من ٤٠٠ مليون شجرة[٢] ولكن مقاومة آفاته تستلزم قطع مليون شجرة سنوياً وزراعة بدلها .

وقد أدت زراعة الكاكاو إلى اهمال زراعة نخيل الزيت الذى كان مصدر ثروة هذا الجزء من أفريقيا وكانت التجارة فيه إلى جانب تجارة الرقيق تكون الدخل القوى لامارات الفانتى والأشانتى .

وتبلغ المساحة المزروعة كاكاوا فى الوقت الحاضر أكثر من[١] ٩٥ ألف فدان معظمها في أقليم الساحل فى منطقة تبلغ محصورة فى مثلث تاكورادى كوماسى أكرا[٣] ، وقد بلغ قيمة الصادر من الكاكاو فى سنة ١٩٥٤ ٨٤ر٥٩٨ر٨٦٤ جنيها وهو أعلى رقم وصلت إليه أثمان الكاكاو بسبب ارتفاع أسعاره فى الأسواق العالمية . فلم تلبث أن هبطت قيمة الصادر إلى ٥٠ر٨٧٣ر٤٠٠ جنيها رغم ارتفاع الكمية . وتستهلك بريطانيا ما يقرب من ثلث هذه الكمية .

ويقوم على زراعة الكاكاو الفلاحون الوطنيون فى أراضيهم ويبلغ متوسط ما تزرعه الأسرة الصغيرة ستة فدادين . ولما كان الفلاح الصغير لا يستطيع مباشرة تجارته فان رءوس الأموال الأجنبية لم تلبث أن وجدت طريقها إلى زراعته مما جعل تدخل الحكومة لحماية المزارعين الصغار أمراً ضروريا . فاستلزم الأمر صدور قانون الجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٣١ من أجل تسويق المحصول .

وحبوب الكاكاو تنمو فى قرن صغير يظهر فى الجزء السفلي من الشجرة التى لا يزيد طولها عن ستة أمتار ولذا كان جمعه عملية سهلة . وتقطع القرون بآلة حادة ثم تفتح وتجمع الحبوب لتجف عن طريق نشرها فى الشمس لبضعة أيام . ثم تعبأ فى أكياس وتعد

للبيع . ولا تحتاج زراعة الكاكاو إلى زراعة سنوية بل تظل الشجرة تعطى محصولها لمدة قد تمتد الى ٢٥ سنة[٩] .

ولما كانت شجرة الكاكاو لا تفغل إلا بعد أربع أو خمس سنوات من زراعتها أصبح الفلاح فى حاجة إلى من يمونه بالمال طيلة هذه المدة حتى تحين ساعة المحصول فكان هذا التمويل هو دور الجمعيات التعاونية التى قامت من أجل مقاومة محاولة تدخل الشركات الأجنبية .

وتتعرض شجرة الكاكاو لمرض إنتفاخ الأغصان وهو ينتشر عن طريق حشرة صغيرة ، وهو مرض سريع الانتشار وينتشر من شجرة إلى أخرى بسرعة هائلة كما حدث فى سنة ١٩٤٧ وليس له علاج إلا قطع الأشجار المصابة .

وقد انتشر هذا المرض فى سنة ١٩٤٧ فى أكثر من ١٥ مليون شجرة وقيل أن هناك ٥٠ مليون شجرة أخرى قد تموت قبل نهاية العام . وهبط المحصول من ٣٠٠٫٠٠٠ طن الى ٢٠٠٫٠٠٠ طن . وقد بادرت الحكومة الى مقاومة هذه الآفة باصدار أمرها بقطع كل الأشجار المصابة وهو أمر لم يفهمه الفلاح الفقير علي حقيقته فقام الرأى العام يتهم الحكومة بالتآمر من أجل تحطيم ثروة الدولة كى تعطى الفرصة لنيجيريا وجزيرة ترنداد بمنافستها[١٠] بل أنها

تريد تحطيم اقتصاديات البلد الذى حصل علي مزيد من الحريات السياسية . وأن هذا القطع ما هو الا وسيله لإجبار الفلاح الغانى على بيع أرضه إلى الحكومة التى تتطلع منذ قدوم البريطانيين الى الحصول علي هذه الأرض التى منعها من نهبها اتحاد الزعماء ووقوفهم فى وجهها .

وكان طبيعيا حين تهبط أرقام الصادرات أن تهبط أرقام الواردات فانتشر السخط الى سكان المدن الذين يعيشون معيشة معينة أوروبية قوامها هذه البضاعة الواردة ، التى عزت وأصبحت أسعارها فوق متناولهم لا سيما الطعام الذى انصرف الفلاحون الغانيون عن زراعة محاصيله واستبدلوا بها الكاكاو وأصبح اعتماد سكان المدن على ما يرد اليهم منه من الخارج . فكانت سنة ١٩٤٢ وما بعدها سنين عصيبة علي ساحل العاج وسببها هذه الآفة التى انتشرت بين أشجار الكاكاو . فكأن زراعة الكاكاو لم تكن حدثا اقتصاديا على غانه فحسب بل له أثار سياسية بعيدة المدى . اذ أصبحت الحكومة البريطانية فى نظر الأهالي مكروهة أكثر مما كانت باعتبارها مسؤولة عن كل ما يصيب الشعب من كوارث لا سيما وأن ارتفاع الأسعار صحبه مزيد من العطلة بين صفوف العمال .

وكانت الشركات الأوروبية التى دخلت ميدان تجارة الكاكاو قد كونت فيما بينها اتحادا من أجل منع المضاربة فى أسعار الكاكاو

وكان تأليف هذا الاتحاد مثار شك بين جمهور المزارعين لأنه - كما ذكروا فيما بينهم - يرمي الى النزول بأسعار الكاكاو عند شرائهم له ثم بيعه الى أسواق أوروبا بأسعار غالية يستبدلون بها نسيجا ودراجات وأمثال ذلك مما يحتاجه سكان المدن فيشترونها بأسعار غالية . وقد أدى الحال الى تدخل الحكومة بتحديد أسعار الواردات . كما تدخلت المجالس المحلية لدي الغرفة التجارية وظل سوء الظن يتأرجح بين الحكومة البريطانية والشعب أكثر من عام مما كان له أبلغ الأثر على الموقف السياسي .

وقد أخذ انتاج غانة من الكاكاو ينخفض بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فوصل فى سنة ١٩٤٥ إلى ٢٣٠ ألفا من الأطنان وكان هذا يمثل ٤١ر٤٪ من الإنتاج العالمى ولكنه أخذ فى الهبوط فوصل فى السنة التالية مباشرة الى ٣٦ر٩٪ بسبب اقبال أجزاء كثيرة من العالم على زراعته بسبب ما حدث فى الأعوام الأخيرة من الحرب من ارتفاع فى أسعاره . ثم هبط الى ٣٦ر١٪ فى سنة ١٩٤٨ ثم الى ٣٥ر٣٪ فى سنة ١٩٥٠ بل هبط أيضاً الى ما لا يزيد عن ٢٨ر٥٪ في سنتى ١٩٥٢ و١٩٥٤[١١] .

وقد أدى اتصال الفلاحين المنتجين للكاكاو مباشرة بالتجار والسماسرة من أجل بيع انتاجهم الى غبنهم في السعر . ولكن

منذ سنة ١٩٤٩ نجح بعض كبار المزارعين من المثقفين (وهم من المحامين والمدرسين والسياسيين وغيرهم الذين لا تمكنهم أعمالهم من الالتفات الكامل الى مزارعهم) من تأليف (جمعية تسويق الكاكاو) وهى أشبه بالجمعية التعاونية فتمسكت بأسعار استطاعت أن تفرضها على هؤلاء السماسرة . فأدى ذلك الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا جزئياً للفلاحين والمنتجين ، وقد تمكنت هذه الجمعية من الحصول على نسبة من الربح وصل في سنة ١٩٥٥ الى أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات صرفتها فى إقامة معامل الأبحاث والمدارس الزراعية والتجارية المتوسطة بل مهدت ببعضه جملة طرق مهمة من أجل سهولة الوصول إلى مناطق الكاكاو . بل صرفت منه أيضاً فروق الأسعار عنها السنين التى انخفض فيها السعر ، فحمت بذلك صغار المزارعين من ذبذبة السوق العالمية للكاكاو ، وهى الزبذبة التى لا يدرى المزارع الصغير غيره شيئاً والتى يكون دائماً أثرها ضاراً عليهم أكثر من غيرهم . وتساهم جمعية تسويق الكاكاو فى نفقات معهد غرب أفريقيا لأبحاث الكاكاو وهو معهد يعمل على دراسة كل شئون زراعة الكاكاو ومقاومة آفاته ووسائل الإكثار من إنتاجه .

ولما كانت سيراليونى ونيجيريا تشتركان مع غانة فى إنتاج الكاكاو فقد اتفقت جمعيات التسويق فى هذه الدول مع بعضها على تكوين (إتحاد جمعيات تسويق الكاكاو) من أجل التحكم

فى السعر العالمى لهذه السلعة . وقد حاولت شركات الشوكولاته الاحتجاج على تكوين هذا الاتحاد وبدأت تنشر الدعايات المغرضة ضده بدعوى أنه يضيع أرباح الوكلاء والسماسرة ويؤدى إلى إرتفاع أسعار الشوكولاته وهي ضرورية للأطفال . بل تدخلت هذه الشركات لدى الحكومة البريطانية من أجل إلغاء هذا الاتحاد الا أن حكومة غانة حمت هذا الاتحاد وألزمت شركات الشوكولاته على ضرورة الاتصال به من أجل شراء الكاكاو[١٢] .. ويكوّن ثمن الكاكاو المصدر الى الخارج ٣٧ ٪ من الدخل السنوى لغانة[١٣] .

ولا شك أن هذا الإقبال المتزايد علي زراعة الكاكاو وأن أنتج خيرا للفلاحين فى غانة الا أنه قضى علي زراعة كثير من المنتجات الغذائية ، فكان من جراء ذلك أن أصبحت غانة لا تكفى نفسها من هذه المنتجات وأصبحت تعتمد بقدر واضح على ما يرد اليها من الخارج من المحفوظات ، كما أنه جعل هذا الإقليم يعتمد فى اقتصاده الوطنى على غلة واحدة تحدد أسعارها ويحدد استهلاكها بيد غيرها ، وهو خطر يعرض اقتصادها الوطنى للكثير من الاضرار يظهر أثره فى أيام الحروب أو فى الأيام التى تسوء فيها العلاقات بينها وبين الدولة التى تعيش فيها الشركات المشترية أو الأيام التى تتعرض فيها الملاحة البحرية للخطر .

وإلى جانب الكاكاو يوجد من المحاصيل غير الغذائية القطن ومن الغذائية والذرة الرفيعة والكاسافا والبام والأرز والفول السودانى وتنتشر فى وزراعتها بعض المناطق الجنوبية ولكن أكثرها يزرع فى الداخل حيث منطقة الحشائش الطويلة ولكن من المشاهد بصفة عامة أن انتاجها ضعيف بسبب قلة التسميد . فما زالوا هناك يعتمدون على تسميد الحريق . وهى تتلخص فى ترك الأرض بورا بعد جنى المحصول مدة من الزمن تسمح بنمو الحشائش البرية إلى طول كاف. ثم ينتهزون فرصة عدم نزول المطر حين تجف الحشائش فيقومون بحرقها . ويتركون بقاياها فى الحقل لتختلط بالتربة .

وسبب آخر لقلة المحصول هو أن الوسائل الزراعية لأهالى غانة ما زالت بدائية ، فقليل منهم من يستعمل المحراث الذى يقلب التربة رأسا على عقب ويسمح بجفاف الأرض والقضاء على آفاتها . بل قليل منهم من يعتمد على الحيوانات للزراعة . بل مازالوا يعتمدون فى تقليب التربة على المعازق اليدوية الخشبية ويشترك الرجال والنساء والأطفال فى إعدادها . ومن المشاهد أيضا أن عملية التسميد بواسطة الحريق تتم فى الشمال بطريقة أسهل مما تتم فى الجنوب وذلك لأن الرياح هناك تساعد على انتشار الحريق بين الحشائش الجافة بينما لاتهب الرياح بشدة فى الجنوب بينما تكون الحشائش لم تفقد رطوبتها بعد بسبب قصر فصل الجاف .

وإنتاج الفدان من الذرة الرفيعة بين ستة وسبعة قناطير ومن الذرة الشامية اثنى عشر قنطارا وقد بلغ إنتاج غانة من الذرة (طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٨) نصف مليون طن وهى كمية لم تكف فى بعض السنين للاستهلاك المحلى . كما بلغ انتاجها من البطاطا مثل هذه الكمية وأكثر من ذلك قليلا من الكاسافا ومن الأرز ٥٢ ألف طن ومن الفول السودانى أقل من ذلك بقليل .

ويكاد انتاج المزارع لهذه المحصولات يقتصر على ما يكفى عائلته وذلك لكثرة أفراد العائلة وصغر مساحة الأرض التى يزرعها وبداءة الوسائل التى يلجأ إليها سواء للتسميد أو الأعداد أو الزراعة وما يفيض عن حاجته يبيعه للتجار بثمن بخس إلا إذا كان البيع فى نهاية الموسم . ولكن الفلاح فى العادة لا ينتظر إلى هذا الميعاد .

هذا إلى أن هناك عقبة كبرى تحول دون ارتفاع أثمان المحاصيل فى مناطق زراعه هذه المحاصيل الزراعية ، وهي قلة المواصلات . إذأن نقل الطن الواحد من أحد هذه المحاصيل على الطرق الداخلية قد يصل إلى بضعة شلنات فى الميل الواحد بينما لا يكلف نقله بواسطة السكك الحديدية (وهى مركزة فى المناطق الجنوبية فقط كما ذكرنا) لا يزيد عن بضعة بنسات . فطن الذرة الذى يباع فى تامال بثلاثين جنيها يباع فى كوماسى بثلاثة وأربعين ويصل سعره فى

أكرا إلى أربعة وخمسين وفى سيكوندى إلى الستين أى ضعف ثمنه فى مواطن انتاجه .

ومن ذلك نرى أن الزراعة فى غانة تقوم فى سبيل تقدمها عقبات كثيرة لعل أهمها بداءة وسائل التسميد والأعداد والزراعة . ثم عدم استعمال الآلات الحديثة إلى قلة وسائل النقل . إلى طغيان زراعة الكاكاو . فالأمر يحتاج إلى سياسة تنظيمية تشرف عليها الدولة بالتعاون مع الجمعيات الزراعية ولا بأس من يشترك فى رسم هذه السياسة أيضا بعض ممثلى شركات الشوكولاته من أجل تحديد مساحة الكاكاو ورفع أثمان محصوله . علاوة على اتجاه الدولة إلى الإكثار من مد الخطوط الحديدية إلى المناطق الداخلية . فمناطق الخطوط الحديدية فى العادة هي مناطق يتجمع حولها السكان . حيث يقومون بزراعة أراضيهم متعاونين مع بعضهم .

وإلى جانب هذه المواد الغذائية تزرع أيضاً كميات لا بأس بها من الكولا والمطاط والدخان فى منطقة ترانسفولتا ويمكننا أن نقول بصفة عامة أن كميات هذه الأنواع غير ثابتة ولا تكون من الثروة الزراعية إلا نسبة صغيرة .

وتعتبر الغابات وما بها من ثروة خشبية الأساس الثانى لثروة غانة . ففيها أشجار الموجنا والأبنوس والتاكا والسدر وقد ارتفع

الإنتاج الخشبي لغانة من خمسة مليون قدما مكعباً فى سنة ١٩٥٠ إلى قرابة الثمانية ملايين فى سنة ١٩٥٤ وتبلغ مساحة المنطقة التى تنمو فيها الغابات حوالى ٥٤ر٤٥٠ ألفا من الأميال المربعة طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٨ .

وتحتل صادرات الأخشاب المكانة الثانية بين صادرات غانة ويصدر الخشب على هيئة كتل أو ألواح منشورة . وقد صدر منه ½ مليون قدم مكعب فقط فى سنة ١٩٤٧ ارتفع فى سنة ١٩٥٤ إلى ١٧ر٧٠٠ر٠٠٠ قدما ثم إلى ٢٦ر٩٧٧ر٤٠٠ قدما مكعبا فى سنة ١٩٥٧[١٤] ويقدر ثمنها بأكثر من ١٠ر٠٥٢ر٠٠٠ جنيها وهو يكون ما يقرب من ٨٪ من قيمة الصادرات .

ويقع نطاق المراعى فى غانة فى أقصى الشمال . وتبلغ إحصاء الماشية طبقا لإحصاء ١٩٥٩ أربعمائة وثمانين ألفا من رءوس الماشية ونصف مليون من الغنم ومثلها من الماعز وتسعة وأربعين ألفا من الخنازير . عدا ستة آلاف وخمسمائة من الحصان ومليونين وستمائة ألفا من الدجاج .

ومن المعروف أن رعى الماشية يتوقف على توفر الحشائش التى يتوقف نموها على مقدار المطر . وهو كما ذكرنا يتوفر فيما بين مايو وسبتمبر فى منطقة السفانا الخالية من ذباب تسى تسى حتى إذا

انتهى فصل المطر انتقل الرعاة بقطعانهم نحو الجنوب بحثا عن الماء . بل ربما دخل الرعاة منطقة الغابات[١٥] .

ويملك المزارعون قليلا من الماشية . من أجل الاستفادة بها فى تسميد الأرض أو الزراعة ولكن ذلك قليل جداً .

وقد قامت الحكومة بإنشاء المستوصفات البيطرية من أجل معالجة أمراض الحيوانات . ومركزها فى مدينة تامال . وتتبعها محطات فرعية . فى بضعة بلاد ممتدة إلى الغرب والجنوب .

على أن أعظم ما يهدد الماشية فى غانة ذباب التسي تسى . وهى حشرة فتاكة تسبب الموت للماشية والنوم للانسان . وينتشر هذا الذباب فى منطقة كبيرة فى غانة وأكثر ما تكون مناطقه على حافة إقليم الغابات . وتعمل الحكومة على شق طرق فى مناطق الغابات خالية من ذباب التسى تسى لأجل أن ينتقل الرعاة عن طريقها فقط إلى الجنوب بحثا عن الماء .

ولا بد أن يتبع وفرة الماشية وفرة فى اللحوم والجلود . ولكن يقوم فى سبيل تحويل الماشية الى لحوم عقبات كثيرة أهمها قصر وسائل المواصلات عن تفى بالنقل السريع من مناطق الماشية الى مناطق التصدير وكذلك قلة وسائل التبريد . ولذا كان لا بد من تسيير وهى حية مسافات تصل الى قرابة الثمانمائة ميل (الى الساحل)

كي تذبح هناك . وهذه المسافة تؤدى الي ارهاق الماشية فتصل الى المذابح وقد نقص وزنها وزادت تكاليفها ولذا كان امتداد الخطوط الحديدية الى الداخل بالنسبة لتجارة اللحوم أمرا ضروريا يؤدى الى خفض تكاليف الذبح والى انشاء المذابح فى الداخل ثم الى سرعة نقل اللحوم الى المناطق الساحلية وزيادة كمياتها ومن المشاهد أن ذبح الماشية يقل خلال فصل المطر ويزداد خلال فصل الجفاف . إذ الأول يساعد على استعادة الماشية لصحتها وسمنتها وارتفاع أثمانها .

وتستخدم الجلود وخاصة الماشية فى عمل الأسرة . على نحو ما تفعل أثيوبيا والسودان . وهى تصدر على هيئة جلود خام مطبقة بعد تجفيفها فى الشمس بوسائل بدائية ، ولو أنشئت المدابغ الحديثة أمكن رفع أثمان هذه الجلود وبيعها مدبوغة . ولا يزيد أثمان الجلود المصدرة عن بضعة آلاف من الجنيهات .

وقد بذلت الجهود منذ مدة قصيرة إلى الاهتمام بالثروة السمكية ولها محطات صيد فى اكرا وتاكورادى وأكسيم ولورا ولكن هذه الثروة ما زالت ضئيلة بسبب احتياجها إلى استعدادات أهمها سرعة النقل والثلاجات وما زالت غانة فقيرة فى كليهما (١٦) .

ويكوّن التعدين نسبة كبيرة فى ثروة غانة وأهمها الذهب فالمنجنيز فالماس فالبوكسيت وقدقام التجار الأوروبيون وفى مقدمتهم البرتغاليون

فالانجليز بالاتجار بالذهب مع الأهالى قبل أن تتغلب عليه تجارة الرقيق . وقد عرفنا أن ذهب غانا كان يرسل خلال العصور الوسطى عبر الصحراء إلى المغرب ، وكانت كمياته الكبيرة هي التى أغرت الأمير هنرى الملاح على أن يرسل الحملات للبحث عن مصادره . وكان العرب يحملونه إلى هناك لقاء ما يحملونه من المغرب من الملح . وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان التعدين يعتمد على الأيدى سواء فى استخراجه من مناجمه أو استخلاصه من المياه بواسطة « غربلة الرمال » ولم يحاول الأوروبيون التوغل إلى مصادره بل كانوا ينتظرون وصوله فى المدن الساحلية .

وفى سنة ١٨٧٨ بدأت العمل أولى شركات التعدين تاسكوا بعد أن اتصلت بالزعماء وحصلت منهم على حق استئجار بعض الأراضى لاستغلالها فى استخراج الذهب وخافت الحكومة أن يتوسع الزعماء فى تأجير أراضيهم لمدد طويلة لشركات الاستثمار الأجنبية ، الأمر الذى يترتب عليه تسرب الأرض من يد الوطنيين إلى يد الأجانب ، فتدخلت فى الأمر ، ولكن تدخلها قوبل بمعارضة قوية . دافع فيها عن وجهة نظر الأهالي جمعية الدفاع عن حقوق الوطنيين ، وقد ذكرنا من قبل أنه سافر لأجلها وفدان نجحا فى إقناع وزارة المستعمرات بعدم التدخل ، واكتفي بإشراف الحكومة على هذه العقود على ألا تزيد مساحة الأرض الممنوحة للاستغلال

المعدني عن خمسة أميال مربعة . على أن يكون لرئيس المحكمة العليا حق تعديل بعض الشروط إذا وجد فيها إخلالا بالحقوق الوطنية . وهذا القانون وإن حفظ للوطنيين حقهم فى أراضيهم إلا أنه أكد حقوق الزعماء فى أنهم المتصرفون الوحيدون فيها وأن الحكومة لا تملك هذا التصرف .

وتنتشر المناجم الرئيسية للذهب علي طول الخط الحديدى من تاكورادى إلي كوماسى وفروعه إلى برستا . ومن أجل خدمة المناجم مدت هذه الخطوط الحديدية .

ويحتاج التعدين إلى أيد عاملة كثيرة ، ولذا قدم إلي مناطق التعدين مهاجرون أفريقيون عديدون ، وقد بلغت نفقات استخراج الذهب فى سنة ١٩٥٢ أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ولا تزيد نسبة الذهب المستخرج من مياه الأنهار الآن عن ٦٪ من الذهب المصدر . وبلغت الشركات المشتغلة بتعدين الذهب الآن أكثر من أربعمائة شركة إلا أن أغلبها أفلس فاندمج فى شركات أخرى حتى لم تعد هذه الشركات تزيد فى الوقت الحاضر عن اثنتى عشرة شركة ، أغلبها انجليزية وفرنسية . تعمل فيها واحدة فقط في الحصول على الذهب بطريق الترسيب ، وتعمل فى أنهر برا وتانو وانكوبرا ويعمل فيها معدنون أفريقيون .

ويرتفع إنتاج الذهب تدريجياً سنة بعد أخرى ، وبلغ أقصى إنتاج خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم عاد إلى الانخفاض فلم يتعد فى سنة ١٩٣٥ ١١ر١٦١ كيلو جراماً . ارتفع فى ١٩٣٩ إلى ٢٤ر٣٢١ كيلو جراماً ووصل فى ١٩٤٢ إلى ٢٤ر٢٢٧ كيلو جراما ثم هبط إلى ١٧ر٣٥٦ فى سنة ١٩٤٧ ثم عاد إلى الارتفاع فى سنة ١٩٥٤ فوصل إلى ٢٤ر٤٨١ كيلو جراماً ثمنها ٩ر٨٢٢ر٣٢٠ جنيها . وهو لم يتعد هذا الرقم فى سنة ١٩٥٧ .

أما المنجنيز فيستخرج من منطقتى تاركوا وديكسكوف، وهو يوجد قريبا من سطح الأرض. مما يسهل عملية استخراجه وينقل بالسكك الحديدية إلى تاكورادى حيث يشحن إلى انجلترا أو الولايات المتحدة . وتعتبر غانة رابع دولة فى العالم فى إنتاج المنجنيز ويسبقها الاتحاد السوفيتى ثم الهند ثم جنوب أفريقيا ، ويقدر إنتاجه بربع مليون طن ، ثمنها ثمانية ملايين وتسعمائة وتسعين ألفا من الجنيهات . وقد زادت الكمية المستخرجة منه زيادة كبرى خلال الحرب العالمية الثانية لشدة الاحتياج إليه من أجل صناعة الصلب التى هى عماد الحرب .

ويوجد الماس فى غانة فى منطقتين الأولى فى أعالى نهر برا ، وهم مراكز تعدينية فى أودا وكادى وفوسو ، والثانية فى الجنوب الغربي

من المنطقة الساحلية قرب تاركوا . وتعتبر غانة ثالثة دول العالم فى إنتاج الماس بعد اتحاد جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو . ويرتفع إنتاجه فى غانة ارتفاعاً تدريجياً متوالياً . فلم يكن إنتاجه يتعدى التسعمائة وخمسين ألفاً من القراريط فى نهاية الحرب العالمية الثانية ولكنه وصل الآن إلى أكثر من ثلاثة ملايين قيراط ، ثمنها ثمانية ملايين وتسعمائة وتسع وسبعون ألفاً من الجنيهات . ويعمل فى هذه الصناعة عدد كبير من العمال الأفريقيين . يبلغون أكثر من مليون ونصف عامل ، يحملون إنتاجهم إلى البنك فى تاركوا حيث يقوم ويدفع لهم ٥٠ ٪ من قيمته ثم يدفع لهم الباقي بعد تصديره إلى أسواقه فى امستردام ولندن . وقد أنشىء فى سنة ١٩٥٤ سوق للماس فى اكرا فكان ذلك كسرا لاحتكار البنك لتجارته . مما أدى الى ارتفاع أسعاره .

أما البوكسيت فقد اكتشفت رواسبه فى جبل إجوانيا فى سنة ١٩١٤ فى منطقة الأشانتى فى حقل آخر بالقرب من سمبا تاى فى سنة ١٩٢٢ ، ولكن لم تبذل الجهود لأجل استغلاله إلا فى سنة ١٩٣٩ عندما قامت الحرب العالمية الثانية وأخذت بريطانيا تبحث عن موارد لاستغلالها وخاصة لعمل الألمنيوم اللازم لصناعة الطائرات . لاسيما وقد استسلمت فرنسا فى منتصف سنة ١٩٤٠

وأصبح إنتاج جيانا البريطانية فى أمريكا الجنوبية من نصيب مصانع كندا . وقد بلغ الإنتاج فى السنة الأولى من الاستغلال ألفي طن فكان ذلك مبشراً بمحصول طيب ارتفع بعد ثلاث سنوات إلى ٤٨٫٠٠٠ طنا ثم وصل بعد ثلاثة سنين أخرى إلى ١٠٤ ألف طنا .

ويحتوى البوكسيت على نسبة من الألمنيوم تتراوح بين ٥٢ ٪ و٥٨ ٪ وقد أنشىء خط حديدى من أواسو (منطقة استخراجه) إلى دنكرا التى ترتبط بسيكوندى بخط آخر حتى يسهل نقل البوكسيت الخام إلى ميناء تاكورادى .

وتوجد أهم مناطق البوكسيت فى الوقت الحاضر عند سلسلة التلال التى تقع على بعد أربعين ميلا غربى كوماسى ، وقد قدرت كمية المخزون من هذا المعدن بمائة وثمان وستين مليونا من الأطنان .

وتتابع الحكومة سياسة تشجيع استخراج البوكسيت من أجل تحويله إلى ألمنيوم ، وهى عملية تحتاج إلى فولت كهربائى عال ولذا فكرت الحكومة جديا فى ضرورة تنفيذ مشروع سد أعالى الفولتا لتوليد الكهرباء من بحيرة صناعية تتكون أمام السد .

ويتلخص هذا المشروع فى بناء سد على نهر الفولتا عند بلدة اجينا التى تبعد خمسة وأربعين ميلا عن الساحل ويكون هذا السد

حاجز ليحجز أمامه بحيرة يبلغ طولها ٢٢٥ ميلا وارتفاعها ٢٥٠ قدماً عن سطح البحر وقد قدرت تكاليف المشروع بمائتين وعشرين مليوناً من الجنيهات ، وإذا تم بناء محطة توليد الكهرباء أمكنها توليد ٥٤٦ ألف كيلو وات فى الساعة . وحينئذ يستطيع إنشاء مصنع الألمنيوم عند كابونج الذى ينتج من الألمنيوم كمية مقدارها ٢١٠ ألف طنا إذا عمل بكامل قوته . وفى سبيل تسهيل نقل البوكسيت إلى المصنع ثم نقل المصنوعات إلى الميناء يستلزم الأمر بناء خط حديدى من كابونج إلى ميناء جديد وضع أساس إنشائه، وهو ميناء تيرا إلى الشرق من أكرا بعد أن درست فكرة تعميق ميناء أكرا ثم استبعدت لما يتكلفه من مصاريف أسهل منها بناء ميناء جديد .

وتبلغ واردات غانة ـ طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ـ ٤٨ر٦٠٢ر٤٤٢ جنيها استرلينيا بعد أن وصلت إلى ٩٦ر٦٨٤ر٩٤٤ فى السنة السابقة لها، كما تبلغ الصادرات ١٠٤ر٥٥٧ر٣١٠ جنيها بعد أن كانت ٩١ر٦٠١ر٧٥٣ في السنة السابقة لها . ومعني ذلك اتجاه الواردات إلى القلة والصادرات إلى الكثرة مما يتيح لغانة رصيداً زائداً، وقدره عشرون مليوناً من الجنيهات .

ويلعب الكاكاو الدور الأول بين الصادرات وتقدر قيمته ـ طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٨ ٦٢ر٣١٨ر٠١٧ جنيها أى ما يقدر ب ٦٠ ٪

من الصادرات ، ثم الخشب ويقدر ١١ر٢٨٧ر٦١٧ جنيها ثم الذهب ويصل ثمنه إلى ١٠ر٦٠١ر٦٧٦ جنيها ثم المنجنيز والذهب ، وكل منهما يصل إلى ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات .

وهذا بينما تلعب المنسوجات الدور الأول بين الواردات، ويليها الطعام المحفوظ والمشروبات الروحية والطباق ثم الأسمنت والعربات والآلات الصناعية والوقود ثم آخر القائمة يدل على تأخر قيام الصناعة فى غانة . وتتجه الصادرات أكثر ما يكون إلى المملكة المتحدة ، ونسبة حصتها من مجموع الصادرات ٣٦ر٢ ٪ ثم يليها الولايات المتحدة وتصل حصتها الى ١٩ر٢ ٪ فألمانيا الغربية وتصل حصتها إلى ١٦ر١ ٪ فالأراضى المنخفضة ولا تتجاوز حصتها ٩ر٧ ٪ ، والباقى وقــــدره ١٨ر٢ ٪ تتجه إلى جزائر الهند الغربية وايطاليا والهند وجنوب أفريقيا علاوة على توجولاند الفرنسية وساحل العاج وتجرى التجارة مع المملكة المتحدة في صالح غانة أكثر مما هى فى صالح المملكة المتحدة ، فوارداتها من بريطانيا طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٩ لم يتعد ٢١ر٢٠٦ر٢٢٦ جنيها بينما تصل صادراتها إليها إلى ٤١ر١٣٩ر٥٦٠ جنيها أى أن الفرق بين مجموع صادرات غانا ووارداتها والذى قدرناه بعشرين مليوناً من الجنيهات إنما يأتي من بريطانيا وحدها . ولعل هذا يكفى كي نعرف سر تعلق غانا بعلاقتها بالكومنولث البريطانى .

وهذا وقد ذكرنا من قبل أن ما بغانة من السكك الحديدية لا يتعدى الثمانمائة ميل، كلها في المنطقة الجنوبية، كما أن ما بها من الطرق البرية لا يتعدى الثمانية آلاف ميل. منها ١٣٦٠ ميلا فقط صالحة للاستعمال في كل فصول السنة، وما بقي لا يصلح إلا لفصل الجفاف ومن ذلك ندرك شدة حاجة غانة إلي مد الطرق والإكثار من وسائل المواصلات بكافة أنواعها.

وتبلغ ميزانية غانة خمسة وتسعين مليوناً ونصف مليون من الجنيهات طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨، ١٩٥٩ وتصل الإيرادات فيها إلى ثمانية وأربعين مليوناً ونصف المليون من الجنيهات، أما المنصرف فلا يتعدى السبعة والأربعين مليوناً. ومعنى ذلك عدم وجود عجز في ميزانيتها.

وقد فشلت حكومة الاستعمار حتى خروجها من غانة في فرض ضرائب مباشرة على الأهالي لمنافاة ذلك لما تعودوه من قبل، ولذا كانت الضرائب غير المباشرة (المكوس الجمركية) تكون المصدر الرئيسي للدخل ويصل رقمها إلى ثلاثين مليونا من الجنيهات أي ٦٠٪ من الإيرادات ولا تتعدى الضرائب المباشرة سبعة ملايين ثم ضرائب كسب العمل، وهي سبعة ملايين، ومن المعروف أن أكثر من يدفع ضرائب كسب العمل هم الموظفون الذين يكونون الطبقة الوسطى.

وبمقارنة هذه الميزانية بميزانية جارتها نيجيريا يتبين لنا الرخاء الذي تتمتع به غانة فإيرادات نيجيريا وهي تصل إلى ثلاثة أمثال مساحة

غانة وسبعة أمثال عدد سكانها لم تعد الاثنين والسبعين مليوناً أي أقل من ضعف إيرادات غانه، بينما لا تبلغ مصروفاتها أكثر من خمسة وستين مليونا. ومن ذلك ندرك الثروة التي تتمتع بها هذه الجمهورية الوليدة، ولكنها ثروة لا تخدعنا. فاقتصاديات غانة أبعد ما تكون عن الاستقرار طالما أن ٦٠٪ من إيرادات ميزانيتها قائمة على الضرائب غير المباشرة، وهي ضرائب وإن كان مصدرها الحقيقي هو الشعب الذي يدفعها إلا أن قيادتها بيد غير يد أبنائها فيوم يضطرب الجو السياسي العالمي ويهدد العالم حرب عالمي تنقطع فيها المواصلات البحرية التي تحمل إلي العالم منتجات غانة أو التي تحمل إلى غانة ما يستهلكه أهلها وما يدفعون عنه هذه النسبة الكبيرة من الضرائب الجمركية، يوم يتحطم دخلها وتنتابها الأزمة الطاحنة. هذا إلى أن مصدر هذه الثروة هو الكاكاو وهو مادة صناعية وتقوم صناعتها في خارج بلادها. وهي وإن كانت تنتج نصف ما ينتجه العالم من هذه المادة إلا أن هناك أسواقا خارجية تستطيع مصانع الشكولاته أن تعتمد عليها إلى حدما.

فوسائل إصلاح الحالة تنحصر في :

(١) إعادة توزيع الأرض الزراعية على الزراعيين من أهل البلاد من أجل بعث الاطمئنان في نفوسهم على ملكية أراضيهم ثم فرض الضرائب الزراعية عليهم التي تتناسب مع قيمة هذه الأرض

وغلتها ، وحينئذ يصبح أهل غانة المصدر الأساسى للضرائب التى تكون ميزانيتهم .

(٢) تحديد زراعة الكاكاو وتقليل اعتماد البلاد على غلة واحدة وتنوع الغلات الزراعية وخصوصا الغلات الغذائية كي لا تتعرض البلاد إلي خطر المجاعات أو ارتفاع الأسعار فى الأيام التى يضطرب فيها الجو السياسى .

(٣) تصنيع نسبة كبيرة من الكاكاو محلياً أى إنشاء صناعة الكاكاو المحلية التى تعتمد على رأس المال الوطنى أو الأجنبي بعد تشجيعه على القدوم والاستثمار فيها ثم تقليل الاعتماد علي التصدير إلى الخارج لهذه المادة بقدر الإمكان .

(٤) خلق صناعات أخرى تعتمد على موردى الثروة اللذين يماثلان الكاكاو ، وهما الخشب والذهب والمادة الأولى أكثر المادتين قبولا للاستغلال ، فالصناعات الخشبية والورق واللعب والقوارب والأثاث وما أشبه من الصناعات التى تقوم على الخشب يجب أن تقوم محلياً مستغنية جهد الطاقة عن التصدير إلى الخارج فى حالة المواد الخام .

(٥) أما عن الذهب فهو أقل المعادن قبولا للتصنيع ، هذا إلى أن الذى يتحكم فى أسعاره هو أكثر البلاد إنتاجا له ، وهو اتحاد جنوب أفريقيا . فخير سياسة للحصول علي أكبر قدر من الثروة من هذا المعدن هو رسم سياسة تقوم على حسن التفاهم مع حكومة

الاتحاد أو على الأقل مع الشركات المنتجة للذهب هناك من أجل التحكم فى الكميات المستخرجة منه وبالتالى التحكم فى الكميات التى يطرح بها إلى الأسواق العالمية ثم التحكم فى أسعاره . وهكذا تتحقق أكبر فائدة من أصغر كمية . وحينئذ يستطيع المخزون من هذه المادة أن يكفيها مدة أطول . بدلا من الاستهلاك الحالى المخرب .

(٦) تتجه نية الحكومة فى الوقت الحاضر إلى الاستفادة من كميات البوكسيت من أجل إنتاج الألمنيوم ولهذا الغرض أنشأت سد نهر الفولتا . ولكن إنتاج الألمنيوم ثم تصديره فى حالته الخام لا يكفي بل لا بدمن تصنيعه محلياً وإنتاج الأدوات المختلفة من الألمنيوم ثم تصديرها فى حالة مصنوعات كاملة الصنع . أو قطع غيار تصلح لآلات لا تستطيع الاستغناء عنها والتوسع فى اختراع أوان وأدوات تصنع من هذه المادة .

(٧) الاستفادة أكبر ما يمكن من هذا الوقود الجديد ، وهو الكهرباء فى إقامة صناعات تعتمد على الكهرباء فى إدارتها . واستغلال المواد الزراعية والحيوانية فى قيام صناعات ، لا سيما صناعة الثلاجات الكهربائية التى يحتاجها جو غانة أكثر ما يكون ، كما يستطاع الاستفادة منها فى المحافظة على كميات اللحوم التى تستطيع إنتاجها سنويا من ثروتها الحيوانية الكبيرة .

(٨) إدخال نظام الزراعه الآلية من أجل : زيادة المحصول فى المواد الغذائية ولا يمكن النجاح فى هذه الخطوة ـ ما دامت الملكية الزراعية ستصبح ملكية صغيرة ـ إلا بإنشاء الجمعيات التعاونية التى تعين على شراء الآلات الزراعية ثم على جمع المحصول وبيعه في الخارج بأسعار مرتفعة .

(٩) الاستفادة من الثروة الحيوانية الكبيرة بإقامة صناعات تعتمد عليها على أن تقوم هذه الصناعات فى المناطق الشمالية حيث لا يضطر الصانع إلى نقل الحيوانات إلى مسافات بعيدة مما يؤدى إلى نقص الكمية المنتجة وارتفاع أسعارها .

مصادر الباب السابع

١ — Regional Geography : vol. 2 p. 27
٢ — Gold Coast in Transition p. 23
٣ — History of Ghana. p. 354
٤ — Ibid, p. 356
٥ — West Africa, p. 79 - 93
٦ — An African Suryey, p. 1301
٧ — Encyclopedia Britannica, Art. Gold Coast
٨ Statesman's Year Book p. 301
٩ — Economic Geography of West Africa, p. 140
١٠ — West Africa, p. 84
١١ — United Nations Rapport, p. 1954
١٢ — Britain and Gold Coast, p. 22
١٣ — An African Survey p. 1301
١٤ — Statesman's Year Book, p. 299
٥ — Economic. Geography of West Africa, P. 45
١٠ — Statesman's Year Book, p. 300
١٧ — Africa, p. 336

الباب الثامن

الحركة الوطنية وتطورها

لاشك أن استقلال غانة لم يكن إلا ثمرة طبيعية لهذه العوامل الكثيرة التى تجتاح أفريقية منذ أكثر من نصف قرن وأخذت تعمل فى صبر حتى إذا آن لأوروبا أن تجني ثمار انتصارها فى الحرب العالمية الثانية فإذا بها تفاجأ بهذا المارد الأفريقي يستيقظ نتيجة لهذه العوامل التى غرس الأوروبيون بعضها دون أن يؤملوا أن تؤدى يوما إلى هذه اليقظة الأفريقية والعوامل الأخرى التى أخذت تتفاعل مع الظواهر الأفريقية الأخرى انتهت بها إلى هذه الثمرة التى نراها فى الوقت الحاضر ممثلة فى الحركات الوطنية المختلفة التى تجتاح قارة أفريقيا من أقصى طرفها الشمالى إلى أقصى طرفها الجنوبي وإن اختلفت فى أهدافها .

فإذا كانت بعض هذه الأهداف قد اقتصرت على حق الوطنيين فى المساواة بالأوروبيين سواء فى النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية كما هو الحال فى شرق أفريقيه وأنحاء جنوب أفريقيا أو إلى التمتع باستقلال داخلى ضمن نطاق مجموعة

أكبر إلى جانب الدولة الأوروبية التى كانت تستعمر بلادهم أمدا قريبا كما هو الحال فى المجموعة الفرنسية من غرب أفريقيا، أو إلى التمتع باستقلال تام مع الارتباط بالدولة صاحبة السيادة السابقة من أجل المصلحة السياسية أو الاقتصادية المشتركة كما هو الحال فى تونس ومراكش وغانه أو إلى الظفر بالاستقلال التام والبعد عن كل أثر لعلاقة سابقة كما هو الحال فى ليبيا فى أو أثيوبيا أو الصومال فإن هذه الحركات كلها يجمعها كلها جامع واحد هو الرغبة فى التخلص من الاستعمار الأوروبى ممثلا فى هذه السيطرة الأوروبية التى كانت تحول بينهم وبين حرية العمل من ناحية وبينهم وبين الاشتراك فى مجموعة الدول العالمية من ناحية أخرى.

على أن استقلال غانة يمتاز من ناحية أخرى بأنه كان سبباً فى دوى هائل شمل صداه كل أفريقيا خاصة. رغم ماهي عليه من صغر المساحة بالنسبة إلى جارة كبيرة كنيجريا مثلا التى تصل إلى ثلاثة أمثال مساحتها وسبعة أمثال عدد سكانها. فقد كان قيام سياسي غانة بهذه الخطوات السياسية السلمية ثم ظفرهم أخيراً بهذا الاستقلال دون إراقة دماء كثيرة أو تضحيات كثيرة من الأبناء. كل ذلك كان له أثره المباشر فى أفريقيا كلها(1) فلا غرابة إذا قلنا إن استقلال غانة إنما يعين ناقوس الخطر الذى أطاح بالنفوذ الاستعمارى فى أفريقيا. فقد رأى زعماء أفريقيا فى هذا الاستقلال هزيمة السيادة

التى فرضها عليهم الرجل الأبيض منذ قرن أو يزيد. بل رأوا فيه بعثاً لآمالهم التى تداعب خيالهم منذ تعلموا حقهم فى المساواة التامة مع الرجل الأبيض الذى طالما استعبد آباءهم وأمهاتهم من قبل. وجعل منهم خدماً لا يقومون إلا بتنفيذ أغراضه التى لم تكن ترمي إلى أبعد من توطيد ساسته وإتاحة الثروة والمكانة الرفيعة له ولزملائه من البيض.

ومن ثم أصبحت جمهورية غانة الفتية رمزاً حياً لهذا الكفاح الأفريقى.

ولعل من أولى العوامل التى أثارت القومية الأفريقية هى الحرب العالمية الأولى حين حارب أبناء أفريقيا إلى جانب الحلفاء فانتصروا وإذا ما قاربت الحرب نهايتها ارتفع صوت الرئيس ولسن بحق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها واستند على هذا الحق كثيرون وقاموا يطالبون بحقهم، فقامت مصر وذهب زعماؤها إلى دار المعتمد البريطاني يطالبون بتنظيم الحماية البريطانية(2) كما قام الأمير خالد الهاشمى بن الأمير محى الدين وحفيد الأمير عبد القادر الجزائرى وكون وفداً سافر على رأسه إلى فرساى وطالب بتطبيق تصريحات الرئيس ولسن على الجزائر(3) وهذه الحركة وإن كانت لم تمس إلا فئة قليلة من أبناء الجزائر إلا أنها تعتبر مقدمة للحركات السياسية الجزائرية كما كان ذهاب إخوانهم المصرين إلى دار المعتمد البريطاني

بداية يقظة مصرية دفع المصريون خلالها بزعمائهم إلى تغيير هدفهم وتحويله إلى الاستقلال التام . كما قام الشيخ مصالى الحاج وألف (نجم شمال أفريقيا) ليضم إليه التونسيين والمراكشيين من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربة[٣] .

وظلت كل من مصر وشمال أفريقية يحاول كل بوسائله الخاصة أن يحقق أمله المرتقب حتى قامت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ واشتركوا فيها إلى جانب الحلفاء أيضاً .

وجاءت الحرب العالمية الثانية عاملا ثانيا فى يقظة الشعوب الأفريقية من جديد ، وهنا امتدت حركة البعث إلى كافة أجزاء القارة . فقد جمعت ميادين الحرب المختلفة الرجل الأفريقى إلى جانب الرجل الاوروبى الذى كان إلى وقت قريب يلعب دور السيد . ورأى الافريقى سيد الأمس يذبح ويذبح بلا رحمة ويغتال ويغتال كما كان يفعل الأفريقى قبل مجىء المثلين ، وإذا كانت الحرب الأفريقية قد دارت بين قبائل أفريقية وأخرى أفريقية مثلها فقد دارت حروب اليوم بين شعوب أوروبية وشعوب أوروبية مثلها ، فلم يجد الافريقى فرقا بينه وبين من يدعى السيطرة عليه[٥] .

وكما فعلت الحرب العالمية الأولى . فعلت الحرب العالمية الثانية فقد علمت الشعوب الافريقية أن يموتوا دفاعا عن حريتهم أو ماتصوروه أنه حريتهم . وسمع الافريقيون كما سمع غيرهم عن ميثاق حلف الاطلنطى الذى نادى به الرئيس روزفلت . كما سمعوا لرعاية

دول الحلفاء وما تضمنتها من وعود لأبناء الدول التى تأخذ جانبهم وكذلك وعود دول المحور لهم بالحرية إذا ثاروا على مستعمريهم[٦] فعرف الأفريقيون أنه يوم تنتهى هذه الحرب سواء بانتصار المحور أو الحلفاء فسوف ينالون استقلالهم . فكان هذا الأمل دافعاً لهم على الإخلاص فى الدفاع عماتصوروه أنه حريتهم . حتى إذا انتهت الحرب بدأ الافريقيون يوجهون روح العداء نحو السيطرة الأجنبية ، وهى الروح التى بعثها مستعمروهم ووجهوها نحو دول المحور الذى كان يريد السيطرة على العالم ، فعرف أن من واجبه أن يحارب السيطرة مهما كانت صورها ومهما كان المسيطر . ولم يعرف أمامه الا سيطرة الأبيض على أرضه وخيراتها فكان أن بدأ هذا الصراع الافريقى الذى انتهى إلى الاستقلال .

وتطلع الافريقى حوله فوجد بعض إخوانه الأفريقيين فى مصر واتيوبيا وليبيا قد حصلوا على استقلالهم وأحسنو التصرف فيه ، كما رأى دولا أخرى فى اسيا كانت تعانى هذا الاستعمار كالهند وباكستان وبورما وسيلان واندونسيا قد تحررت قبل سنة ١٦٤٨ وأحسنت أيضا التصرف فى هذا الاستقلال .

بل نجحت بعضها عن طريق الكفاح السلمى كالهند ، وبعضها عن طريق الكفاح المسلح كاندونسيا فى طرح هذه السيطرة الأجنبية فعرفت أن طريق الكفاح مفتوح أمامها وإن اختلفت وسائل

باختلاف أهدافه فأخذ كل شعب أفريقي يسلك طريق الكفاح الذى يتلاءم مع بيئته وإمكانياته وظروفه وأهدافه .

ووقفت هذه الشعوب التى كانت مغلوبة على أمرها بالأمس وحصلت على استقلالها سواء فى أفريقيا أو آسيا تناصر هذه الشعوب المجاهدة ولا تستطيع ان تقف بمعزل عن هذا الصراع الدامى الذى يدور فى قلب القارة الافريقية من أجل الاستقلال .

وكانت غانة(٧) من أوائل الشعوب الافريقية التى تنبهت إلى حقوقها ووجدت من مناصرة جيرانها الأفريقيين ما ابعث فيها الامل .

حتى إذا تحقق لها الاستقلال وقفت هى بدورها تنصر من بقي من الشعوب الافريقية التى لا تزال تصارع الاستعمار ، فكان صوتها أقوى الاصوات فى المطالبة بحق الشعوب المستفيدة فى التمتع بنعمة الاستقلال .

وأحد هذه العوامل أيضاً إصرار بعض من البيض على احتقار الأفريقيين ومعاملتهم نفس المعاملة القاسية التى كانوا يعاملونهم بها قبل الحرب العالمية وناسوا إذلال أنفسهم لهم فى سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٢ كي يقفوا إلى جانبهم فى حربهم ، كأنما لم تغير الحرب من أنفسهم شيئاً . فنظر الأفريقي إلى أن سيطرة الرجل الأبيض على الأفريقي قد غدت جزءاً من حياته لا يستطيع الفكاك منه وأنه مهما عمل الأفريقي أو تعلم الأفريقي أو ارتقى الأفريقي فلن يغير ذلك من مكانته الدنيا بالنسبة إلى الرجل الأبيض ، فكأنما الرجل الأبيض قد خلق

من طينة غير طينة الرجل الأسود ، فكان أن انبعثت فى نفس الأفريقيين القومية الأفريقية لتحطم هذه السيطرة الأوروبية المزعومة ، وحاول الأفريقي أن يفهم الأوروبيين أنه لا يسعى إلا إلى صداقة الغرب لا إلى معاداة الغرب ، ولكن الاوروبي لم يهتم من هذه الثورة إلا ثورة على الرجل الأبيض ، وكأنما عز عليه أن يكون صديقاً لعبد الأمس .

هذا فى الوقت الذى طرد فيه البريطانيون أهل كينيا إلى المناطق الجدباء ليستولوا على أراضيهم والتى جلس فيها ممثلو البريطانيين فى المجلس التشريعى ولم يسمحوا للوطنيين بأن يمثلوا بأكثر من نائبين بريطانيين(٨) . والذى ينشىء فيه اتحاد جنوب أفريقيا مجلساً خاصاً للوطنيين يمكن الاختصاصات من الاعتداد ما يملك التابع من المتبوع(٩) . فكان أن احست هذه الشعوب بظلم التبعية والتميز فقاموا يحاولون تحطيم السياج الذى أقامه المستعمرون البيض ليحول دون الافريقيين وحقوقهم(١٠) .

هذا إلى أن بعض الدول الاوربية كالبرتغال وفرنسا واسبانيا كانت قد امعنت فى تنفيذ (سياسة الامتصاص) التى تؤدى إلى هدم كيان الشعب الافريقي وجعله فرنسيا أو برتغاليا أو اسبانيا في الوقت الذى تنكر فيه هذه الدول حق الشعب الافريقي فى الارتفاع الى مستوى الاوربي . وفى أن يصبح مواطنا كاملا فى أفريقيا البرتغالية مالم يصبح برتغاليا

وهذا أمر مستحيل ـ أو أفريقيا فرنسياً ما لم يتنازل عن قوميته ودينه تقاليده، وهو أمر مستحيل أيضاً فكان أن تحقق الأفريقي أن سياسة الامتصاص لم تكن إلا سرابا تخدع به هذه الدول هذه الشعوب الأفريقية التى تحكمها .

وإذا كان هناك بعض الأفريقيين الذين اندمجوا فعلا فى المجتمع الفرنسى أو الإسبانى فهؤلاء لا يعتد بهم ، بل لم يجدوا من مواطنيهم إلا كل احتقار فوجد هؤلاء أنفسهم غرباء فى المجتمعين . فلا هم ارتفعوا حتى أصبحوا فرنسيين أو إسبانيين ، ولا هم ظلوا فى مكانهم ليحتفظوا بوطنيتهم ومواطنيهم . فظلوا أفريقيين وإن طلوا أنفسهم بطلاء أبيض لم يخدع إلا أنفسهم .

وعامل آخر من عوامل اليقظة الأفريقية هو الكنيسة . فهى التى كتبت لهم لغاتهم بعد أن كانت لهجات غير مكتوبة ، كما عمدت إلى ترجمة كتبها إلى بعض هذه اللهجات بعد أن ارتفعت إلى مصاف اللغات الأدبية الأخرى . وفتحت لهم المدارس التى بدأ الأفريقيون يرون النور من جوانبها ، وشهدت القارة الأفريقية أجيالا أفريقية تتجه إلى مدارس المبشرين طلباً للمعرفة ، وخاصة المدارس الابتدائية المتوسطة فى الوقت الذى أهملت فيه الحكومات الأوروبية هذا النوع من التعليم وألقت بالعبء كله على عاتق المبشرين .

وقرأ الأفريقيين فى مدارس المبشرين الكتاب المقدس ، وفهموا من تعاليمه حقهم فى المساواة ، كما فهموا أن هذه التفرقة التى يزاولها البيض المسيحيون تتنافى مع المسيحية الحقيقية التى يعلمها لهم المبشرون فعرفوا أن هناك مسيحيتين ، مسيحية للبيض وأخرى للسود وأن المسيحية السوداء لا تعنى إلا التواضع والاستكانة ريثما يسرق الأبيض أرضه وثمرة تعبه ، وأخذت المدارس التى أنشأها المبشرون تلعب دور القائد فى المعركة الأفريقية (١١) . ولعلنا نستطيع أن نتبين دور الكنيسة فى غانة أكثر من غيرها من الدول الأفريقية المستقلة إذا عرفنا أن من بين المدارس الابتدائية التى بلغت فى سنة ١٩٥٨ ٣٥٧١ مدرسة كان هناك ٣٣٧٢ مدرسة للمبشرين . ومن بين ستين مدرسة ثانوية فى كل أنحاء غانة كان هناك ٢٥ للمبشرين ومن بين ٣٠ مدرسة لإعداد المعلمين خمس عشرة مدرسة للمبشرين (١٢) .

فإذا كان عدد الطلبة الذكور فى المدارس المتوسطة ١٦٨ر٩٧ فلا شك أن ثمانين ألفاً على الأقل قد تعلموا فى خلال سنة ١٩٥٨ فى مدارس المبشرين ، وعدد الطالبات قد وصل إلى ٣٤٩ر٣٠ فلا شك أن عشرين ألفاً على الأقل قد تعلموا فى خلال هذه السنة أيضاً فى مدارس المبشرين .

وإذا كان هناك من الطلبة الذكور فى المدارس الابتدائية

٤٤٢ر٣٠٩ طالباً فلا شك أن هناك مائتى ألف يتعلمون فى مدارس المبشرين ، وعدد الإناث قد وصل فى هـــذه السنة إلى ٥١٩ر١٠٨ فلاشك أن مائة وثلاثين ألفاً منهم فى مدارس المبشرين .

وإلى جانب عبء التدريس قام المبشرون بمقاومة أمراض المناطق الحارة ونستطيع أن نقدر جهود المبشرين فى غانة (مقبرة الرجل الأبيض) إذا عرفنا أن من بين خمس مستشفيات فى إقليمى توجو وترانسفلتا هناك مستشفيان للمبشرين . كما يوجد لهم فى الأقاليم الوسطى ثمانى مستشفيات فى الوقت الذى لا يوجـد فيه للحكومة غير ثلاث . وفى غانة الشمالية يوجد للحكومة ست مستشفيات وللمبشرين خمس علاوة على أربع مستوصفات بينما لا يوجـــد للحكومة غير ثلاث[13] .

وفى هذه المدارس ، سواء التى أنشأتها لهم الحكومات الاستعمارية أو الوطنية أو المبشرون وجد الأفريقيون من الدروس ما فتح عيونهم حين درسوا الثورة الانجليزية التى حدثت فى سنة ١٦٨٨ فأطاحت بحـكم شارل الثانى والثورة الأمريكية فى سنة ١٧٧٦ التى أنالت الولايات الأمريكية استقلالها والثورة الفرنسية التى هزت أوروبا سنة ١٧٨٩ والثورة الروسية التى أطاحت بالملكية الرجعية المستبدة فى سنة ١٩١٧ ، فكانت كل هذه المواد وأشباهها هى التى بعثت

فى نفس الأفريقى حقه فى الحرية التى يتمتع بها الأوروبيون . وأصبح الأفريقى مقتنعاً أنه يشترك مع الشعوب الأفريقية فى كثير من الأشياء التى تبيح أن يسلك الطريق الذى سلكه الأبيض من قبل[14] .

ولا شك أن النهضة الصناعية التى قامت فى أفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية والتى قصدت بها الدول الاستعمارية إنشاء الصناعات إلى جانب مواطن المواد الخام لتقلل من أثمان المصنوعات وتقلل معها من خطر المنافسة الأمريكية قد دفعت بالعمال الأفريقيين إلى مشاركة الأوروبيين حق تأليف النقابات والمنظمات السياسية التى كانت مشتركة فى أول أمرها ثم أصبحت أفريقية بحتة والتى ظهرت بين صفوفها طبقات الثورات الأفريقية[15] .

كما أن ظهور هيئة الأمم المتحدة كمنظمة قوية تعمل على إنهاء دبلوماسية البارود عامل هام قوى بواعث الأمل لدى الشعوب الأفريقية وجعلها تدرك أن وصولها إلى أهدافها فى الاستقلال ميسور لو استطاعت الوصول إلى هذه الهيئة وعرضت قضيتها فاستعانت فى سبيل ذلك بالدول الأفريقية الأخرى التى تملك أصواتاً فى هـذه المؤسسة ووجدت هذه الدول أن مكانتها كدولة أفريقية تحتم عليها قيادة هذه الشعوب الصغيرة المكافحة فى سبيل الاستقلال ، فكان

أن تألفت كتلة الدول الأفريقية التي لم تلبث أن انضمت إلى الدول الآسيوية لتكون كتلة الدول الأفريقية الآسيوية والتي انبعث منها سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في كل من أكرا وأديس أبابا والقاهرة والدار البيضاء وغيرها والتي انتهت إلى صورة من التضامن لأجل نصرة الشعوب الساعية نحو الاستقلال . ولا شك أن انضمام الجمهورية العربية المتحدة والهند وأثيوبيا إلى هذه الهيئة كان له قوته التي عجلت بحركات الاستقلال نحو أهدافها .

أما قصة ظهور الروح القومية في غانة فمختلفة عن بقية أجزاء قارة أفريقيا، فهي لا تعود إلى أعقاب الحرب العالمية الأولى ولا إلى الحرب العالمية الثانية، بل إلى ما قبل ذلك بكثير أو إني أعيدها إلى سنة ١٨٧٤ (١٦) حين قدم زعماء الفانتي إلى الحكومة البريطانية وثيقة الدستور الخاص بهم طالبين الدخول في الحماية البريطانية، فهم قد تبينوا محاولة حكومة الحصون البريطانية وهي تحاول اغراء الحكومة البريطانية على قبول فرض الحماية البريطانية عليهم ، ورأوا أنفسهم أضعف من أن يقاوموا هذه المحاولة لو وافقت الحكومة البريطانية في لندن الحاكم البريطاني على سياسته فرأى زعماء الفانتي أن يتقدموا هم فيطلبون هذه الحماية وفقا لشروطهم الخاصة لا كما يفرضها البريطانيون عليهم لو قدر لهم أن يدخلوا في حرب معهم وينتصروا عليهم .

ولذا بدأت المفاوضات تدور بين زعماء الفانتي وأنفسهم حتى انتهوا

إلى هـذا الدستور الذي ارتضوه أساساً لعلاقتهم مع الحكومة البريطانية، وهي هذه الوثيقة التي سبق أن اطلقت عليهم ما أطلقوه هم عليها من اسم Menkesiw Constitution التي تحتوي على ٤٧ مادة والتي أظهرت أن زعماء الفانتي وملوكهم يتقدمون بمحض إرادتهم ليقرروا أن أحسن وسيلة لهم هي الاتحاد ثم البحث عن وسائل التقدم السياسي والاجتماعي لهم ولشعوبهم التي لا تزال في حالة من التأخر والرجعية وأن خير الوسائل لذلك هي التعلم ثم الولوج في الميدان الصناعي . ولذا فهم يتقدمون إلى ممثل الحكومة البريطانية ليفاتح حكومته في رغبتهم في الدخول في حماية بريطانيا على أن تعمل هي من جانبها .

١ ـ أن تقيم حالة الصداقة بين جميع الملوك والزعماء في الفانتي وتوحدهم من أجل الدفاع عن مصالحهم وهجومهم متضامنين أيضاً على قهر عدوهم المشترك .

٢ ـ أن يوجهوا عمل الاتحاد إلى تحسين أحوال محاكمهم .

٣ ـ أن يعملوا على مد الطرق خلال داخلية بلادهم الداخلة في نطاق الاتحاد .

٤ ـ أن يقيموا المدارس من أجل تعليم أولادهم عن طريق الحصول أولا علي المدرسين الأكفاء .

٥ ـ أن ينقلوا حالتهم الزراعية والصناعية من حالة البداءة بإدخال نباتات جديدة تكون مصدر ربح لهم ولتجارتهم ودولتهم .

٦ ـ أن يسهلوا ويحسنوا وسائل استخراج المعادن وغيرها من مصادر الثروة .

وهذه المواد الستة كانت تكون المادة الثامنة من هذا الدستور كما نصت المادتان ٢٦و٢٧ عن ضرورة مد الطرق على أن يكون اتساعها خمسة عشر قدما على الأقل على أن تدخر الأموال لصيانتها وبقائها فى حالة صالحة للاستعمال بصفة منتظمة متوالية كما تضع المواد من ٢١ إلى ٢٥ خطة مفصلة للتعلم بفتح المدارس فى كل مقاطعة وخاصة المدارس المهنية ومدارس الصناعات سواء للبنين أو للبنات على أن تزود كلا النوعين بالمدرسين والمدرسات الأكفاء الصالحين لعملهم . كما نصت المواد الأولى من هذا الاتفاق على أن يكون رئيس الاتحاد منتخبا من بين زعماء الفانتى وملوكهم على أن يكون متعلماً وعلى أن يعاونه فى الحكم مجلس من زعماء الاتحاد يتكون من اثنين عن كل مملكة واشترط أن يكون أحدهما متعلماً على الأقل . ويملك هذا المجلس السلطات التشريعية والتنفيذية التى تمكنه من تنفيذ إرادته على جميع أعضاء هذا الاتحاد .

فهم بهذا الدستور يقيمون دولة ثابتة الأركان تعتمد على إرادتهم

الخاصة وقوانينهم الخاصة وتقاليدهم الخاصة . وهذه الدولة تتعاون مع حكومة جلالة الملكة من أجل مساعدتها وقيادتها، فهذا الدستور يدل على وعى مستيقظ رأى الزعماء خلاله حالتهم المتأخرة وصمموا على أن يتنازلوا عن بعض حريتهم السابقة واستقلالهم الموروث من أجل التقدم ، فكأنهم كانوا يعرفون أن لكل شىء ثمنا وأنهم مستعدون لأن يدفعوا هذا الثمن من استقلالهم وحريتهم نظير أن تقودهم بريطانيا نحو بر الأمان على أن تكون القيادة وفقاً لشروط ارتضوها هم لأنفسهم ولم تفرضها عليهم حكومة بريطانيا بعد أن تهزمهم فى حرب أو ترغمهم عليها . وبذلك تأسست جمهورية الفانتى الفيدرالية التى تملك حق تشريع قوانينها وتنفيذها وتقوم بتنفيذ مشروعاتها العامة وفقاً لميزانيتها الخاصة دون أن يكون للبريطانيين من حق عليها غير حق الإشراف . على أن تستعين الجمهورية الفتية بالمشورة البريطانية وفق ما يرى رجالها .

وفى ظل هذا الدستور حاولت الحكومة البريطانية أن تكون حمايتها لساحل الذهب فعلية تسيرها كيف يشاء رجال لندن ووفقاً لسياستهم فحاولت أمرين :

(١) إخضاع ساحل الذهب للضرائب المباشرة التى يسنها الحاكم العام وفقاً للطرق البريطانية ، ولكن الحكومة الوطنية وقفت فى وجه

هذا الاتجاه وأبى الشعب أن يخضع لضريبة يشرعها غير رجالهم وغير حكومتهم الوطنية الممثلة فى مجلسهم التشريعى الذى نص عليه الدستور (٧) . بل أن تكون مصارف هذه الضريبة — إن فرضت — بواسطة حكومتهم لا بيد غيرهم . وأن تكون الخزانة الوطنية تحت الإشراف الوطني وأن أية محاولة تحاولها الحكومه البريطانية للسيطرة على المالية لن ينظر إليها بعين الارتياح . فلم تملك الحكومة البريطانية إلا الخضوع .

(٢) أن تجعل لنفسها سلطة الحكم بين الناس أى أن تجعل قضاتهم الذين يحكمون فى القضايا، ولكن الاتحاد حال دون ذلك أيضاً وأصر علي أن يكون قضاته هم الذين يحكمون فى محاكمهم وفقاً لقوانينهم، وانتصر الاتحاد فى هذه المرة أيضاً، وبذلك أثبتت الجمهورية الوليدة — ولو أنها رضيت أن تضع نفسها تحت الحماية البريطانية — أنها هى التى تدبر أمر نفسها بنفسها وأن الحماية التى تطلبها ليست إلا إرشاداً فى سبيل السير نحو الحضارة الأوروبية . وعرفت الحكومة البريطانية آنذاك أن وظيفتها قاصرة على حماية الفانتى من هجوم الأشانتي (١٨) . كما كتب بذلك الأيرل كمبرلى وزير المستعمرات وكان هذا يتفق تماماً مع سياسة الحكومة البريطانية آنذاك .

وفى سنة ١٨٩٤ جاء دور الأرض التى حاولت الحكومة البريطانية أن تجعل أرض ساحل الذهب أملاكا للتاج كى تحول دون

تصرف الزعماء فيها وتجعل نفسها الوحيدة صاحبة هذا التصرف . وانتهى الأمر بالفشل أيضاً ، وحفظت الأرض والتصرف فيها لأهل البلاد مع تحديد هذا الحق بإشراف المحكمة العليا . فكانت هذه المواقف كلها بمثابة الفرص التى أكدت استقلال الفانتى فى التصرف فى أمورهم الخاصة مما يدل على روح وطنية تعمل جهدها على المحافظة على حقوقها أمام كل تدخل أجنبي (١٩) .

فكانت هاتان التجربتان كافيتين لأن تجعلا شعب الفانتى يعتقد أن البريطانيين يتحينون الفرصة لسلبه أراضيه وهدم تقاليده ولذا أصبح حذرا فى كل ما يتعلق بعلاقته بهم . بل يتخوف من كل ما يصدر عنهم .

حتى إذا كانت سنة ١٩٢٥ أراد البريطانيون أن يخلقوا ما نستطيع أن نسميه بمجالس المديريات فقامت المعارضة الوطنية فى وجهه ولا سيما حين حاولت الحكومة استصدار قانون الغابات فى سنة ١٩٢٧ الذى يبيح للحكومة تحديد حق الأهالى فى استخدامها وتخصصه فى مناطق معينة تبقى تحت سلطة الزعماء الذين أصبحوا أعضاء فى هذه المجالس البلدية الجديدة ، فشعر الشعب أن المقصود بهذه المجالس لم يكن أكثر من التفرقة بين هؤلاء الزعماء وشعوبهم ليجعلوا منهم طبقة أوتوقراطية تتحكم فى الشعب عن طريق هذا

الحكم (غير المباشر) طالما ترضى عنهم الحكومة، وبذلك اتهم الشعب الحكومة البريطانية بأنها تحاول خلق طبقة من الزعماء تسيرها وفق أهوائها لما فيه ضرر الشعب.

وقامت حكومة المحمية فى ساحل الذهب تتآمر مع الزعماء الخاضعين للأشانتى فترحب بالثائرين وتضفى عليهم حمايتها حتى يقفوا فى وجه هذه الدولة. حتى إذا حانت الفرصة التى شعرت فيها حكومة المستعمرة أن الأشانتى فقدوا جميع حلفائهم وأصبحوا لا طاقة لهم على المقاومة عرضت عليهم الدخول فى الحماية البريطانية ظنا أنها لن تلقى أية مقاومة(٢٠). ولكن ملك الاشانتى — الذى كان قد تغلب على جميع منافسيه — رفض العرض البريطانى. الأمر الذى أدى إلى لوم الحكومة البريطانية لحاكم المستعمرة على خطوته الحربية التى لم تستشر فيها الحكومة حتى إذا تغيرت حكومة لندن المكونة من الأحرار بأخرى من المحافظين الذين يعتنقون الآراء الاستعمارية، سايرت الحكومة الجديدة سياسة الحاكم ووجهت الملك تهديدا بقبول المقيم البريطاني فى كوماسى. فحاول الملك أن يحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية عن طريق وفد يرسل إلى انجلترا — كما ذكرنا — ولكن تجاهل حكومة لندن لهذا الوفد جعلت الأزمة تصل إلى نتيجتها الحتمية، وهى الحرب التى وقف الأشانتى فيها بكل شجاعة يدافعون عن بلادهم التى يهددها الخطر الأجنبى. فى الوقت

الذى سعوا فيه إلى الفرقة بين أعضاء الأسرة الحاكمة يمنون أحد أفرادها بالتاج.

وانتهت الحرب بالهزيمة ودخلت الجيوش الغازية مدينة كوماسى فى السابع عشر من يناير سنة ١٨٩٦ واستسلم الملك ولكن بعد أن خبأ عرشه فى مكان أمين. حتى إذا حاول الحاكم إذلال الملك والزعماء وطلب تسليمه العرش اندلعت الثورة من جديد وظلت حتى سنة ١٩٠٢ وهزم الأشانتى من جديد، فنفى الملك وأسرته إلى سيشل وأقاموا صنيعتهم ملكا. ولكن على مدينة كوماسى وحدها. فكانت هذه الحروب وهذه الثورة دليلا جديداً على الوطنية المتأججة فيهم ولكنها هزمت أمام دسائس الدساسين وقوة الأقوياء.

وعامل البريطانيون حكومة الأشانتى كما كانوا يعاملون الفانتى حتى رضيت عنهم أخيراً وأعادت إليهم زعماءهم المنفيين كى يتخذوا منهم عونا على الأيام. مادام الفانتى وزعماؤه يقاومون محاولات فرض السيادة البريطانية عليهم.

وفى خلال الحرب العالمية الأولى وقف شعب مستعمرة ساحل الذهب إلى جانب الحلفاء ينصرونهم فى قضيتهم.

وفى سنة ١٩٢٥ أراد البريطانيون أن يخلقوا ما سبق أن سميناه بمجالس المديريات، فارتفعت أصوات المعارضة لهذا الأجراء لا سيما

وقد أصدرت الحكومة قانون الغابات فى سنة ١٩٢٧ الذى أباح للحكومة تحديد حق الأهالى فى استخدامها وتخصيصه فى مناطق معينة، فشعر الشعب أن الحكومة لم تخلق هذه المجالس إلا لتكون بمثابة الرشوة للزعماء الذين يرضون هذا القانون الجديد. وحينئذ يصبح الهدف الحقيقى للحكومة البريطانية إنما هو التفريق بين الزعماء والشعب وجعل الأولين طبقة أوتوقراطية تتحكم فى الشعب أو بمعنى أصح تتحكم الحكومة البريطانية فى الشعب عن طريقهم. لا سيما وقد أعطت هذه المجالس حق فض الخصومات بين الزعماء الصغار ورؤسائهم.

وفيما بين الحربين نمت ثروة المستعمرة والفلاحين بفضل ادخال زراعة الكاكاو وتجارته. واتجههم نحو التعليم فى المدارس المختلفة التى أنشأتها الإرساليات الأجنبية كما سافر إلى الخارج كثير من خريجى هذه المدارس وأبناء الزعماء طلباً للعلم فى معاهد إنجلترا وأمريكا والهند.

وظهرت الروح الوطنية مرة أخرى فى سنة ١٩٣٦[٢١]. حين حاولت الحكومة البريطانية إنشاء خزينة مركزية تجمع إليها الضرائب المباشرة التى تريد الحكومة فرضها على الشعب ورفضت هذه الضرائب، كما رفضت فكرة الخزينة المركزية التى تتصرف

الحكومة البريطانية فيها وجعل للزعماء حق إنشاء الخزائن الوطنية التى تجمع فيها الضرائب التى يشرعها الزعماء لشعوبهم. وانتهى الأمر إلى تراجع الحكومة عن مشروعها. واكتفت بفرض الضرائب على الدخل فكان دافعوها من التجار وموظفى الحكومة الذين يعيشون فى المدن وعلى اتصال بالأوروبيين. وبذلك أصبح الزعماء والملوك الوطنيون يكونون حكومة وطنية داخل الحكومة. تملك من السلطات مالا تملكه الحكومة صاحبة الحماية. بل لا تستطيع أن تفرض إرادتها على رعاياها فحسب بل على الشركات الأجنبية التى تعمل فى دائرتها وعلى الأوروبيين الذين يعيشون فى أرضها. ولم يتسن للحكومة تنظيم العلاقة بينها وبين هذه الحكومات الوطنية إلا فى سنة ١٩٤٤ حين استصدرت قانون السلطات الوطنية.

وكأن ازدياد هذه المعارضة قد أقنع البريطانيين بضرورة بذل مزيد من التقرب إلى الأشانتى حين أفهموهم أن الحكم الأجنبي لابد أن ينتهى يوماً. وعلى الأشانتى أن يستعدوا كي يكونوا الورثة الطبيعين للبريطانيين حين يتركون البلاد[٢٢]. حين أعادوا إلي الملك برميا الثانى ألقابه كملك للأشانتى فى سنة ١٩٣٥ وأعادت إليه فى سنة ١٩٤٣ الأراضى التى كانت قد استولت عليها باعتبارها من أملاك التاج[٢٣].

وقامت الحرب العالمية الثانية ووقف فيها أهل المستعمرة إلى جانب البريطانيين كما وقفوا فى الحرب العالمية الأولى . وعاد المحاربون فى نهايتها إلى بلادهم يحملون أراء جديدة تعلموها خارج بلادهم فأصبحت البلاد تختمر بآراء جديدة عن مستقبل بلادهم لا سيما وقد وجد كثيرون من الوطنيين الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس الحكومة أو المرسلين ، كما سافر كثيرون أيضاً إلى جامعات أوروبا وأمريكا حيث وقفوا على ما كان يضطرم فى هذه البلاد من أفكار جديدة فتكونت فى البلاد طبقة من الزعماء من بين هؤلاء المتعلمين تستندهم أغلبية متعلمة من الطبقة الوسطى التى تكونت من التجار والموظفين والمدرسين والمحامين الذين يعيشون فى المنطقة الساحلية ، حيث يتصلون بالأجانب وبالعالم الخارجى على نطاق واسع بينما كان أغلب الشعب لا يكاد يعنى بأكثر من زراعة الكاكاو وأسعار الكاكاو ، ولا تزيد نسبة التعليم فيهم عن ١٥ ٪ ولكن كان إلى جانبهم بعض الزعماء الذين ينتظرون يوما تعود إليهم سلطتهم السابقة وامتيازاتهم السابقة . وبذلك أصبح الرأى العام فى مستعمرة ساحل الذهب مهيئاً (إذا وجد القيادة الواعية) للتطور نحو الوعى السياسى الكامل .

فما كادت الحرب العالمية تنتهى حتى حاولت بريطانيا مزيداً من التقرب إلى الوطنيين فعولت على التدرج بالسلطات المحلية لتكون

أجهزة حديثة من نظم الحكم المحلي الكفء بمنحها مزيداً من السلطات ، ولكن هذه الخطوة قابلتها الطبقة المتعلمة بعدم الرضا بل بالسخط ، فأعضاء هذه المجالس التى تنوى الحكومة البريطانية منحهم مزيداً من السلطة ما زالوا من الطبقات الجاهلة غير المتعلمة التي تعتمد على التقاليد أكثر من اعتمادها على أى شيء آخر ، فمن بين هؤلاء الأعضاء الذين يبلغ عددهم ٢٤٧١ عضوا ليس فيهم إلا ٦١٤ متعلماً هذا فى الوقت الذى نظر فيه هؤلاء الزعماء بعين السخط إلى المتعلمين (صغار السن عديمى التجربة) الذين يريدون سلبهم سلطاتهم التقليدية هذا فى الوقت الذى كان فيه المتعلمون يتطلعون إلى مراكز القيادة التى تليق بتعليمهم .

ففى سنتى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ صدرت أربعة مراسيم عدلت فى تكوين مجالس المدن لجعلها ذات أغلبيات أفريقية . وأصبح كل مجلس يتكون من ثلاثة من الموظفين يعينهم الحاكم العام واثنين غير موظفين يعينهم مجلس الولاية وواحد تعينه الغرفة التجارية وستة منتخبين ، ومن أجل ذلك قسمت المدن إلى دوائر انتخابية . وتملك هذه المجالس حق فرض الضرائب نظير ما تقوم به من خدمات لهذه المدن التى تقوم فيها .

فكانت هذه المراسيم وإصرار الحكومة على تنفيذها من

أسباب الاضطرابات التى قامت والمظاهرات التى نظمها المتعلمون . لا سيما وقد قامت الحكومة ببعض الإجراءات لمنع طرح كميات الكاكاو التى أنتجتها البلاد خلال السنين الأخيرة من الحرب إلى الأسواق وجعلت التصدير وفقاً لحصص تقدر ففهم الفلاحون أن الحكومة تقصد بذلك منعهم من بيع محاصيلهم وبالتالى التحكم فى سوق الكاكاو من أجل مصلحة المشترين لا من أجل مصلحة الشعب الراغب فى التخلص من الكاكاو من أجل جني مزيد من الربح . لا سيما وأن شراء الكاكاو قد انتقل إلى أيدى هيئة التسويق ، وهى هيئة جديدة أنشئت لتحل محل الهيئات القديمة . ففهم الشعب أن ذلك معناه حصر البيع فى هيئة واحدة من أجل احتكاره وشرائه بأسعار تقل عن الأسعار العالمية فى الوقت الذى بدأت فيه العطالة بين صفوف العائدين من الحرب إذ لم يجدوا أعمالا يعملون فيها كما أن أسعار الواردات الأجنبية ، وهى التى تستعملها الطبقة الوسطى التى تعيش في المدن قد ارتفعت وأصيبت زراعة الكاكاو بالآفات وأرادت الحكومة قطع الأشجار المصابة[٢٤] .

وقام يعارض هذه الخطوات ويطالب بمزيد من الخطوات نحو الحكم الذاتى حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد Unit Gold Coast Convention يرأسه الدكتور دانكوا Dr. Josepsh Danquah

ذى ينتمى إلى إحدى العائلات الكبيرة ويحمل درجة الدكتوراه ى الآداب من جامعة لندن ومن صفوفه كثير من المتعلمين .

ولم يكن هذا الحزب جديداً ، بل كان قد تألف فى سنة ١٩٣٢ باسم حزب الشباب GoldC oast Youth Conberence لمقاومة محاولة فرض الضرائب . كما قام أحد تجار اكرا وهو المستر تايلور يدعو إلى مقاطعة الشركات المستوردة من أجل إرغامها على إنقاص الأسعار واستمرت هذه المقاطعة شهراً كاملا وقعت فى خلاله بعض المصادمات فأرادت الحكومة أن تحسم الأمر فى هذه الاضطرابات التى يقودها المتعلمون ويستغلون فيها الفلاحين ، فعينت لجنة تقوم بتحرى أسباب هذه الاضطرابات ومعالجتها ، وهي لجنة واطسن فى سنة ١٩٤٨ فقام الوطنيون يدعون إلى مقاطعة هذه اللجنة وقامت المظاهرات التى قابلتها الحكومة بالشدة وسقط فيها بعض الضحايا[٢٥] وقبضت الحكومة على رئيس الحزب وخمسة آخرين منهم نكروما الذى كان الدكتور دانكوا قد استدعاه من لندن ليأخذ مكانه فى الصفوف وأطلق سراحهم . وظل الحزب يمارس نشاطه عن طريق الصحافة والنشرات لا سيما وقد أيده التجار والمحامون .

فى هذا الوقت الذى عقدت فيه الحكومة البريطانية مؤتمراً يضم مندوبى الهيئات التشريعية الإفريقية . حضره كوامى نكروما ولس

فيه عطف بعض البريطانيين على بلاده فعاد إلى أفريقيا يقترح العدول عن طريق القوة وإقامة الصداقة بين الدولتين .

واقترحت اللجنة فى تقريرها إنشاء ثلاث مجالس تنفيذية فى كل من ساحل الذهب والأشانتى والولايات الشمالية وتملك حق تشريع القوانين المحلية علاوة على الإسراع بتطوير المجلس التشريعى وإن لم تشر إلى اقتراحات معينة فى هذا السبيل[٢٦] .

ولكن حكومة لندن لم تقبل هذا التقرير ووجهت إليه وزارة المستعمرات انتقادات كثيرة وكانت الدروس الماضية قد علمتها شدة الرابطة بين الزعماء والشعب وهى فى نفس الوقت تناسب الظروف الجديدة والآراء الجديدة التى ظهرت من تأثير المتعلمين والحرب العالمية .

وفضلت أن تتطور المجالس المحلية الموجودة حالياً تطورات تلقائية إلى ما يريده الوطنيون أن تكون ، ولذا عينت لجنة ثانية لأجل دراسة الحالة هي لجنة كوسى (Coussey Committee) التى وافقت اللجنة الأولى على إنشاء مجلس وزراء أفريقى يعتمد على مجلس نواب منتخب ، وأخيراً إدخال المستعمرة ضمن مجموعة الحكومات البريطانية[٢٧] وعللت ذلك أن المجالس الوطنية الموجودة

بسبب عدم كفاءة أعضائها وجهلهم لم تتطور إلى درجة الكفاءة المطلوبة منها وبذلك لم تعد تمثل أمانى الجيل الجديد وذكرت أن الرغبة فى التقدم ومسايرة العصر الحديث فى نظمه . وهى الرغبة التى تجتاح القرى فى الوقت الحاضر تحتم خلق أجهزة جديدة تعتمد على العنصر الوطنى على أن تكون هذه الأجهزة أكثر ميلا إلى الديموقراطيـة فى تشكيلها كي تكون قادرة على تحمل المسئووليات[٢٨] .

وفى نفس الوقت أوصت اللجنة بعدم تجاهل السلطات المحلية فأوصت بإنشاء ثلاث أنواع من المجالس :

(١) مجالس المدن الكبرى التى يسكنها كثير من الناس يصلون إلى نصف مليون نسمة وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الأولى .

(٢) مجالس بلدية فى المدن المتوسطة الحجم التى لا يزيد سكانها عن المائة ألف وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الثانية ثم مجالس قروية فى القرى الصغيرة وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الثالثة وقد استندت اللجنة فى اقتراحها هذا على ما رأته من رغبة جميع الناس في المحافظة على سلطة الزعماء وولائهم لهم . ولذا لو أوصت أن تكون نسبة المنتخبين من أعضاء هذه المجالس لا تزيد عن الثلثين ويكون الثلث معيناً بواسطة المجالس التقليدية القديمة وهذه المجالس المحلية

ترسل عنها مندوبين ليجلسوا فى مجلس المديرية أو مجلس المقاطعة على أن يطلق حق الانتخاب لهذه المجالس المحلية أو المجلس التشريعى الكبير لجميع الذكور والأناث الذين يبلغون الواحدة والعشرين من العمر على أن يكونوا مالكين لمنزل أو لقطعة من الأرض فى حدود الدائرة التى يدلون فيها بأصواتهم منذ ستة شهور على الأقل . على أن تشرف على هذه المجالس وزارة الشؤون المحلية أو فلتطلق عليها ما أطلق على زميلتها فى جمهوريتنا وزارة الحكم المحلى .

وقبلت الحكومة البريطانية هذه التوصيات وبدأت فى تنفيذ بعضها . هذا فى الوقت الذى كان حزب ساحل الذهب المتحد ينقسم على نفسه إذ كان الدكتور نكروما قد رأى أن هذا الحزب أبعد ما يكون عن الديموقراطية الصحيحة إذ كان يضم إلى جانب المتعلمين بعضاً من الأغنياء والزعماء الذين يريدون المحافظة على امتيازاتهم ومكانتهم السابقة ، كما كان الدكتور دانكوا يميل إليهم بحكم ارتباطه مع بعضهم برابطة المصلحة بل برابطة القرابة . فأخذ يعمل من جانبه ـ وقد أصبح سكرتيرا للحزب ـ على ضم عناصر تنتمى إلى الطبقة الوسطى لا سيما عنصر الطلبة . ويكون منهم منظمات الشباب فلم يكن هذا الإجراء موضع الرضى من بقية أعضاء الحزب ، كما كانت آراؤه الجديدة فى وجوب العدول عن سياسة القوة وأن يستبدل بها سياسة اللين والصداقة موضع السخط من كثيرين أيضاً ، فلم يملك

نكروما سوى أن ينفصل عن حزب ساحل الذهب ليكون حزب المؤتمر الشعبي ، وكان ذلك فى يونيو سنة ١٩٤٩ وأصدر جريدة أكرا ايفنج نيوز لتعبر عن رأيه . والحق أن أهداف هذا الحزب الجديد لم تكن تختلف كثيراً عن أهداف الحزب القديم فى الوصول بالبلاد إلى الحكم الذاتي سوى أنه أكثر منه ديموقراطية لأنه يعتمد على الطبقة الوسطي من الموظفين والعمال والطلبة[29] .

وكان أول ما فعله هذا الحزب أن رسم الخطة الدقيقة لنوع الحكم الذى يطالب به . وهو حكم وطني يتمثل فى جمهورية يعتمد رئيسها على مجلسين تشريعيين . أحدهما للشيوخ يتكون من ستة وثلاثين عضوا ينتخبون بالاقتراع العام بمعدل تسعة نواب لكل مقاطعة (الفانتى والأشانتى والولايات الشمالية وتوجو) على أن يشترك المجلس الإقليمى لكل مقاطعة فى انتخاب ثلاثة أعضاء على الأقل من هؤلاء التسعة وتسقط عضوية ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات أى أن مدة عضوية الشيوخ تسعة أعوام .

أما المجلس الآخر فيسمى بمجلس العموم ، ويتكون من ستة وسبعين عضواً بنسبة تسعة عشر لكل مقاطعة ينتخبون جميعاً عن طريق الاقتراع العام ، ومدة هذا المجلس خمس سنوات .

وحتى تصل البلاد إلى هذه الخطوة تمر بفترة انتقال يتفق على مدتها . يرأس فيها الحاكم العام البريطانى الحكومة ويدعو حزب

الأغلبية إلى تأليف هيئة الوزارة التى تتكون من اثنى عشر وزيراً يكون أحدهم وزير الحكومات المحلية ، وكذلك وزيرا للخارجية وآخر للدفاع يعينهما الحاكم العام بعد استشارة وزارة الخارجية البريطانية كما يملك الحاكم العام أيضاً حق الفيتو لكل قرار يصدره المجلس التشريعى .

وأكثر من ذلك ألف الدكتور نكروما فى داخل حزبه هيئة وزارة الظل على نحو ما يفعل حزب المعارضة فى انجلترا تكون مهمتها دراسة الشئون المختلفة للدولة من وجهة نظر الحزب كي يكون مستعداً لتولى الوزارة حين يدعى إليها .

وأخذ الدكتور نكروما يسعى سلمياً من أجل تحقيق هذه الأهداف ولكنه هدد بأنه فى حالة رفض الحكومة البريطانية لها فسيقوم الحزب بحملة من العمل الإيجابي المبنى على سياسة عدم التعاون دون اللجوء إلى العنف . ودارت المفاوضات بين الطرفين طيلة سنة ١٩٤٩ دون أن تؤدى إلى نتيجة ، فكان أن بدأ الحزب فى تنفيذ تهديده . فامتنع الناس عن دفع الضرائب وقامت المظاهرات مما أدى إلى انتشار حالة الرعب . فلجأت الحكومة إلى مصادرة الحريات وإلقاء القبض علي الزعماء مما كان سبباً فى التفاف الناس حولهم فساعدوا بعضاً ممن لم يلق القبض عليهم على الفرار بينما قدم نكروما إلى المحاكمة وحكم عليه بالحبس سنتين . فلجئوا إلى أمريكا وانجلترا

إثارة الرأى العام العالمي . مما أدى بالحكومة إلى إلغاء ... العرفية قبل إبريل سنة ١٩٥٠ وأجريت انتخابات المجالس ... فازوا أغلبيتها فكان ذلك نذيرا للحكومة .

... وسرعان ما أتت انتخابات المجلس التشريعى الذى أوصت لجنة ... بإنشائه طبقاً لمشروع الدستور الذى اقترحته فخاضها حزب ... الشعبي فحصل علي ٢٤ مقعداً من ٣٨ فدعى الدكتور نكروما ... تولى الوزارة بعد أن أخرج من السجن واستعان فى وزارته بمجموعة من الوزراء من خريجى اكسفورد وكامبردج فكان أول زنجي برأس الوزارة لا في ساحل الذهب وحدها بل فى أفريقيا كلها .

واستمرت فترة الانتقال ست سنوات يرأسها الحاكم العام[٣٠] . وترشدها الحكومة البريطانية ، وشعر كل من الطرفين أنهم يسيرون نحو الاستقلال . بعد أن اتفق الطرفان على جميع الخطوات التى لا بد من قطعها للوصول إلى الاستقلال التام على أن تكون جمهورية غانة الجديدة جزءاً من الكومنولث البريطانى[٣١] . واتفق على الاكتفاء بمجلس تشريعى واحد يسمى المجلس الوطنى يتكون من مائة عضو وأربعة ينتخبون جميعاً بالاقتراع العام . وأجريت الانتخابات لهذا المجلس الجديد فى سنة ١٩٥٦ واعترف باستقلال جمهورية غانا فى ٦ مارس سنة ١٩٥٧ وتسلم الوطنيون الحكومة يملؤهم الاحترام لبريطانيا .

ورابطة الكومونولث هي هذا النوع من الرباط الذي اخترعته عبقرية سالسبرى من أجل المحافظة على المستعمرات البريطانية وأممها فيماوراء البحار بسلسلة من المعاهدات التي تعطى هذه المستعمرات وأممها حقوقاً والتزامات تجاه البعض الآخر، وفي هذه الرابطة تقوم بريطانيا بدور الترسانة التي تمون المستعمرات بالمصنوعات كاملة الصنع بعد أن تمونها هذه المستعمرات بالمواد الخام اللازمة لها، وحينئذ تتعهد هذه الدول المرتبطة معها بتسهيل دخول هذه المصنوعات إليها عن طريق الرسوم الجمركية المخفضة وتمنع غيرها من منافستها عن طريق الرسوم الجمركية العالية وحينئذ تتكون مجموعة الدول البريطانيـــة المشتركة رابطة اقتصادية قوامها التعاون من أجل المصلحة الاقتصادية المشتركة على أن تقوم الأموال البريطانية باستثمار منابع الثروة في هذه المستعمرات وأن تسهل هذا الاستثمار ما أمكن بمد الطرق والسكك الحديدية وإنشاء البنوك والشركات وغير ذلك من الأعمال.

وفي مارس سنة ١٩٦٠ أعلنت حكومة غانة مشروع الدستور الجديد الذي يقرر شكل الحكم بصفة نهائية وهو النظام الجمهوري الرئاسي يتولى فيها الهيئة التنفيذية رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، وهو يملك إلى جانب سلطاته التنفيذية سلطات القائد العام للقوات المسلحة. ويعلن عند توليته الرئاسة اعترافه بأن الشعب هو مصدر السلطات كلها وأنه سيتمسك بتطبيق العدالة.

ل السلطة التشريعية المجلس الوطني الذي لا بد أن يجتمع الأقل كل سنة من أجل الموافقة على القوانين ويملك رئيس حق الاعتراض على القوانين التي بعثها المجلس.

ئيس الدستور على ضرورة بقاء الجمهورية في الكومونولث طانى ولكن إذا وافق الشعب على أن تبقى بلاده عضواً في هذه ابطة فإن رئيس الجمهورية يبدى هذه الرغبة إلى مؤتمر رؤساء كومنولث الذي يعقد في لندن.

ويعاون رئيس الجمهورية في الحكم هيئة وزارة ينتخب رئيس الجمهورية أفرادها من بين أعضاء حزب الأغلبية لمعاونته في الحكم وفقاً لآراء الرئيس الذي هو في نفس الوقت رئيس الوزارة، وطرح هذا الدستور للاستفتاء في أول يوليو سنة ١٩٦١ فأقره الشعب وانتخب الرئيس نكروما رئيساً للجمهورية الجديدة.

مصادر الباب الثامن

١ — The African Revolution, P. 84, 85
٢ — مذكرات عبد العزيز فهمى باشا . مجلة المصور
٣ — السياسة الفرنسية فى الجزائر ص ٢٧٥ — ٢٧٦
٤ — السياسة الفرنسيه فى الجزائر ص ٢٨٣
٥ — القوميه الأفريقية . ص ١١
٦ — الاستعمار الأوروبى لأفريقيا ص ٤٣
٧ — فلسفه الثورة . ص ٩١ — ١١٨
٨ — الاستعمار الأوروبى لأفريقيا ص ١٥٧ — ٢٢٤
٩ — جنوب افريقيا ص ٤١
١٠ — القومية الأفريقيه ص ٢٢
١١ — مشكلات افريقية ص ٣٠
١٢ — Statesman's Year Book, P. 227
١٣ — Ibid, P. 229
١٤ — القومية الأفريقيه ص ٦٩
١٥ — نفس المصدر السابق ص ١٤٦
١٦ — History of Ghana, P. 253
١٧ — Ibid, P. 259
١٨ — Ibid, P. 352
١٩ — An African Survey, P. 737
٢٠ — History of Ghana, P. 301
٢١ — Ibid, P. 362
٢٢ — Life Weekly Review, March, 1961
٢٣ — History of Ghana, P. 366
٢٤ — Ibid, P. 403

٢٥ — West Africa, P. 207

٢٦ — The African Revolution, P. 87

٢٧ — Ibid, P. 87

٢٨ — History, of Ghana, P. 569

٢٩ — الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ص ٢٠٤

٣٠ — The African Revolution, P. 87

٣١ — الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ص ٢٠٥

خاتمة

نظرة إلى الأحوال الحاضرة

إذا كانت الأحوال قد سارت على هذه الصورة السهلة اليسيرة بين الهيئات الوطنية والحكومة البريطانية فلأن الحكومة البريطانية قد أرادت ـ فيما يبدو ـ أن يكون استقلال غانة بدءاً لتجربة إطلاق الحريات للشعوب أو ربما كان الأمر أنها وجدت طوال حكمها لهذا الجزء احتكاكا دائما مع السلطات الوطنية التي تمسكت دائما بحقوقها ، ولكن الأمر لم يكن على هذا القدر من السهولة بين الوطنيين وأنفسهم .

فمنذ بداية الاستقلال بل منذ ظهور بادرة انسحاب البريطانيين استعد ملك الأشانتي ليتسلم مقاليد الحكم ، فقد فهم أو قد أفهمه البريطانيون أنهم الورثة الطبيعيون لهم . فمنذ أن سمحوا لملكهم أوازي برمبا الثاني بحمل لقب ملك الأشانتي في سنة ١٩٣٥ ومنحوه لقب السير كما منحوه حق التمتع بسلطاته السابقة ، عرف الأشانتي أن ذلك كله يشير بعودتهم إلى سابق استقلالهم . وإن انسحاب البريطانيين معناه عودة سيادتهم الأولى، فلا غرابة إذا عد ملك الأشانتي

تسليم البريطانيين السلطة إلى هذه الحكومة الجديدة المنتخبة من الشعب غدراً منهم بهم . ولذا بدءوا يقيمون العراقيل فى وجه هذه الحكومة الوطنية الجديدة التى تقوى الاتجاه إلى الحكم المركزى وإلغاء سيادة الزعماء المحليين وإلغاء حقوق مجالس الولايات وجعلهم أشبه بأدوات الزينة ، وظهر صدى هذه الحركة فى ظهور حركة التحرير الوطنى National Liberation Movement (١) . لا سيما وقد بدأ رئيس الوزارة يصرح أنه سيجعل الزعماء « يهربون تاركين أحذيتهم » وتبلورت هذه الحركة فى حزب مؤتمر غانا الذى رأســه الدكتور بوسيا الذى يعود فى أصله إلى إحدى ولايات الأشانتى والذى كان ينتمى إلى إحدى العائلات الكبيرة والذى رأى أن تقلد نيكروما الحكم معناه حكم الرعاع . وكان هذا الحزب قد تألف فى سنة ١٩٥٠ وخاض المعركة الانتخابية ، ولكن رئيسه الدكتور بوسيا كان الوحيد من أعضائه الذين استطاعوا الوصول إلى المجلس التشريعى فكانت هزيمة الحزب سبباً فى تفكيره بل فى تفكير الأشانتى فى الانتقاض على الوحدة وإعلان استقلال مملكة الأشانتى وانضم إليه المتعلمون من الطبقة الوسطى الذين تجاوزهم الاختيار عند ملء الوظائف .

ولم تكد غانة المستقلة يمضى على استقلالها ستة أشهر حتى قامت

الاضطرابات التى قرنت بالمظاهرات العنيفة القوية والتى قرنت بالمخاوف الاقتصادية لا سيما وقد انخفضت أسعار الكاكاو وانتشرت العطلة فهوجم نكروما فى الطرقات وجابهه الثائرون بحرفى P G ومعناه السجين المؤهل (٢) .

فقرر نكروما مواجهة الموقف بشجاعة فقبض على الكثيرين من أعدائه واعتقلهم ، بل نفى بعضاً منهم حين اكتشف مؤامرة ترمى إلى قتله وقبض على نائبين وحاكمهما وفقاً لقانون جديد ولكنه فى نفس الوقت لم ينس أن يتقرب إلى الأشانتى وسلك فى ذلك عدة طرق . فعين كرويوا أدوسى وهو من الأشانتى وزيراً للداخلية وصحبه فى زيارة كوماسى على مسئوليته الشخصية فهدأت الأحوال ، وعمد فى سنة ١٩٥١ إلى إصدار قانون مجالس الولايات الذى يبيح لكل ولاية قدراً من السلطة فقسم البلاد إلى ٣٧ مديرية . عشرة فى الأشانتى وأربع عشرة فى ساحل الذهب وتسعة فى الولايات الشمالية وأربعة فى الترانسفولتا وأنشأ فى كل منها ما أسماه بمجلس المديرية ، وهى مجالس الدرجة الأولى التى اقترحتها لجنة كوسى وأنشأ فى كل مركز مجلساً هو المجلس البلدى ويعادل مجالس الدرجة الثانية التى اقترحتها اللجنة أيضاً ثم المجالس القروية التى تعادل مجالس الدرجة الثالثة . وجعل للسلطات التقليدية القديمة حق تعيين ثلث أعضاء هذه المجالس كلها ، وتجرى الانتخابات فى الثلثين اللذين يكوّن أعضاؤهما المجالس القروية

وهؤلاء يرسلون بمندوبيهم إلى المجلس البلدى الذى يرسل بمندوبيه الذين يجتمعون مع زملائهم ليكونوا مجلس المديرية . وجعل حكام هذه المديريات خاضعين لوزارة الحكم المحلى . وهو يؤمل من وراء هذا التنظيم التدرج نحو إنشاء مجالس الولايات الأربعة (الأشانتى وساحل الذهب والولايات الشمالية . وترانسفولتا) . ولكن المعارضة لم تنظر إلى هذا القانون أيضاً نظرة الرضى ، بل رأت فى كل العمليات الانتخابية التى سوف تجرى لهذه المجالس محاولات لسيطرة حزب المؤتمر الشعبى فأرادت المعارضة — لا سيما وقد انضم إليها الزعماء التقليديون الذى رأوا فى هذا التنظيم قضاء على سلطتهم [٣] — . وترأس المعارضة الدكتور دانكوا الرئيس التقليدى لحزب ساحل الذهب المتحد وأرادت أن تظهر سلطتها ، وفى الاستفتاء الذى نظمته الحكومة فى إبريل سنة ١٩٦٠ من أجل الموافقة على النظام الجمهورى قاد الدكتور حركة المقاومة رغم الطريقة التى أجرى بها الاستفتاء ، والتى لم تجد من أصدقاء غانة من يستطيع تبريرها حتى لقد اختفت الديمقوقراطيه المركزية بين ثناياها اختفاء تاماً [٤] . وإذا ما أقر انتخاب الدكتور نكرومار رئيساً للجمهورية وفقاً للدستور الذى وضع فى يده سلطات كبيرة قبض على أربعة وخمسين من معارضيه ووضعهم فى السجن دون محاكمة بدعوى تآمرهم على الجمهورية مستعملين العنف . فلم يجد بقية الزعماء امامهم وعلى رأسهم الدكتور بوسيا وسيلة سوى الهرب إلى الخارج

ملتجأ هذا الأخير إلى هولندة ورفع الصوت منددا بهذه الدكتاتورية السافرة ، ولكن أنصار الحكومة يردون على ذلك أنهم لن يتهاونوا مع المتآمرين على مستقبل بلادهم ويرون هذه الطريقة فى الحكم ليست دكتاتورية ولكنها بداية ديموقراطية جديدة تصلح لأفريقيا الجديدة [٥] .

وأهم مطلبين تصر المعارضة على طلبهما . (١) جعل حكومة غانة اتحادية فدرالية كي تنشأ فى كل مقاطعة حكومة تملك سلطات داخلية كبيرة تشرف عليها حكومة مركزية تملك سلطات صغيرة إلا فيما يختص بالتمثيل الخارجي والدفاع والعملة . (٢) ثم إنشاء مجلس تشريعى ثان تكون العضوية فيه بالتعيين كي يمكن تمثيل سلطة الزعماء . وكان فشل المحاولات العديدة التى عقدت من أجل تقريب وجهات النظر سبباً فى انتهاج المعارضة فى الوقت الحاضر سياسة سلبية قائمة على الانسحاب من الجلسات وعدم إبداء وجهات نظرها فى المسائل المعروضة للمناقشة .

وبالرغم من هذه المشاكل التى سببت كثيراً من عدم الاستقرار فإن حكومة غانا تعمل جاهدة على دفع حملة الإصلاح نحو السير فرغم أن هذه الجمهورية تعتبر أغنى أجزاء غرب أفريقيا إلا أنها إذا قيست بالمقياس العالمى تعد متأخرة عن زمنها ، ولذا تعمل الحكومة على التعجيل بالقيام بجملة مشروعات . تعلم أنها تحتاج إلى رؤوس

أموال ضخمة ، ولذا كان أول ما قام به رئيس الحكومة بعد تسلمه العمل القيام برحلة إلي الخارج يطلب فيها قدوم رؤوس أموال أجنبية من أجل الاستثمار في غانة ، وقد أدلى كل من الرئيس ووزير خارجيته آنذاك بكثير من هذه التصريحات حين قدومهما إلى القاهرة في سنة ١٩٥٨ . وذلك من أجل إيجاد صناعات جديدة تستوعب كثيراً من الأيدى العاملة وتخفف من البطالة وكثرة الأيدى العاملة التى يعانيها الريف فى الوقت الحاضر . فالملكيات الصغيرة التى تعمل بها أيد عاملة كثيرة تجعل نصيب الفرد من القلة حتى لا يكاد يفى بحاجات الحياة الضرورية . ومن أجل تشجيع قدوم رؤوس الأموال تعمل الحكومة على إتمام مشروع سد الفولتا لتوليد الكهرباء وضمان رى دائم لمنطقة واسعة من المناطق الزراعية ، وقد تمت المرحلة الأولي من هذا السد فى سنة ١٩٥٦ إلا أن المراحل التالية ما زالت تسير نحو النهاية[٦] .

وشىء آخر تريد الحكومة أن تعمل به هو رفع نسبة المتعلمين فإلى الآن لا تزال نسبة المتعلمين دون الربع ، هذا إلى أن معظمهم ما يزال مستعداً لأن يسير وراء زعمائه المحليين أكثر مما يساند الحكومة المركزية ، والتعليم هو الطريق نحو القومية الصحيحة ، ولذا تضع الحكومة الآن برنامجاً ضخماً يرمى إلى الإكثار من مدارس (محو الأمية) تدفع إليها بالكبار قبل الصغار ليعمل فيها مدرسون

متطوعون ، ولقلة الأبنية لا تتردد الحكومة فى إقامة مثل هذه المدارس فى الهواء الطلق[٧] ، كما تعمل على سحق قوة الزعماء بأن عمدت إلى المحاكم القروية وعينت فيها القضاة المحترفين الذين يتناولون مرتباتهم من الحكومة وينفذون أوامرها ، ويجمعون الغرامات منها لحساب خزانة الحكومة .

كما تعمل الحكومة على نشر الجمعيات التعاونية من أجل تسهيل الحصول على البذور والآلات الحديثة ، وكذلك تسهيل بيع المنتجات ـ وخاصة الكاكاو ـ بأسعار عالية دون احتياج إلى الوسطاء وهؤلاء الوسطاء وإن كان بعضهم وطنياً إلا أنهم قلة يسعون إلى الثروة على حساب الفلاحين ، وهذه الجمعيات التعاونية لا تسعى إلى الناحية الاقتصادية فحسب ، بل تعمل أيضاً فى الميدان الاجتماعى ، فهى تعمل على إقامة الملاهى وقاعات الرقص (وهي هواية محبوبة في غانا) لأجل تخفيف المصاريف على الفلاحين عند احتفالهم بالمناسبات ، وقد أنشئت فى المناطق الساحلية جمعيات تعاونية بين الصيادين لأجل رفع أسعار الأسماك عند التصريف . كما تعمل على تخفيف حدة الاعتماد على محصول واحد بالعمل على إدخال محصولات جديدة يقبل الفلاح على زراعتها وخاصة المزروعات الغذائية كي تقلل من خطر التعرض للمجاعة وارتفاع الأسعار لا سيما فى أيام الحروب والأزمات

السياسية وهي الأزمات التى تعرض الوضع السياسي للخطر فى معظم الأوقات.

هذا فى مجال السياسة الداخلية، أما فى مجال السياسة الخارجية فلم يكد يعلن استقلال غانة حتى عبر رئيس وزرائها عن رغبته فى الصداقة مع الجمهورية العربية المتحدة والتعاون مع الدول الأفريقية من أجل زيادة الروابط الاقتصادية والثقافية، فأرسل إلى القاهرة وفداً برئاسة وزير الداخلية فى أول سنة ١٩٥٨ من أجل المباحثة مع حكومتها فى هذا الشأن. بل بادر بالقيام بجولة لزيارة الدول الأفريقية المستقلة فقدم إلى القاهرة فى السادس عشر من يونيو فى سنة ١٩٥٨ حيث صرح بأن الغرض من هذه الزيارة هو تدعيم التعاون بين الدول الأفريقية، وكذلك العمل على تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه هذه الدول الأفريقية.

وكانت حكومة غانا قبل ذلك قد دعت إلى عقد مؤتمر يجمع دول أفريقيا المستقلة في اكرا، وعقد المؤتمر فعلا فى الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٥٨. وقد اهتمت الجمهورية العربية المتحدة بهذا المؤتمر اهتماماً كبيراً فأرسلت وفدها إلى هناك برئاسة وزير الخارجية وهناك قرر المؤتمر:

١ — العمل على تحرير أفريقيا من الاستعمار الأجنبي.

٢ — تحريم التفرقة العنصرية.

٣ — الوحدة والتضامن مع الشعوب غير المستقلة فى جهادها أجل التحرر.

٤ — عدم التوسط بأى التزام يحد من حرية الدول الافريقية.

كما اشتركت غانة فى المؤتمر الاقتصادى الأفريقى الأسيوى الذى عقد فى القاهرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨، وكان هذا المؤتمر يجمع ممثلى الغرف التجارية واتحاداتها من أجل التفكير فى الخطوات العملية التى يمكن أن تقوم بها هذه الهيئات من أجل تحقيق التعاون الاقتصادى الكامل بين هذه الدول الأفريقية.

وقد عقد هذا المؤتمر فى نفس الوقت الذى دعت فيه جمهورية غانة مندوبي الشعوب الأفريقية إلى عقد مؤتمر الشعوب الأفريقية فى اكرا، وكانت أهم قرارات هذا المؤتمر وجوب تأليف هيئة لتحرير المستعمرات.

كما اشتركت غانة فى أغسطس سنة ١٩٥٨ فى مؤتمر منروفيا الذى دعا إليه رئيس جمهورية ليبيريا لاجتماع دول أفريقيا المستقلة لبحث القضايا الأفريقية ورسم سياسة أفريقية مشتركة إزاء القضايا العالمية.

ومن أجل هذا الهدف أيضاً (توثيق الصلة بجميع الدول

الأفريقية) اشتركت غانا فى مؤتمر الأقطاب الذى اجتمع فى الدار البيضاء فى شهر يناير سنة ١٩٦١ وقررت معهم :

١ — عدم انحياز الدول الأفريقية ووقوفها موقف الحياد بين المعسكرات العالمية المتصارعة .

٢ — توحيد سياسة الدول الأفريقية إزاء القضايا العالمية وإنشاء لجان لدراسة هذه القضايا وتكوين الرأى النهائي بشأنها .

٣ — إنشاء قيادة أفريقية مشتركة تتولى الدفاع عن المصالح الأفريقية فى أى جزء من أفريقيا .

٤ — إنشاء لجان اتصال بين الهيئات لتنسيق أعمال اللجان .

كما اشتركت فى مؤتمر حكومات الدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا فى الرابع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ حيث قرر :

١ — إنشاء صندوق خاص لمساعدة المجاهدين الأفريقيين من أجل استقلالهم .

٢ — مقاومة التفرقة العنصرية مهما كانت أشكالها .

٣ — تنظيم المعونة الفنية التى تقدمها الدول الأفريقية لبعضها .

٤ — صيانة الثقافة الأفريقية والعمل على إبرازها وتقويتها .

٥ — عدم الانحياز إلى أية جهة من الجبهات العالمية المتصارعة .

وإذا كان هذا موقف غانا من القضايا الأفريقية المشتركة إلا أنها فيما يختص بمنطقة غرب أفريقيا أوضح وأكثر صراحة . فجمهورية غانا لا تخفى أغراضها التى ترمى إلى تكوين اتحاد عام من جميع جمهوريات غرب أفريقيا أسوة بالمستعمرات الأمريكية حتى إذا استقلت غينيا عن الحماية الفرنسية فى الثلاثين من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بادرت غانة وعرضت عليها اتحاداً يجمعهما وانتهت المفاوضات التى دارت بين الرئيسين إلى تأليف جمهورية متحدة من غانا وغينيا فى شهر نوفمبر من نفس السنة ودارت المفاوضات بين الخبراء فى الدولتين بعد ستة أشهر انتهت إلى تأليف دستور لهذا الاتحاد نص على :

(ا) احتفاظ كل دولة باستقلالها .

(ب) حرية التنقل لرعايا الجمهوريتين بينهما بدون جوازات سفر .

(حـ) تمثيل ممثل إحدى الجمهوريتين للجمهورية الأخرى فى حالة عدم وجود ممثل لها .

(د) تعاون تام فى السياسة الخارجية .

وبادرت غانة تأكيداً لهذا الاتحاد فقدمت إلى جمهورية غينيا قرضاً بعشرة ملايين من الجنيهات لأجل التغلب على مصاعبها المالية التى ظهرت غداة استقلالها عن فرنسا .

وقبل أن يمر شهران على هذا الاتحاد بدأت المفاوضات مع ليبريا من أجل تحقيق مزيد من التعاون بينهما .

وإذا ما انهار اتحاد السنغال ومالى فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ بادر الرئيس نكروما بزيارة مالى فى شهر نوفمبر من نفس السنة وبدأت المفاوضات بينهما من أجل انضمام هذه الجمهورية إلى اتحاد (غانة غينيا) واجتمع رؤساء هذه الدول الثلاث فى شهر ديسمبر فى كوناكرى واتفقوا فى الرابع والعشرين منه على تكوين هذا الاتحاد الذى يضم مالى وغانة وغينيا وأصدروا بياناً يحتوى على أسس هذا الاتحاد وهى :

١ ـ إيجاد برلمان مشترك يمثل البرلمانات الثلاثة .

٢ ـ احتفاظ كل دولة باستقلالها .

٣ ـ وضع نظام يتولى عن طريقه رئاسة الاتحاد رؤساء الجمهوريات الثلاثة بالتناوب .

٤ ـ احتفاظ كل دولة بعملتها .

٥ ـ عقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر من أجل مناقشة المصاعب التى قد تنشأ .

وكان لهذا الاتحاد صدى بين الدول الأفريقية الأخرى حتى لقد بادر زعماء الأحزاب المجاهدة فى نياسالاند بإعلان رغبتهم فى الانضمام

إلى هذا الاتحاد ، وفى السابع من أبريل سنة ١٩٦١ اجتمع رؤساء الجمهوريات الثلاثة مرة أخرى فى اكرا وانتهوا إلى بحث توصيات الخبراء من أجل التعاون الاقتصادى الكامل فيما بينها .

أما عن نشاط غانة فى مجال الكومونولث . فقد اشتركت فى مؤتمرى رؤساء دول الكومونولث اللذين عقدا فى لندن فى مايو سنة ١٩٦٠ ، ومارس سنة ١٩٦١ وفى كل منهما احتضنت غانا ومعها الهند وغيرهما من بقية دول الملونين المشتركين فى هذا الاتحاد قضية التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، وكان اتحاد هذه الدول فى المؤتمر الثانى وتعضيدها لقضية إلغاء هذه التفرقة سبباً فى خروج اتحاد جنوب أفريقيا من دائرة الكومونولث وتصميمها على إعلان الجمهورية .

أما عن موقفها تجاه السياسة العالمية . فقد انضمت غانة إلى مجموعة الشعوب الأفريقية الأسيوية فى هيئة الأمم المتحدة من أجل تكوين هيئة تقف بين الكتلتين الشرقية والغربية المتصارعتين واللتين تباشران حرباً باردة ترى هذه المجموعة من الشعوب الأفريقية الأسيوية خطرها على الأمن الدولى .

وبدأ نشاط هذه المجموعة واضحاً فى كل القضايا التى تمس الأمن العام الدولى لا سيما القضايا التى تمس الاستعمار فطلبت مع هذه المجموعة من الدول فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٠ من هيئة الأمم إصدار بيان

منها باستنكار الاستعمار عامة والعمل على تصفيته كما اشتركت معها فى إعلان موقفها من أحداث الكونغو وهو ينحصر فى منع الدول الأجنبية من التدخل وجعل هذا التدخل قاصراً على هيئة الأمم المتحدة التى يجب أن تؤيد حكومة الكونغو الشرعية تأييداً صريحاً واضحاً والعمل على سحق القوات الانفصالية ، وكان هذا الموقف من غانا سبباً فى قطع حكومة ليوبلدفيل علاقتها بغانة فى التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ثم اعتداء قوات موبوتو على سفارتها فى العشرين من نوفمبر ونهبها إياها .

أما عن علاقتها بالجمهورية العربية المتحدة خاصة فيغلب عليها الرغبة فى التعاون الصادق الصريح بينهما . فكانت القاهرة من أوائل البلاد التى زارها الرئيس نكروما بمجرد إعلان استقلال غانة .

وفى بداية سنة ١٩٥٩ عقد اتفاق تجارى بينهما يسمح بتبادل إقامة المعارض فى أراضيهما من أجل تعريف تجار كل منهما بمنتجات الأخرى ثم التعاون على تقديم الخبراء الفنيين وتسهيل تبادل التجارة بينهما لا سيما تبادل المطاط والخشب والكاكاو من غانة مقابل الأقطان والمنسوجات والقطن من الجمهورية العربية المتحدة .

فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ عقد اتفاق طيران يسمح بإيجاد خط طيران مباشر بينهما من أجل تسهيل الاتصال وسرعته .

مصادر الخاتمة

١ — History of Ghana, P. 578

٢ — The African Revolution, P. 89

٣ — History of Ghana, P. 577

٤ — The African Revolution, P. 90

٥ — Life Weekly Review, March 1991

٦ — History of Ghana, P. 413

٧ — Life Weekly Review.

مجمل مصادر البحث

١ — إندا بانتجى سيتهول

القومية الإفريقية (مترجم) ـ القاهرة سنة ١٩٦٠

٢ — بازيل دافيدسون

صحوة أفريقيا (مترجم) ـ القاهرة سنة ١٩٥٦

٣ — جمال الدين محمد سعيد

التطور الاقتصادى فى أوربا ـ القاهرة بدون تاريخ

٤ — جلال يحيى

السياسة الاستعمارية فى الجزائر ـ القاهرة ١٩٥٩

٥ — جون جونتر

فى داخل أفريقيا جـ (مترجم) ـ القاهرة ١٩٥٨

٦ — حسن أحمد محمود

الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا ـ القاهرة ١٩٥٩

٧ — راشد البراوى

مشكلات أفريقية ـ القاهرة ١٩٦٠

٨ — زاهر رياض

الاستعمار الأوروبى لأفريقيا ـ القاهرة ١٩٦٠

٩ — الشركات التجارية وأثرها فى استعمار أفريقيا ـ مجلة نهضة أفريقيا مجلد ٢

١٠ — كنيسة الاسكندرية فى أفريقيا ـ القاهرة ١٩٦٠

١١ — جنوب أفريقيا ـ القاهرة ١٩٦٩

١٢ — جمهورية الكونغو مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ـ السنة الرابعة

١٣ — سلجمان

السلالات البشرية فى أفريقيا (مترجم) ـ القاهرة ١٩٥٩

١٤ — فيليب فونداسى

الإسلام فى أفريقيه السوداء (مترجم – دمشق ١٩٥١

١٥ — محمد احمد محجوب

الحكومة المحلية فى السودان ـ القاهرة ١٩٤٥

١٦ — محمد عبد المنعم يونس

أوغندا ـ القاهرة ١٩٦٠

١٧ — محمد فؤاد شكرى

الحكم المصرى فى السودان ـ القاهرة ١٩٤٨

١٨ — المقريزى

الإلمام بأخبار من ملك الحبشة من ملوك الإسلام القاهرة سنه ١٨٩٥

١٩ — وفد كينيا

مذكرة إلى هيئة مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية ـ سنة ١٩٥٩

٢٠ — هوبير ديشان

الديانات فى أفريقيا السوداء (مترجم) سنة ١٠٥٦

٢١ — Andrews Cohen, British Policy in Changing Africa.

٢٢ — Apter, Gold Coast in Transition, Lon. 1955

٢٣ — Budge. S. W. History of Ethiopia, Lon. 955

٢٤ — Coupland, Anti Slavery Movement. Lon. 1937

٢٥ — Dudly Stamp; Regional Geography. vol. Lon. 1955

٢٦ — Eduin Smith; The Christian Missioh in Africa .Lon. 1921

٢٧ — Fitzgerald, Africa, Lon. 1955

٢٨ — Grant History of Europe, vol. III, 1927

٢٩ — Groves, The Planting of Christianity in Africa, 1958

٣٠ — Hammerton (Editor) Universal History, Lon. 1928

٣١ — Hailəy, An African Survey, Ox. 1956

٣٢ — International African. Institute, African Worlds

٣٣ — James Cameron, The African Revolution, 1960

٣٤ — Parrindér, African Traditional Religion

٣٥ — Perham M. Native Administration in Nigeria Lon. 1954

٣٦ — Pedler, Economic Geography, Lon. 1955

٣٧ — West Africa. Lon. 1959

٣٨ — Trimingham. S. Islam in West Africa, 1959

٣٩ — T. F. Buxton, Stave Trade and its Remedy

٤٠ — Ward. History of Ghana. 1958

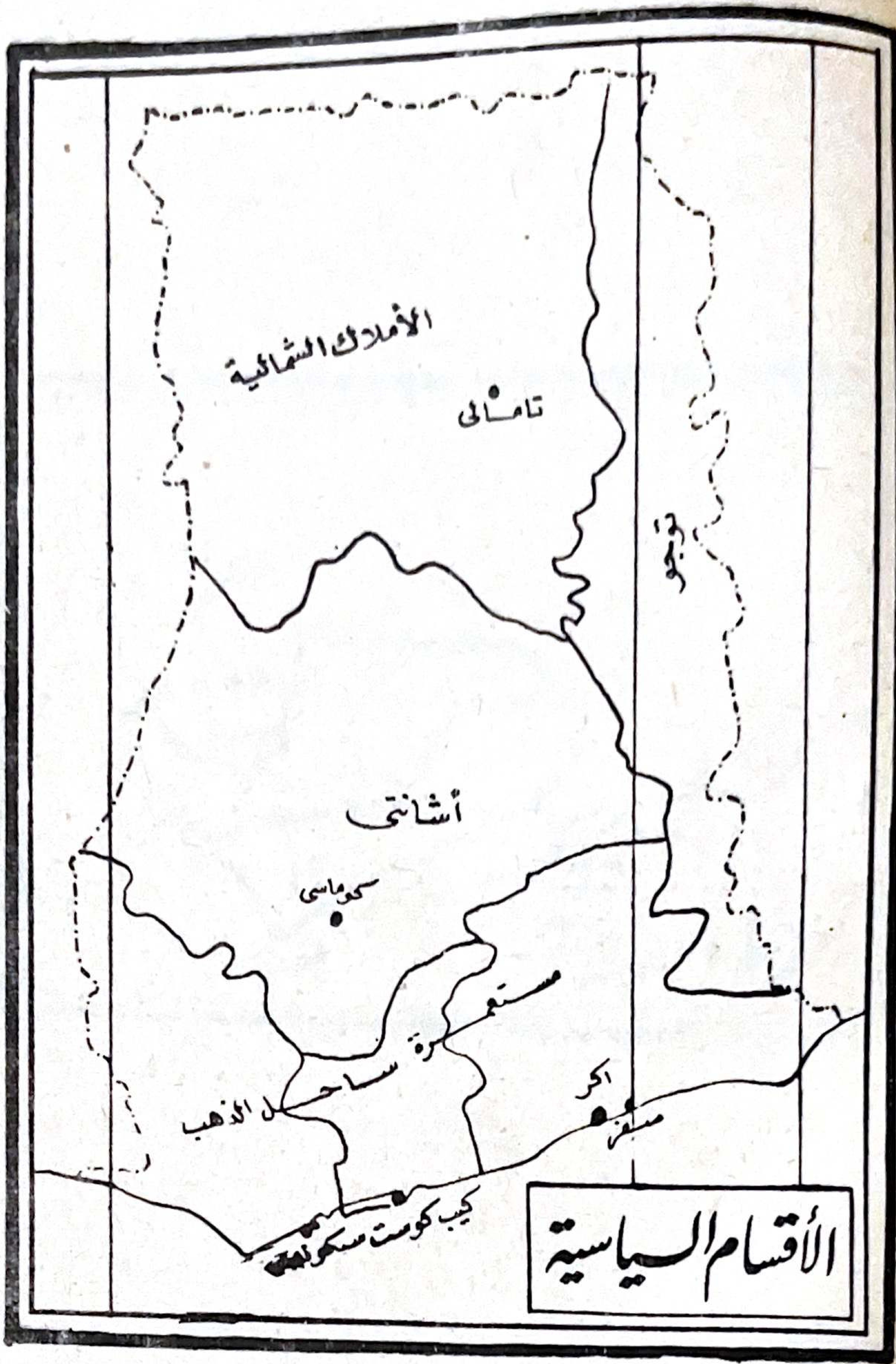
٤١ — Life. Weekly Review

٤٢ — Encyclopedia of Islam

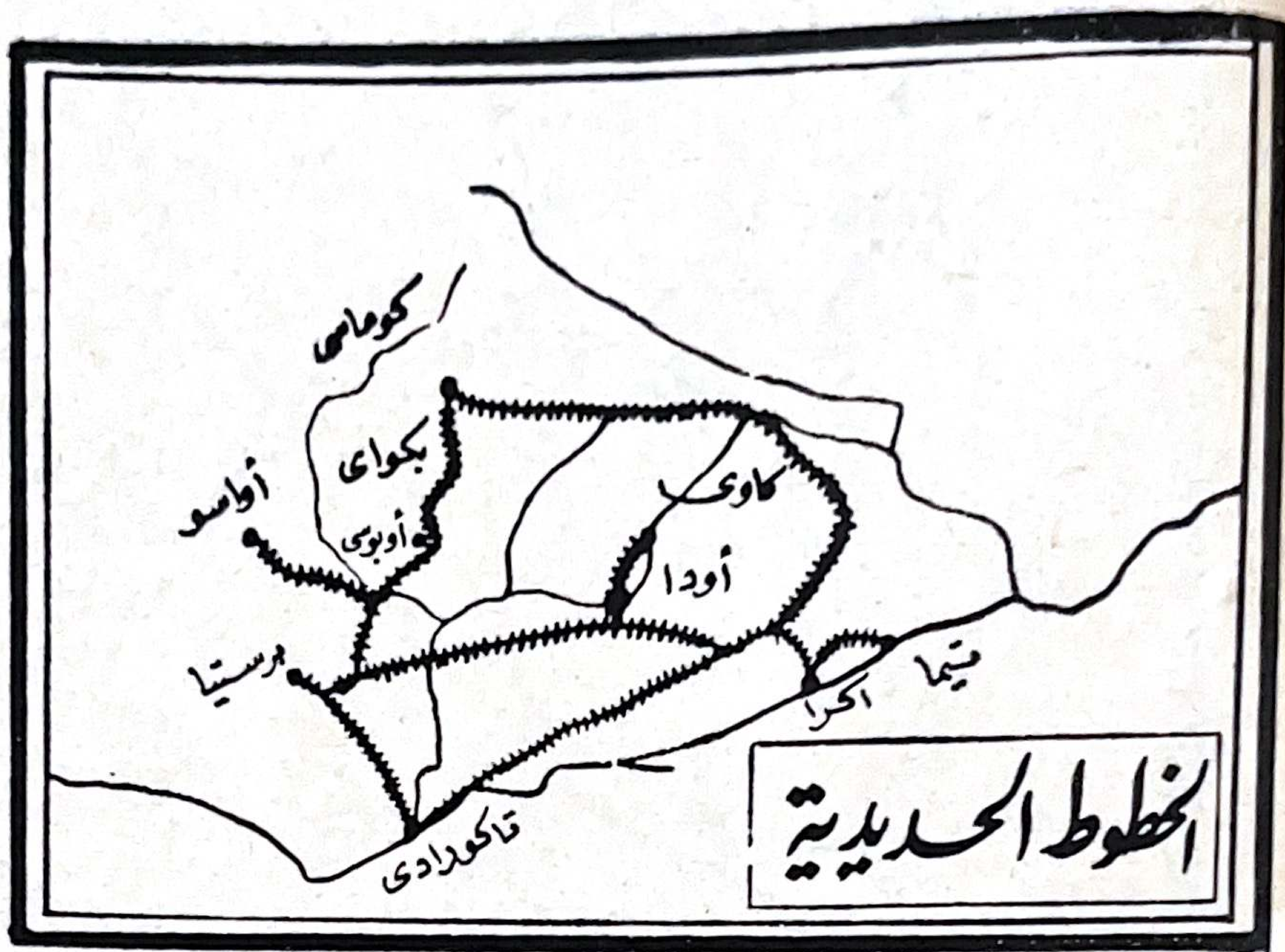
٤٣ — Encyclopedia Britannica

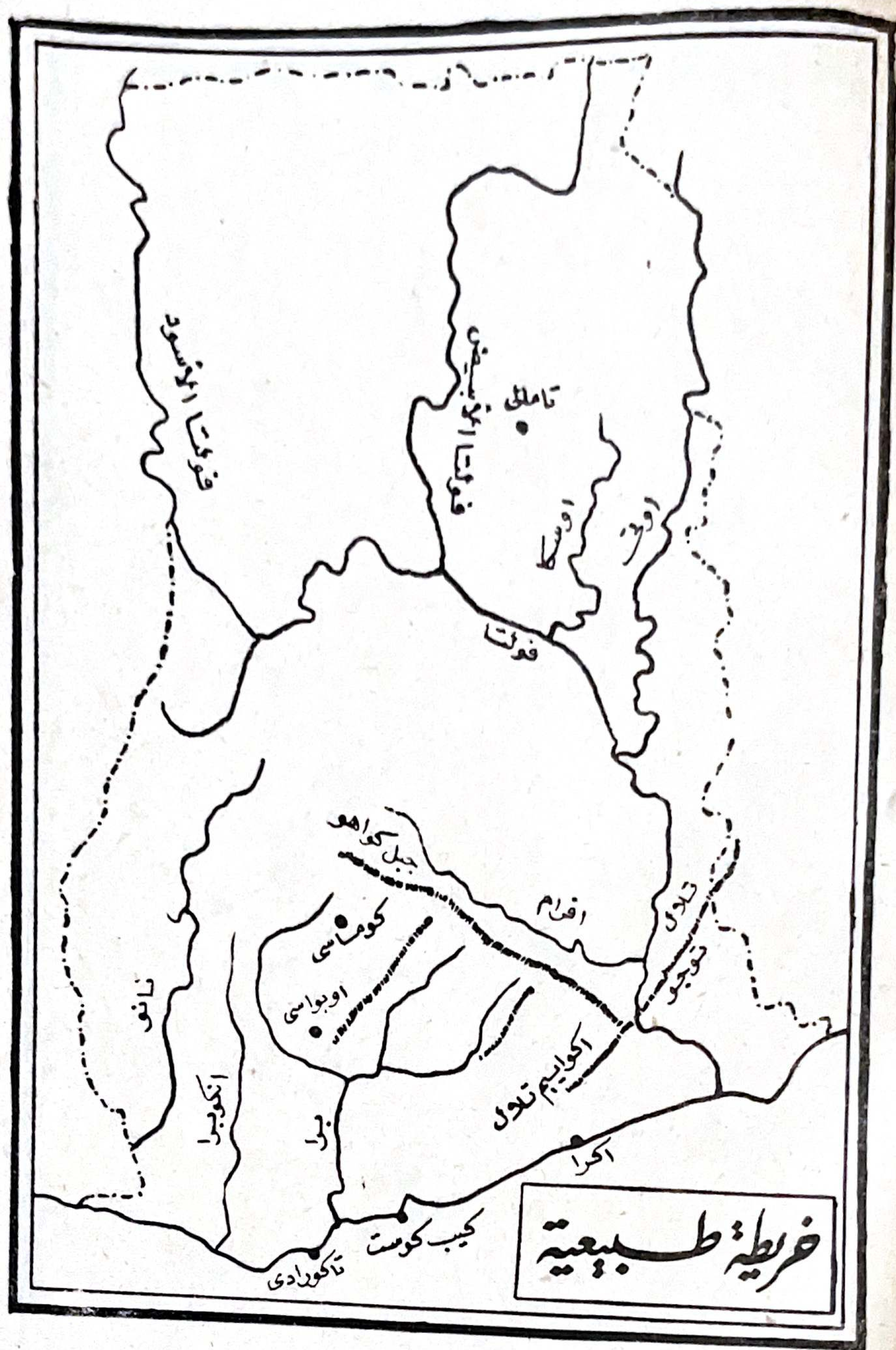
٤٤ — Statesman Year Book, 1958

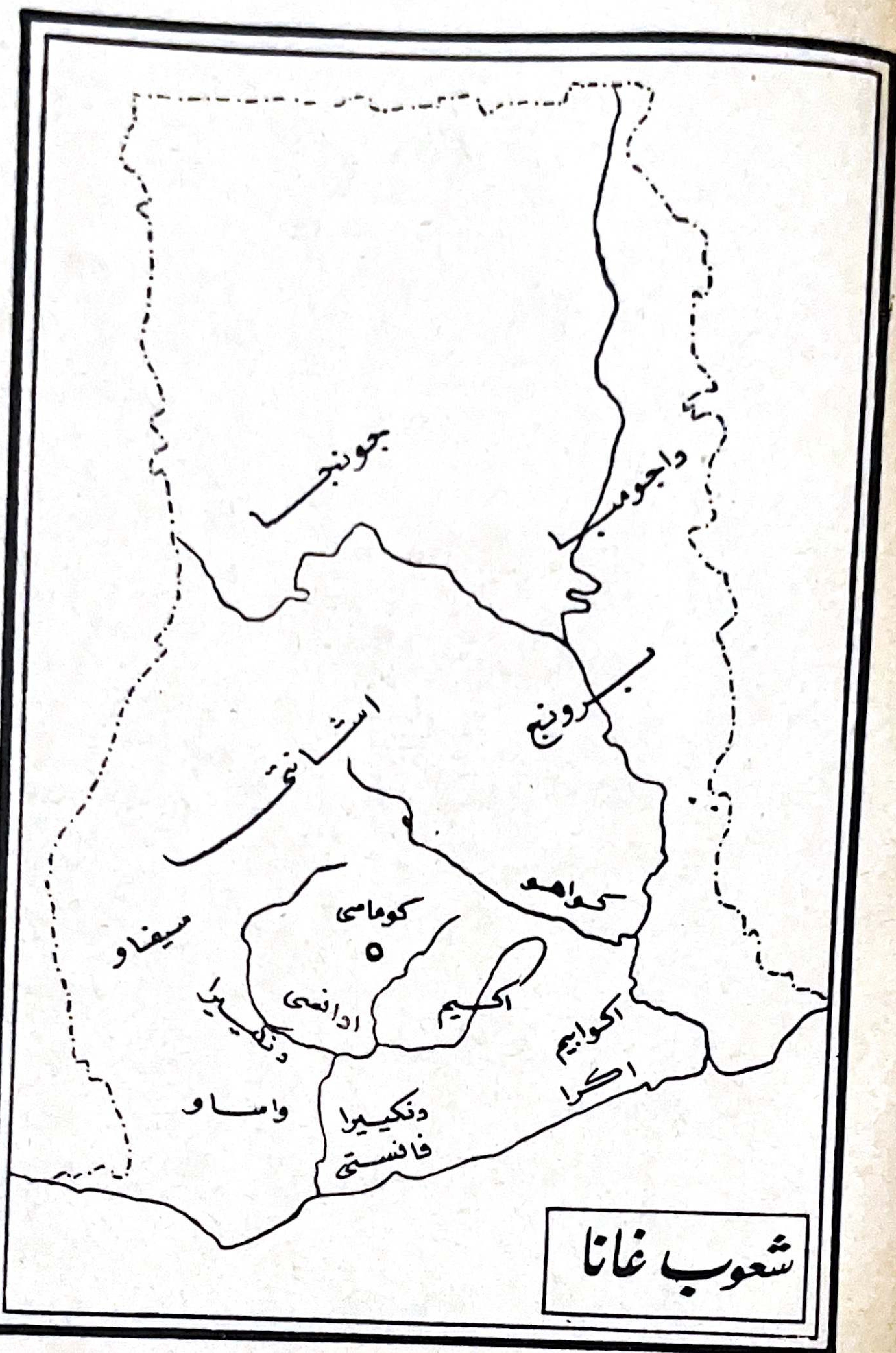
٥ — United Nations Rapports



الأملاك الشمالية
تامالى
توجو
أشانتى
كوماسى
مستعمرة ساحل الذهب
اكر
كيب كوست
الأقسام السياسية


الخطوط الحديدية
كوماسي
بكواي
أواسو
أوبوسي
كاوي
أودا
ترسيتا
تيما
اكرا
تاكورادي


خريطة طبيعية
فولتا الأسود
فولتا الأبيض
تامالي
اوتي
فولتا
جبل كواهو
افرام
كوماسي
اوبواسي
تانو
انكوبرا
برا
اكوابيم تلال
تلال توجو
اكرا
كيب كوست
تاكورادي


جونجا
داجومبا
بروونج
اشانتي
كواهو
كوماسي
سيفاو
دنكيرا
ادانسي
اكيم
اكوابيم
اكرا
واساو
دنكيرا
فانستي
شعوب غانا

فهرس

سبتمبر سنة ١٩٦١